



الموضوع

دور السياسة المالية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة: السعودية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم
الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

الأستاذ

* رحال فاطمة

إعداد الطلبة:

المشرف:

▪ خوني لبنى

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ

عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ

(4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)»

«صدق الله العظيم»

العلق سورة من الآيات

اصبر على مر الجفا من معلم

فإن رسوب العلم من

نفراته

و من لم يتق مر التعلم ساعة

تجرع ذل الجهل طول

حياته

ومن فاتته التعليم وقت شبابه

فكبر عليه أربعا لوفاته

و ذات الفتى و الله بالعلم التقى

إذا لم يكونا لا إعتبار

لذاته

"الإمام

الشافعي"

الإهداء

أروع القلوب قلب يخشى الله

أجمل الكلام ذكر الله

و أنقى حب حب الله

باسم معاني الحب و الطهر و النقاء، أهدي دفقة من روعي و عصارة مجهودي
إلى :

إلى التي في حضنها و بدعواتها وصلت، إلى المدرسة التي لا تنتهي دروسها،
إلى الشمس التي لا ينطفئ نورها، إلى المنبع الذي لا ينضب ماؤه، نبع
الحنان:

أمي العزيزة " خديجة "

إلى الذي من صلبه أينعت، و بحنانه و سعة صدره نضجت، إلى شمعة ضيائي
و مصباح أيامي، و خير زاد أواجه به نوائب الزمان، إلى صفاء الندى و
بسمات الرجى إلى القلب الطاهر الذي يرقب نجاحي :

أبي الغالي " صالح "

*أطال الله في عمريكما والداي *

إلى من بفضلهم غردت في حدائقي العصافير، و نمت على أكنافي الأزاهير،
إلى رياحين العمر و أزهاره إخوتي الأعزاء: حكيمة، زهير، عزالدين، مصدر
السعادة نهاد، و لأحلى قمر، عطر الزهر، صغيري الغالي محمد إسلام .

إلى خطيبي أنيس .

إلى صديقتي العزيزات اللواتي كن خير الرفيقات .

إلى كل من يحمل في قلبه حب التطلع، إلى أساتذة قسم الإقتصاد، إلى طلبة
الدفعة ، إلى كل من أمدني بيد العون لإتمام هذا العمل، أهدي ثمرة جهدي.

"خوني لبني"

شكر و تقدير

"و أما بنعمة ربك فحدث"

الحمد لله الذي أعطانا نعمة الشكر، فالشكر لله أولاً و بشكر لمن كان قائد هذه
المسيرة من البحث الأستاذة "رحال فاطمة" و إشرافها على فكرتنا هذه التي
تجلت مذكرة .

إلى كل من علمنا أن العلم نور و الجهل و ظلام

إلى كل من بث فينا روح العزم و الصبر و الإقدام

إلى كل من مدنا بيد العون من قريب أو بعيد

خاصة قسم الإقتصاد، طلبة و أساتذة

إلى كل هؤلاء نقول :

شكرا على كل حرف علمتمونا إياه

شكرا على كل لحظة منحتمونا إياها

على كل جهد بذلمتوه لأجلنا و لأجل غيرنا

إلى كل هؤلاء فائق الشكر و العرفان

و نرجو من الله التوفيق و السداد

المخلص

لقد برهنت الزيادة المتسارعة في أحجام الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم على مدى أهميته، وذلك من خلال مساهمته في خلق الفرص الاستثمارية التي كان من الصعب توفيرها من قبل المؤسسات المحلية نظرا لعدم اكتسابها الخبرة الكافية ومحدودية إمكانياتها. وباعتباره أحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، كما أنه الوسيلة الوحيدة التي أصبحت كافة الدول النامية تسعى إلى اجتذابها، من خلال إعدادها وتحسينها لمناخ الاستثمار وجعله مناخا مضيافا للمستثمر الأجنبي، لكن هذه التهيئة كانت ولا زالت تكلف الدول المضييفة الكثير، وتظهر هذه التكلفة جليا من خلال السياسة المالية المنتهجة من طرف هذه الدول، بغية تحسينها لمناخ الاستثمار، ويتأثر المناخ الاستثماري السعودي بعدة عوامل من بينها عوامل اقتصادية مهمة أهمها السياسة المالية وسياسة التوازن الخارجي وكذلك القدرة التصديرية و الاستقرار الاقتصادي.

وتميز عام 2000 بظهور تعديلات في قانون الاستثمار وتوسع في علاقات المملكة العربية السعودية مع العديد من الدول الأجنبية في مجالات التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إجراء التغييرات في الأنظمة الاستثمارية التي تؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق فرص عمل ونقل تقنية الإنتاج.

وباعتبار المملكة العربية السعودية تمتلك كل مقومات التي تجعل منها دولة تحقق نموا اقتصاديا جديدا فهي تتوفر فيها موارد طبيعية عديدة ومتنوعة تعد الأكبر في الدول النامية وطاقات بشرية نسبييا جيدة، وان لموقعها الجغرافي والسياسي والاقتصادي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية في ظل الإصلاحات الهيكلية المتزامنة مع السياسة الاستثمارية التي انتهجتها المملكة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، مناخ الاستثمار

Rèsumè :

L'augmentation rapide des volumes d'investissements étrangers directs a été démontrée dans le monde entier. Par sa contribution à la création d'opportunités d'investissement Ce qui avait été difficile à fournir par les institutions locales parce qu'elles n'avaient pas acquis une expérience suffisante et des capacités limitées En tant que composante des flux de capitaux des pays en développement C'est aussi le seul moyen que tous les pays en développement cherchent à attirer

Grâce à la préparation et l'amélioration du climat d'investissement et de faire un climat favorable à l'investisseur étranger, Mais cette configuration était et coûte encore beaucoup aux pays d'accueil, Ce coût est évident à travers la politique fiscale de ces pays, Afin d'améliorer le climat d'investissement, Le climat d'investissement saoudien est affecté par plusieurs facteurs, y compris des facteurs économiques importants, dont le plus important est la politique budgétaire Politique d'équilibre extérieur ainsi que capacité d'exportation et stabilité économique.

L'année 2000 a marqué l'émergence d'amendements à la Loi sur l'investissement et l'expansion des relations de l'Arabie saoudite Avec de nombreux pays étrangers dans les domaines du commerce et d'attirer des investissements étrangers Grâce à des changements dans les régimes d'investissement qui soulignent l'importance de l'investissement étranger direct En réalisant l'emploi et le transfert de technologie de production.

L'Arabie Saoudite a tous les éléments pour en faire un nouveau pays de croissance économique Il a de nombreuses ressources naturelles et est le plus important dans les pays en développement Relativement bonnes capacités humaines, Et que sa position géographique, politique et économique peut aboutir à des résultats positifs à la lumière des réformes structurelles coïncidant avec la politique d'investissement menée par le Royaume .

les mots clés: Investissement, investissement étranger direct, politique fiscale, dépenses publiques, climat d'investissement

فهرس
المحتويات
والجداول والأشكال

فهرس المحتويات

المحتويات الصفحة

IV.....	الإهداء
VI.....	شكر و تقدير
VII.....	ملخص البحث بالعربية
VIII.....	ملخص البحث بالأجنبية
IX.....	فهرس المحتويات و الجداول و الأشكال
XIV.....	قائمة الجداول
XVI.....	قائمة الأشكال

المقدمة العامة أ- ه

أ.....	تمهيد
ب.....	تحديد إشكالية البحث
ب.....	فرضيات البحث
ب.....	أسباب اختيار الموضوع
ج.....	أهمية الموضوع
ج.....	أهداف الموضوع
.....	المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث
ج	
د.....	موقع البحث من الدراسات السابقة
ه.....	هيكل البحث

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية [01-51]

تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية السياسة المالية	3
المطلب الأول: تعريف وأنواع السياسة المالية	3
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية	3
الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية	4
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية	5
الفرع الأول: العوامل السياسية	6
الفرع الثاني: العوامل الإدارية	7
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	14
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها	17
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	17
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة	17
الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة	17
الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	21
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	23
الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة	23
الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة	24
الفرع الثالث: مصادر الإيرادات العامة	25
الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة	36
المطلب الثالث : الموازنة العامة	38

فهرس المحتويات

38.....	الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة
	الفرع الثاني: تعريف الموازنة العامة
39.....	
	الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة
39.....	
	الفرع الرابع: قواعد الموازنة العامة
41.....	
	المبحث الثالث : واقع السياسة المالية بالدول النامية
47.....	
47.....	المطلب الأول: الإيرادات العامة
49.....	المطلب الثاني: النفقات العامة
50.....	المطلب الثالث: الموازنة العامة
51.....	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر [52-110]
53.....	تمهيد
	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
54.....	54..... المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه
54.....	الفرع الأول: ماهية الإستثمار
	الفرع الثاني: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر
64.....	المباشر
68.....	الفرع الثالث: خصائص الإستثمار المباشر
69.....	المطلب الثاني: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر
	المطلب الثالث: أسس الإستثمار الأجنبي المباشر
71.....	المباشر
	المبحث الثاني: التطور التاريخي للإستثمار الأجنبي المباشر و النظريات
73.....	المفسرة له

فهرس المحتويات

المطلب الأول: التطور التاريخي للإسثمار الأجنبي المباشر.....	73
الفرع الأول: الإسثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى.....	73
الفرع الثاني: الإسثمارات الأجنبية ما بين الحربين العالميتين.....	73
الفرع الثالث: الإسثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات.....	74
الفرع الرابع: سنوات الثمانينات و بداية التسعينات.....	75
الفرع الخامس: الإتجاهات الحديثة للإسثمار الأجنبي المباشر.....	76
الفرع السادس: تداعيات الأزمة المالية الراهنة على تدفقات الإسثمار الأجنبي المباشر.....	77
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للإسثمار الأجنبي المباشر.....	78
الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية و نظرية رأس المال.....	78
الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية دورة حياة المنتج.....	80
الفرع الثالث: نظرية الموقع و النظرية اليابانية.....	84
المبحث الثالث: تقييم الإسثمار الأجنبي المباشر.....	
المطلب الأول: أهمية و أهداف الإسثمار الأجنبي المباشر.....	87
الفرع الأول: أهمية الإسثمار الأجنبي المباشر.....	87
الفرع الثاني: أهداف الإسثمار الأجنبي المباشر.....	88
المطلب الثاني: مزايا الإسثمار الأجنبي المباشر.....	88

فهرس المحتويات

الفرع الأول: بالنسبة للدول المضيفة.....	88
الفرع الثاني: بالنسبة للدول المصدرة له.....	90
المطلب الثالث: عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر.....	90
الفرع الأول: بالنسبة للدول المضيفة.....	90
الفرع الثاني: بالنسبة للدول المصدرة له.....	92
المطلب الرابع: معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية.....	92
المبحث الرابع: أثر السيادة المالية على مناخ الإستثمار.....	97
المطلب الأول: ماهية المناخ الإستثماري.....	97
الفرع الأول: مفهوم المناخ الإستثماري.....	97
الفرع الثاني: محددات مناخ الإستثمار.....	98
المطلب الثاني: السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر.....	100
الفرع الأول: العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الضريبة.....	100
الفرع الثاني: أثر السياسة الضريبية على الاسثمارات الأجنبية.....	102
خلاصة الفصل الثاني.....	110
الفصل الثالث : فعالية السياسة المالية في السعودية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر [111-211]	
تمهيد.....	112
المبحث الأول: أدوات السياسة المالية في السعودية.....	113
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في السعودية.....	113
الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في مختلف قطاعات الاقتصاد السعودية.....	116

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في السعودية	118.....
الفرع الأول: الإيرادات النفطية وغير النفطية	120.....
الفرع الثاني: تداعيات تراجع أسعار النفط على الإيرادات السعودية	123.....
المطلب الثالث: الموازنة العامة في السعودية	128.....
الفرع الأول: وضعية الميزانية العامة للدولة	129.....
الفرع الثاني: برنامج التوازن المالي	149.....
الفرع الثالث: توقعات المالية العامة في المدى المتوسط	156.....
المبحث الثاني: واقع المناخ الإسـثماري السعودي	162.....
المطلب الأول: تقييم واقع المناخ الإسـثماري السعودي	162.....
المطلب الثاني: تقييم مناخ الإسـثمار السعودي وفقا للمؤشرات الدولية و الإقليمية	169.....
المبحث الثالث: تحليل لواقع الإسـثمار الأجنبي المباشر في السعودية	179.....
المطلب الأول: قانون الإسـثمار في السعودية	179.....
الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد السعودي	179.....
الفرع الثاني: الملامح و السمات الرئيسية للإقتصاد السعودي	185.....
الفرع الثالث: قانون الإسـثمار الأجنبي المباشر	186.....
المطلب الثاني: تحليل تدفقات الإسـثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية	191.....

فهرس المحتويات

الفرع الأول: إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي.....	191
الفرع الثاني: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية.....	198
المطلب الثالث: واقع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.....	203
الفرع الأول: حجم التـدفقات الواردة إلى السعودية.....	203
الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.....	205
الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.....	207
خلاصة الفصل الثالث.....	210
الخاتمة.....	216-212
قائمة المراجع.....	230-218

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
32	المقارنة بين الرسم والضريبة	01
118	المصروفات المقدرة حسب القطاع	02
120	الإيرادات الفعلية النفطية و غير النفطية	03
132	المشاريع الضخمة المزمع تنفيذها في المملكة	04
139	حجم الدين العام المحلي والخارجي القائم بنهاية السنة المالية 2016	05
156	تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط 2020/2017	06
170	درجة المخاطر القطرية ودرجتها المنوية	07
172	ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة (200-2010)	08
173	ترتيب وتنقيط السعودية في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2014/2007	09
174	موضع السعودية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة (2006-2011)	10
175	وضع السعودية في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة (2014-2006)	11
178	وضع السعودية في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2011-2003	12
194	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم	13
197	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم	14
204	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2006-2000	15
205	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية خلال الفترة 2016-2014	16
208	أهم الدول المستثمرة في السعودية 2016-2012	17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
34	أنواع القروض حسب المعايير المختلفة	شكل رقم 01
35	مصادر الإيرادات العامة	شكل رقم 02
82	مراحل دورة حياة المنتج	شكل رقم 03
101	موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار	شكل رقم 04
116	تطور الإنفاق العام 2018/2006	شكل رقم 05
117	المصروفات المقدرة لعام 2018 حسب القطاع	شكل رقم 06
121	الإيرادات الفعلية النفطية و غير النفطية	شكل رقم 07
122	التطورات إيرادات النفطية و غير النفطية	شكل رقم 08
122	نسبة الإيرادات النفطية و غير النفطية إلى إهمال الإيرادات العامة	شكل رقم 09
125	إنتاج المملكة من النفط والصادرات النفطية (مليون برميل)	شكل رقم 10
125	أسعار النفط الخام-عربي خفيف(دولار/برميل)	شكل رقم 11
126	الإنتاج الشهري من النفط الخام في السعودية خلال الفترة 2014/1990	شكل رقم 12
130	مجموع الإيرادات والنفقات 2012/2000	شكل رقم 13
131	رصيد المالية العامة السعودي 2015/2012	شكل رقم 14
133	توزيع الميزانية العامة لعام 2015	شكل رقم 15
137	الإيرادات النفطية و غير النفطية للسنوات المالية السابقة والسنة الحالية	شكل رقم 16
138	أداء الميزانية العامة للدولة للأعوام 2016/2012	شكل رقم 17
141	الإيرادات لعام 2016 و عام 2017	شكل رقم 18
143	مقارنة تقديرات الإيرادات في موازنة 2017 بالنتائج الفعلية	شكل رقم 19
145	مقارنة تقديرات الإيرادات في موازنة 2017 بالنتائج الفعلية	شكل رقم 20
146	مقارنة تقديرات العجز بالنتائج الفعلية لعام 2017	شكل رقم 21
158	تقديرات الإيرادات حسب العام	شكل رقم 22
176	هيكل مؤشر التنافسية العربية	شكل رقم 23
193	التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة 2007-2005 والفترة 2010-2008	شكل رقم 24
195	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	شكل رقم 25

قائمة الأشكال

199	حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة كنسبة من العالم ومن الدول النامية 2000-2015	شكل رقم 26
200	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 2016	شكل رقم 27
204	حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر(السعودية) في الفترة 2007-2013	شكل رقم 28
206	الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2015-2033	شكل رقم 29

العلم خدمة

العلم أمانة

المقدمة العامة

I- تمهيد

يحتل الاستثمار مكانة هامة في اقتصاديات الدول، وذلك لما له من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية ولما له من تأثير على عدة متغيرات اقتصادية. والواقع الاقتصادي الدولي خير دليل على أن دول العالم تتسابق للحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أكبر قدر من الاستثمارات وقد عملت جل الدول على زيادة حجم ومخزون الاستثمارات لديها وذلك باستعمال مختلف الوسائل والأساليب الرامية والمساعدة على تحفيز وجذب الاستثمار واستقراره .

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر احد أهم المواضيع الحديثة نسبيا والتي حيزت لنفسها مساحة مهمة في جلب اهتمام معظم دول العالم، ولقد أصبح في عصرنا الحالي وسيلة فعالة وضرورية في تمويل التنمية الاقتصادية، وذلك لما يتمتع به من مزايا مقارنة بالوسائل التمويلية الأخرى، كما انه الوسيلة الوحيدة التي أصبحت كافة الدول النامية تسعى إلى اجتذابها، من خلال إعدادها وتحسينها لمناخ الاستثمار وجعله مناخا مضيافا للمستثمر الأجنبي، لكن هذه التهيئة كانت ولا زالت تكلف الدول المضيفة الكثير، وتظهر هذه التكلفة جليا من خلال السياسة المالية المنتهجة من طرف الدول، وباعتبارها أحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها، كما وتختلف السياسة المالية ودورها في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، بغية تحسينها لمناخ الاستثمار، كالإنفاق الحكومي على البنية التحتية أو تأهيل وتفعيل النظام الإداري، أو منح الحوافز والامتيازات الضريبية -بمختلف أشكالها- إلى المستثمر الأجنبي المباشر، وتعتبر هذه الانجازات والتدابير في مجملها تكاليف تتحملها موازنات هذه الدول، رغبة منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتتبنى الدول البترولية الخليجية بوجه عام، والاقتصاد السعودي بوجه خاص، رؤية حول التنمية الاقتصادية تركز على الحاجة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية والنشاط الاقتصادي بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط، ويعتمد الاقتصاد السعودي بمجموعة خصائص تجعله يختلف عن معظم اقتصاديات الدول النامية، يأتي في مقدمتها إتباع الاقتصاد الحر والاعتماد المتزايد على النفط، وبدأت السعودية في تنويع الاقتصاد وتعزيز النشاط الاقتصادي والاهتمام بالقطاع الخاص بإتباع إستراتيجية تعتمد على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز نقل التكنولوجيا، وإيجاد فرص العمل، وتحفيز الاقتصاد المحلي .

وقد أعادت السعودية دراسة وتقييم نظام الاستثمار الأجنبي، وعملت على تطويره بما يتلاءم مع التغيرات العالمية المتلاحقة، التي من أبرزها انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض، وتزايد حركات رؤوس الأموال عبر الحدود .

ونظرا لأهمية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تبيننا الإشكالية التالية:

II- تحديد إشكالية البحث

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في القضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار

الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة، ومن هنا يمكننا طرح إشكالية الدراسة كما يلي:
كيف يمكن للسياسة المالية أن تعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي تكمن أهميته؟
2. ماهي السياسة المالية، وكيف يمكن استخدامها لتحسين المناخ الاستثماري؟
3. هل الأداة الضريبية أكثر فعالية أم أداة الإنفاق العام في التأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية؟

III- الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بالاعتماد على مجموعة من الفرضيات :

- 1- يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بانه انتقال رؤوس الاموال الاجنبية من دولة الى اخرى للمساهمة في مشروعات معينة، حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحد من مشكل البطالة وجلب التكنولوجيا، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- 2- السياسة المالية هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة و النفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة ومن هذه الأهداف الاعتماد عليها في تحسين المناخ الاستثماري وذلك من خلال تهيئة وتشبيد البنية التحتية بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية.
- 3- يتأثر المستثمر الأجنبي في السعودية بالأداة الضريبية أكثر من تأثره بالأداة الإنفاقية، وذلك لأن الحوافز الضريبية تقلص من تكاليف الاستثمار .

IV- أسباب اختيار الموضوع:

- 1- كون أن الموضوع يعتبر جزء مهم من الاقتصاد النقدي وهو يدخل في صميم تخصصنا.
- 2- الإهتمام المتزايد الذي حظي ومزال يحظى به الإستثمار الأجنبي المباشر حالياً من طرف الكثير من الخبراء والإقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم .
- 3- الرغبة الملحة في إطلاعنا أكثر على هذا الموضوع والتعمق فيه .

V- أهمية الموضوع:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال ما يلي:

- 1- كون أن التنمية الاقتصادية مرتبطة بالاستثمار، إذ أن هذا الأخير يؤثر بصفة مباشرة على أغلبية المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنتاج، الصادرات، الواردات، الأجور، الاستهلاك، الناتج الداخلي الخام، التشغيل..إلخ، وتبرز أهميته من خلال محاولة التعرف على عناصر تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- تكمن أهمية الدراسة في محاولة استعمال أدوات السياسة المالية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وذلك لتحقيق التنمية وتكييف هذا الإقتصاد مع الإقتصاد العالمي.

- 3- إحتياجات الإقتصاد السعودي للمزيد من الإجراءات والتحفيزات من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر.

VI- أهداف الموضوع:

يمكن حصر أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- 1- تحديد أهم مفاهيم الإستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه.
- 2- تسليط الضوء على السياسة المالية وأهميتها ومدى مساهمتها في جلب الإستثمار الأجنبي المباشر.

3- تشرح مكونات مناخ الإستثمار وإبراز علاقتها بالسياسة المالية.

VII- المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في البحث

لقد تم في هذه الدراسة الإعتماد على أكثر من منهج، وذلك حسب إحتياجات البحث وإنسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة حيث تم إستخدام المنهج الوصفي، والتاريخي، التحليلي، وإستخدام المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر، بينما يظهر المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذا السياسة المالية، أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الإشكال والمعطيات الإقتصادية.

أما عن الأدوات المستعملة فقد إستخدمنا مجموعة من الكتب الجامعية والمذكرات وبعض المجالات والتقارير إضافة إلى مواقع إلكترونية.

VIII- موقع البحث من الدراسات السابقة

من خلال إعدادنا لهذه الدراسة إعتمدنا على بعض الدراسات التي كانت تقترب من موضوع الدراسة. نذكر منها :

● الدراسة التي تناولها بوزيان عبد الباسط تحت عنوان دور السياسة المالية في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حالة الجزائر (1994-2004) ، سنة 2007/2006 والتي تناول فيها مختلف جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر ابتداءً من ماهيته وأشكاله والنظريات المفسرة له ، وكذلك أهميته في الإقتصاديات النامية من خلال تحديد الإيجابيات والسلبيات التي تنتج عنه وتطرق في الجانب التطبيقي إلى واقع السياسة المالية من خلال تطور مختلف أدواتها والعلاقة بين السياسة المالية والاستثمارات الأجنبية، وقد توصل إلى أن الاكتفاء بقبول الانفتاح على المستثمر الأجنبي هو عامل غير كاف لاستقطابه، إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار التنافس الحاد بين مختلف دول العالم نامية كانت أو متقدمة – لاستقطاب هذا المستثمر، الذي يأتي من خلال التنافس في تهيئة مناخ الاستثمار.

● الدراسة التي تناولتها مريم رواق تحت عنوان التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2014) ، سنة 2015/2014 التي تناولت فيها مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية وآليات جذبه وفي الجانب التطبيقي تطرقت إلى تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها وأفاق جذبه ، وتوصلت إلى أن الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية كخوصصة المؤسسات العمومية مثلا كان لها دور لا بأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

● الدراسة التي تناولتها كريمة قويدري تحت عنوان الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، سنة 2011/2010، التي تناولت فيها الاستثمار الأجنبي المباشر مفاهيمه الأساسية وأشكاله ومراحل تطوره واتجاهاته ، وكذلك تحليل لمناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأهم العوائق التي تقف أمام تدفقه ، وتوصلت إلى وجود أثر إيجابي

للاستثمار المحلي والواردات على الناتج الإجمالي في الجزائر ، مما يدل على أهمية تراكم رأس المال المحلي وأهمية الواردات في الاقتصاد الجزائري. وقد جاء بحثنا ليطمئن هذه الدراسات من خلال دراسة دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية.

IX- هيكل الدراسة :

وحتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا، اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطة التالية:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

يتم من خلاله التطرق إلى ماهية السياسة المالية من تعريف وأنواع السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها وأهدافها، ثم تحدثنا عن أدوات السياسة المالية وأثارها الاقتصادية، وفي الأخير تناولنا واقع السياسة المالية بالدول النامية من خلال دراسة هيكل السياسة المالية فيها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه، وأهم أشكاله، وأسباب قيامه ، بالإضافة لمعرفة التطور التاريخي وأهم النظريات المفسرة له، وتناولنا كل من الأهمية والأهداف التي تكمن فيه وكذلك سنتطرق إلى الآثار الايجابية والسلبية التي يخلفها الاستثمار الأجنبي المباشر، وأخيرا سنتحدث عن العلاقة بين السياسة المالية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الفصل الثالث: فعالية السياسة المالية في السعودية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد تناولنا في هذا الفصل أدوات السياسة المالية في السعودية، وبعد ذلك تحدثنا عن واقع المناخ الاستثماري السعودي وقمنا بتقييم هذا المناخ وفق المؤشرات الدولية والإقليمية ، وأخيرا قمنا بتحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية من خلال التطرق أولا إلى قانون الاستثمار في السعودية ، مع تحليل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة

المالية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد: إن السياسة المالية تتميز عن غيرها من السياسات الاقتصادية بالأدوات المستخدمة وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة وجمعها الميزانية العامة، فالسياسة المالية تباشر عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة.

و تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة في الاقتصاد فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكيف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة ، وتكيف نوعي لأوجه الإنفاق العام ومصادره وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها ، لما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام ويوجد الاستقرار الاقتصادي في إطار المبادئ التي تتبناها والأسس التي تقوم عليها.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث النقاط التالية:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
- المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وأثارها
- المبحث الثالث: واقع السياسة المالية بالدول النامية

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي تم الاعتماد عليها بصورة كبيرة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وبالذات في ظل الدور الواسع والمتزايد للدولة

المعاصرة وبدرجة تتباين في هذه الأخيرة حسب طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية وسيتم التركيز على إبراز جوانب السياسة المالية في ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: تعريف وأنواع السياسة المالية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC" والتي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الانجليزية لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.¹

وتعرف أيضا: تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلالها تكيف مستويات الإنفاق العام والإجراءات العامة والتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.²

وتعرف أيضا: هي مجموعة الإجراءات والتدابير المالية التي تتخذها الدولة لضبط وتحصيل مواردها المالية بكفاءة وحسن تخصيص تلك الموارد في مجالات الإنفاق المتعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتوزيع العادل للثروات والمداخيل والتخصيص الأمثل للموارد المجتمعية.³

وتعرف أيضا: بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة، ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم.⁴

والسياسة المالية كبرنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.⁵

¹ - زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر 2000/2014،-مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2015، ص3.

² - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص99.

³ - صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص498.

⁴ - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص338.

⁵ - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، صص15-16.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن إعطاء التعريف الشامل كالتالي: "السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكاناتها المالية من إيرادات ونفقات للتأثير على النشاط الاقتصادي بما يخدم الأهداف المسطرة"¹.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

أولاً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الطرق التالية:

1. التوسع في النفقات العامة: و تتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية و على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدود أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ. و تأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة... الخ. و هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار و زيادة العمالة.
2. التسريع في سداد جزء من القروض العامة: حيث أن قيام الدولة بسداد قروضها قبل موعد الاستحقاق يدفع بالقوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.
3. تخفيض الإيرادات الضريبية: و الهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قوة شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي وبالتالي من زيادة الإنفاق

الاستهلاكي، و هذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض تلك الزيادة في صافي الدخل على السلع الاستهلاكية و الخدمات، و لا يكتفوا بإضافتها إلى أرصدهم النقدية. و من هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ثانياً: السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

1. زيادة الإيرادات الضريبية: و يستعمل هذا الأسلوب خاصة في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، و قد لا يكون لهذا الأسلوب أثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك و هنا نفع في أثر سلبي آخر حيث أن المتأثر بهذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة لدخول المتدنية.
2. التوسع في إصدار القروض العامة: و يعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن

¹ - بن يحي نسيمة، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدية، سبتمبر 2014، ص 235.

طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، و يكون ث الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، و بالتالي

التأثير على حجم الاستثمار ذلك الاقتراض إما اختياريا أو إجباريا.

3. الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، رفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة الخصم. و كل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، و بالتالي التأثير على حجم الاستثمار.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية و السياسة و الاقتصادية لإيرادات و نفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع و منها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة و ذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: العوامل السياسية .

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة على الضريبة وُجد منذ قديم الزمان، و قد مس كل من الدول المتقدمة و المتخلفة. كانت السياسة المالية حتى سنوات قليلة خلت هي الخادمة للسياسة المسؤولة عن إمدادها بالأموال لنفقاتها و في الحاضر أصبحت السياسة المالية هي المعاون للسياسة بالإضافة إلى الوظائف الاجتماعية و الاقتصادية التي أسندت لها.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع و تحديد توزيعه و قرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، و يمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية في نقاط ثلاث:

1. تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه و خير دليل سلطة البرلمان و اختصاصه المالي و تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات و إيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه و المتعلقة بالنفقات ،

¹ - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-،مذكرة ماجستير - غير منشورة-، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011. ص ص 14-15.

و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية و ضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

2. تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر له ذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وفي أي تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية و حجم توزيع النفقات و تحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية و الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة و محل النفقات العامة، و من هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية و ما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، و يمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، و من جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض و نفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. و عادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي.

3. التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية:

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات و صرف النفقات، و من هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل ، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة و البرلمان ، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان و أحياناً أخرى عامل لاندثاره.

و أخيراً إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية و السياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما ، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكيفية الإنفاق و القرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق ، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وأخيراً نخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم

السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.¹

الفرع الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية و تتأثر بها ، و من أهم جوانب السياسة المالية تأثراً بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي ، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتماً مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وذلك على النحو التالي:

1. تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:

- تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية

هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من

الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجد في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

¹ - زويش سمية، مرجع سابق، صص 27-29.

2. تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

كما تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي¹:

- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد. مما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية كيفية كثيرا بأحوال السياسة المالية.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة

¹ - لم يذكر الكاتب، السياسة المالية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.staralgeria.net/t9344-topic> ، نشر يوم الثلاثاء 7 أفريل، وأطلع عليه يوم 2018/03/02، على الساعة 17:20

المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعاً في مهامه¹.

3. أثر النظام الإقتصادي

ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكاناً للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يصل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلال دورها. لذلك فإننا سنحاول أن ننف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

- السياسة المالية في النظام الرأسمالي

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصر الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للتقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.

ومما سبق يمكن القول أن التغيير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.

¹ - لم يذكر الكاتب، السياسة المالية، مرجع سابق.

أخيرا وبصفة عامة أن الضريبة تتحل مكانة هامة كأداة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي ولم يعد دورها محصورا في تمويل خزينة الدولة.¹

- السياسة المالية في النظام الاشتراكي

تختلف ماهية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فكما عرفنا أن السياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوقف دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقابلات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي. أما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموازنة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية(البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

* مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي :

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا.

-كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.

- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.²

¹ - دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي-حالة الجزائر: 2004/1990، أطروحة دكتوراه - غير منشورة، -جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/205، صص 69-70.

² - دراوسي مسعود، مرجع سابق، صص 71-72.

4. أثر درجة النمو الاقتصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وكما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة، والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبيّن طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

أ. السياسة المالية في الدول المتقدمة

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات. نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومرن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصراً عن عرض السلع والخدمات، كما أنّ الادخار أكبر من الاستثمار في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أنّ الطلب الكلي يزداد ليقوم الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية.

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكييف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي.

بين كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي، وقد ركّز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى

التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للاسثمار، وعليه فإنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل. وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.¹

ب. السياسة المالية في الدول النامية

تبرز أهمية السياسة المالية في الدول النامية بارتباطها بواقع اقتصادها وسماتها الأساسية وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول ان تتدخل و بشكل مباشر ومن خلال سياستها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الاخرى المكملّة للسياسة المالية، وبالذات السياسة النقدية فيها لأسباب عديدة ومنها ضعف وسائل السياسة النقدية والتي هي وسائل غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها حيث تقل فاعلية سعر الخصم، وسعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب الاحتياطات الفائضة لدى المصارف في هذه الدول وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتببط بضعف درجة الوعي المصرفي، وضعف انتشار الجهاز المصرفي والإجراءات والأساليب التي يتبعها والتي تعيق التعامل معه وعائد الاستخدام للأموال في المجالات البديلة والذي يفوق العائد الذي يتم الحصول عليه من الودائع المصرفية بالإضافة الى انخفاض درجة تقييد الاقتصاد نتيجة وجود قدر مهم من النشاطات الاخرى كالزراعة والتي تبرز اهميتها النسبية في هذه الدول.

ونتيجة لكل ما سبق يبرز دور الهام والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية وفي اطار سياستها الاقتصادية العامة والتي ينبغي لها تسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره وذلك من خلال المالية العامة والنشاط المالي لحكومات هذه الدول وعن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة وهو الامر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسة مناسبة بخصوص الإيرادات العامة والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة وفي إطار السياسة وما يلبي احتياجات هذه الدول ويتمشى مع واقعها.²

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

¹ - زويش سمية، مرجع سابق، صص 34-35.

² - سلام حمزة، ولذبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2000/2014،-مذكرة ماستر- غير منشورة،-جامعة البويرة، الجزائر، 2013/2014، صص 26-27.

تختلف السياسات المالية في مفهومها وأهميتها في المجتمعات الرأسمالية عنها في المجتمعات الاشتراكية، فالسياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية تعمل على تهيئة الظروف لإنجاح الاستثمار الخاص ونموه والتخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي الكلي وسد الفجوات الانكماشية والتضخمية التي تحدث على مستوى الدخل من جراء نقص الاستثمارات أو زيادة الانفاق من الحدود المناسبة لتحقيق العمالة الكاملة. وفي المجتمعات الاشتراكية فإنه لسيادة الاستثمار العام فإن السياسة المالية تكون أكثر أهمية، حيث تعمل من خلال الإنفاق العام والإيرادات العامة على تكيف مستوى النشاط الإقتصادي الكلي والحد من التقلبات فيه. إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن أهداف السياسة المالية تتركز في تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والإستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.¹

حيث أصبح من الضروري وبعد اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن تعمل الحكومة على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1. التوازن المالي:

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، و أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و الغزارة، و يلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع و مواعيد الجباية والإقتصاد.

2. التوازن الاقتصادي:

و معنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، و لذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن. ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة و ، العامة معا إلى أقصى حد مستطاع. أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

3. التوازن الاجتماعي:

و يقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده في حدود إمكانياته و ، لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق

¹ - أحمد شعبان محمد علي، علم الإقتصاد والسياسات الإقتصادية (سياسات الاستقرار الإقتصادي-سياسات التنمية الإقتصادية-سياسات الدخل-السياسات التجارية) من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، صص 225-226.

عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعاً أقرب إلى العدالة.

4. التوازن العام:

و هو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني. ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب، و القروض، والإعانات، و الإعفاءات و المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.¹

وعلى الرغم من وجود أهداف متعددة للسياسة المالية فإن هذه الأهداف غالباً ما تواجه بعض المشاكل المتعلقة بالتضارب فيما بينها²، حيث يمكن القول أن أهداف السياسة المالية لم تتبلور بالشكل السابق إلا بعد أزمة الكساد الكبير في مطلع الثلاثينات، فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الإنفاق العام والإيراد العام بقصد إحداث آثار معينة أو تفادي آثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي معروفة، إذ فيما عدا فترات الحرب كانت السياسة المالية إبقاء التدخل الحكومي عند أدنى مستوى ممكن في تغطية النفقات عن طريق الضرائب، أما القروض العامة فكان الأصل هو عدم الالتجاء إليها إلا في حالات الضرورة على أن يتم سدادها في أقرب وقت ممكن.

في نهاية الثلاثينيات كانت هناك محاولة لدفع الانتعاش الاقتصادي -خاصة بعد أزمة الكساد الكبير- وقد طالب هانس (الاقتصادي الأمريكي) بسياسة مالية تلعب دوراً إيجابياً في كل مراحل الدورة الاقتصادية ولا تقتصر فقط على المساهمة في إخراج الاقتصاد من أزمة الكساد، الأمر الذي يعني الاعتراف بالحاجة إلى سياسة مالية تواجه مستلزمات التطور في الزمن الطويل.

ومن هنا يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق عامة بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت السياسة المالية أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي أو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى حدوث الاختلال الداخلي أو الخارجي وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي القومي عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث الاختلال وهذا أمر يتوقف على كفاءة المخطط المالي في رسم السياسة المالية المثلى³.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص ص 44-45.

² - نزار كاظم الحيكاني، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015، ص48.

³ - هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، 2010، ص ص 23-24-25.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية وآثارها**المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام**

ينبغي الإشارة إلى أن الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومدى تطور هذا الدور، وبالتالي يلاحظ انه مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، تطور لذلك الإنفاق العام، إذ ازداد حجمه وتعددت تقسيماته وتنوعت آثاره ليصبح بذلك من الأدوات الرئيسية للسياسات المالية.¹

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة بأنها "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سداداً لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة يكون الغرض منها حماية المواطنين، وزيادة رفاهيتهم العامة، ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من جانب الحكومة". يزداد تنوع النفقات التي تقوم بها الدولة كلما ازداد تدخلها في النشاط الاقتصادي، وتعددت أنواع التقسيمات الخاصة بالنفقات فمنها النظري ومنها العملي وتقوم الدول بإتباع ما يتلاءم مع حاجاتها وظروفها وتطورها الاقتصادي والاجتماعي.²

وتعرف أيضا: "هي مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام".

كما يمكن تعريفها أيضا: "بلغ من النقد ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام".³

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة

ويقصد بالتقسيم عملية وضع هذه النفقات وتميزها عن غيرها من أقسام النفقات، ولقد انقسمت النفقات العامة تقسيمات عديدة أخذت بالإعتبار دور العوامل السياسية والاجتماعية والإدارية في التقسيمات.

أولاً: التقسيم غير الاقتصادي للنفقات العامة

حيث ينقسم هذا النوع من النفقات العامة إلى صورتين كما يأتي:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 54.
² - سارة علي احمد محمد وآخرون، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي-دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري-، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني : <http://democraticac.de/?p=40237> ، نشر يوم 22 نوفمبر 2016 ، أطلع عليه يوم 2018/03/06، على الساعة 13:04.
³ - سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-، مرجع سابق، ص 33.

1- التقسيم الإداري للنفقات العامة:

وهو من أهم أنواع التقسيمات التي عرفها النظام المالي وذلك لسهولة وبساطته والذي يعتمد على التقسيم الهيكلي للإدارة عند تقسيم النفقات العامة فكما أن الإدارة تنقسم إلى إدارات حكومية مركزية (وزارة ومؤسسة أو إدارة عامة ، ثم تتفرع فتصبح "وزارة ومؤسسة فرعي" أي تتم وفق التقسيم التالي "قسم رئيسي-قسم فرعي-جزء فرعي وعلى نفس النسق) وهكذا يتم تصنيف النفقات العامة وفق التقسيم الإداري.

*** ومن فوائد هذا التقسيم هي:**

- لها أهمية للسلطة التنفيذية فالتحضير لمشروع الموازنة العامة يبدأ من الإيرادات الحكومية فهو أقدر على تحديد احتياجاتهم.

- يحقق مزايا للسلطة التشريعية فعند مناقشة مشروع الموازنة العامة تكون العملية واضحة ويبدو أن مزايا السلطة التقديرية على تحديد احتياجاتهم ووضع تقديرات واقعية الإنفاق العام، ولهذا التقسيم عيوب تتمثل في صعوبة تحديد نوع النفقات العامة أي عدم معرفة ما يخصص لنفقة معينة مثل (الإنفاق على الصحة والتعليم).

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تنقسم النفقات العامة حسب الغرض أو الوظيفة المخصصة لها ويمكن أن تظهر هذه النفقات كما يأتي:

أ- النفقة الإدارية: وهي عبارة عن الأموال المنفقة لتسيير المرافق العامة كالرواتب للعاملين، وإثمان مستلزمات الإدارة.

ب- النفقة الاقتصادية: وهي الأموال المنفقة على المشاريع الاقتصادية (إنشاء مشاريع البنى التحتية، الاقتصاد الوطني، الطرق والجسور وغيرها).

ج- النفقة الاجتماعية: وهي الأموال المنفقة لتقديم الخدمات الاجتماعية كقطاع التعليم، الإسكان وغيرها.

د- النفقة المالية: وهي المبالغ النقدية المخصصة لسداد الدين العام وفوائده.

هـ- النفقة الدفاعية: وهي الأموال المنفقة لأغراض التسليح والقوات المسلحة المعدة لأغراض الأمن والدفاع الداخلي والخارجي.

و- أخرى: في حالة عدم وجود نفقة ضمن الحالات الأخرى أعلاه تضاف في أخرى¹.

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014، ص ص35-36.

ثانياً: التقسيم الإقتصادي (النفقات العامة):

تنقسم النفقات وفقاً للمعايير الإقتصادية إلى ما يلي:

1. معيار علاقة النفقة بالثروة القومية: هي عملية دور النفقة العامة في تكوين رؤوس الأموال المنفقة وتأخذ صورتين كما يأتي:

أ- النفقات الجارية: وهي النفقات التي تصرف لضمان سير المرافق العامة (الأجور-الرواتب) أي نفقات تصرف في سبيل تغطية الحاجة اليومية للدولة والمحافظة على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي كنفقات الملابس والمأكل.

ب- النفقات الرأسمالية (الإستثمارية): وهي النفقات التي تصرف لزيادة الإنتاج القومي (السلعي والخدمي) أي تخصصها الدولة للحصول على المعدات اللازمة لضمان زيادة الإنتاج القومي.

2. معيار علاقة النفقة العامة باستخدام القوة الشرائية ونقلها: تنقسم إلى مايلي:

أ- النفقة الحقيقية: وهي النفقات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج القومي والنفقات العامة أي ان الدولة تخصص أموالها للحصول على السلع والخدمات اللازمة لخلق إنتاج جديد كالنفقات المخصصة للدفاع والتعليم والقضاء ونفقات أخرى تصرف لتسيير المرافق العامة كالرواتب التي تدفع لموظفين الدولة مقابل قيامهم بوظائفهم في كافة المجالات .

ب- النفقات التحويلية: وهي النفقات التي لا تحصل على سلع وخدمات مقابل إنفاقها أي تحول من طبقة إجتماعية إلى أخرى فهي لا تحقق زيادة في القوة الشرائية في الدخل القومي بل تحول القوة الشرائية بين الغدرة والجماعات من طبقة إلى أخرى. وتنقسم إلى ثلاث أنواع هي:

***النفقات التحويلية الإجتماعية:** وهي النفقات التي تمنح لرفع مستوى معيشة بعض الأفراد والطبقات الإجتماعية مثل: مخصصات الزوجية والأطفال وإعانات المريض والعجز والبطالة والرعاية الاجتماعية للمرأة.

***النفقات التحويلية الإقتصادية:** وهي الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية وبعض فروع الإنتاج، بهدف تخفيض نفقات الإنتاج وتصريف المنتجات بأثمان منخفضة.

***النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات المخصصة لسداد الدين العام وفوائده او الأموال المخصصة لشراء السندات الحكومية.

ثالثاً: النفقات العامة حسب دوريتها: وهي النفقات التي تأخذ صورتين كما يأتي:

1. النفقات العادية: وهي التي تتكرر بصورة دورية وتنفق بفترات منتظمة خلال السنة (كمرتبات الموظفين، ونفقات الصيانة، ونفقات التعليم).

2. **النفقات غير العادية:** وهي النفقات التي لا تتكرر بنفس السنة أي نفقات استثنائية تحصل في فترات عرضية لا تتميز بلا انتظام والدورية مثل (نفقات الحرب، الكوارث، إنشاء الجسور وغيرها).

رابعاً: **النفقات العامة من حيث نطاق سريانها:** وهي النفقات التي تأخذ صورتين وهي كما يلي:

1. **النفقات القومية (المركزية):** وهي التي يوجد لها تخصيص في موازنة الدولة العامة ويكون السبيل من غنقائها تحقيق للمصلحة العليا للدولة مثال على ذلك نفقات (الدفاع، الأمن، القضاء).

2. **النفقات المحلية (الإقليمية):** وهي نفقات يوضع لها تخصيص مالي في الميزانية الخاصة للدولة ونقصد بأن تكون النفقة محلية أي تخصص لأي ولاية أو بلدية معينة للإنفاق عليها كان يوضع تخصيص مالي لها كنفقات الماء والكهرباء.¹

الفرع الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

يؤثر الإنفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع كله، ففي إطار أنه يستخدم جزءاً من الواردات الاقتصادية فإن ذلك ينعكس على الكميات الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج القومي (الدخل القومي) ومن ثم على الاستهلاك القومي، والإدخار القومي بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ومن ناحية أخرى هناك تأثير للإنفاق العام على توزيع الدخل ونمطه وهيكله، هذا بالإضافة إلى تأثير معدلات النمو الاقتصادي وغيرها من الآثار التي يمكن تناول أهمها على النحو التالي:

أولاً: الأثر المباشر للإنفاق العام على الناتج القومي :

وهذا ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام" ودرجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من النواحي التالية:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون لو أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج القومي.

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فإن الأثر سيكون

¹ - عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 37-38.

إيجابياً، أما إذا حدث العكس فسيكون له أثر سلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة)¹.

ثانياً: الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك القومي:

يوثر الإنفاق على الاستهلاك القومي من عدة جوانب من أهمها:

- عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع والأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس ومستلزمات وأدوية فإنها تزيد الاستهلاك القومي.
- عندما تقدم دخولا في شكل أجور ومرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فإنه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عينية فهي تزيد أيضا من الاستهلاك القومي.

مع مراعاة اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الإستهلاك تبعا لطبيعة هذه الدول.

ثالثاً: الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الإنتاج القومي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، وأيضا هناك الأثر غير المباشر المتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل (للاستثمار)، والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادات غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

رابعاً: الأثر على الادخار القومي

عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي ويؤثر على الاستثمار بالسالب، ومن ثم يؤثر على الإنتاج بالسالب، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق زيادة الدخل القومي. هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سالبا على الادخار القومي والعكس صحيح.

خامساً: أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل

ويؤثر الإنفاق العام على توزيع الدخل من خلال:

- التدخل في توزيع الدخل الأولي بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صص 60-61.

- التدخل عن طريق ما يتم إجراؤه من تعديلات لازمة من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية او السياسية، تتم على التوزيع الأولي فيما يسمى بإعادة توزيع الدخل القومي، أي بين الأفراد بصفتهم مستهلكين، وتتم هذه التعديلات من خلال النفقات التحويلية، بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط أو الأقاليم الجغرافية.

سادسا: أثر الإنفاق العام على معدل النمو الإقتصادي

حيث يمكن ان يزيد معدل النمو الإقتصادي كلما زاد الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي، والإستثمار وهكذا والعكس صحيح.¹

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الإقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تعتبر دخولا للدولة تمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الإقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الإقتصادي والاجتماعي".²

و تمثل الإيرادات العامة "بمجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء أكانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف "الإقتصادية والاجتماعية والمالي".³

وتعرف أيضا: " جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة و تغطي بنود الإيرادات العامة في الموازنة العامة".

وتعرف أيضا: " هي عبارة عن مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومات للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة و وضع سياستها موضع التنفيذ".

1 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صص 61-62.

2 - بن يحي نسيمة، مرجع سابق، صص 236.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صص 63.

وتعرف كذلك: "المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها وهذه الإيرادات متعددة، أهمها إيرادات الدولة من أملاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية".¹

الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة

حاول الكثير من الكتاب وضع تقسيمات مختلفة للإيرادات العامة، تدير عليها الدول المختلفة طبقاً لإجراءات إدارية ووظيفية وتاريخية وأحياناً اقتصادية ومالية.

أولاً: الإيرادات الأصلية والإيرادات المشتقة

1. الإيرادات الأصلية: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مباشرة باعتبارها شخصاً قانونياً له حق التملك ودون أن تقتطعها من دخول الأفراد، ومن أهم هذه الإيرادات إيرادات أملاك الدولة.

2. الإيرادات المشتقة: وهي التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الأفراد، ومن أمثلتها الضرائب والرسوم والقروض والغرامات والإتاوات.

ثانياً: الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية

1. الإيرادات العادية: هي تلك الإيرادات التي تتكرر دورياً في الموازنة العامة، وهي تتضمن إيرادات أملاك الدولة والضرائب والرسوم.

2. الإيرادات غير العادية: فهي تلك الإيرادات التي لا تتكرر دورياً في الموازنة العامة، فهي إيرادات غير دورية، ومن أمثلتها: القروض العامة والإصدار النقدي والغرامات.

وقد تعرضت هذه التفرقة للعديد من الإنتقادات، كان أهمها أنها تؤدي إلى توسع الدولة في الإلتجاء إلى الإيرادات غير العادية لمواجهة ما يحدث من عجز في الموازنة العامة بسبب النفقات غير العادية.

كما أنها تفرقة غير مفيدة في الوقت الحالي وذلك بعد تدخل الدولة الواسع وتطور دورها الإقتصادي والإجتماعي، ومن ثم زيادة الإلتجاء إلى القروض العامة والإصدار النقدي لمقابلة النفقات العامة العادية وخدمة الدين العام.

ثالثاً: إيرادات الإقتصاد العام والإيرادات الشبيهة بإيرادات الإقتصاد الخاص

¹ - علا محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص7.

1. إيرادات الإقتصاد العام: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بما لها من سلطة سيادية، لذلك يطلق عليها الإيرادات السيادية.

وتشمل الضرائب والرسوم والقروض الإجبارية والغرامات واستيلاء الدولة على أموال التي لا وراث لها، والإصدار النقدي الجديد.

2. الإيرادات الشبيهة بإيرادات الإقتصاد الخاص: فهي تلك التي تحصل عليها الدولة من ممارستها نشاطا يماثل النشاط الخاص ومن أمثلتها: إيرادات أملاك الدولة والقروض الإختيارية والإعانات.

ولكن هذا التقسيم يواجه مشكلة عدم وجود فاصل محدد بين الإيرادات المشابهة للإقتصاد العام وإيرادات الإقتصاد الخاص، فالدولة كسلطة عامة تتمتع في استغلالها للمشروعات العامة الصناعية والزراعية والتجارية بسلطات لا يتمتع بها الأفراد.¹

رابعاً: الإيرادات الإجبارية والإيرادات الإختيارية

من خلال هذا التقسيم يتم تقسيم الإيرادات العامة وفقاً لمعيار الإجبار والإكراه أو الاختيار، وهذا الإجبار يكون من جانب الدولة على الأفراد بمناسبة حصولها على بعض الإيرادات العامة، حيث تستخدم سلطاتها السيادية ومن أمثلة ذلك الضرائب والرسوم والغرامات.

أما إذا تم الحصول على الإيرادات العامة من أفراد المجتمع اختيارياً، فإننا نكون بصدد إيرادات إختيارية وهي تشمل القروض الإختيارية وإيرادات أملاك الدولة والمنح والإعانات.

ولكن ينبغي فهم صفة الإجبار أو الإكراه من الدولة على أنها تهدف إلى القيام بالأعباء العامة، وأن يتحمل معها هذه الأعباء أفراد المجتمع.

وأياً ما كان أمر هذه التقسيمات السابقة للإيرادات العامة، فالقاسم المشترك بين هذه التقسيمات هو شمولها لمصادر الإيرادات العامة والمتمثلة في أملاك الدولة (الدومين)، الرسوم، القروض العامة الإصدار النقدي الجديد، وأخيراً الضرائب والتي تعتبر أهم هذه المصادر على الإطلاق.²

الفرع الثالث: مصادر الإيرادات العامة

أولاً: المصادر الإقتصادية

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض

¹ - رانيا محمود عمارة، المالية العامة-الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، صص 32-34.

² - رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 35.

وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1. إيرادات أملاك الدولة (الدومين)

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها؛ عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.

أ. الدومين العام

يتكون هذا النوع من كل ما تملكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة... الخ.

ويتميز الدومين العام بعدة مميزات لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة ولا يجوز تملكه بالتقادم، ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري، والغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس على أموال للخرينة العامة، وهذا لا يمنع من إمكان تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ.

هذا المقابل (الإيراد) يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذا المرفق، ومهما يكن فالنتيجة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام.

ب. الدومين الخاص

يقصد بالدومين الخاص كلما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدر الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة ويقسم الدومين الخاص إلى ثلاثة أقسام وهي:

- **الدومين الزراعي:** ويشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية، إما الاستثمار المباشر أو الشراكة أو التأمين سواء كان كلي أو جزئي.

ج. **الدومين المالي:** هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية)، هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

2. الثمن العام

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي

تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ. إن الثمن العام يدفع اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبراً.

هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

ثانياً: الإيرادات السيادية

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضاً عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاة التحسين، وسوف نقتصر في دراستنا على لضرائب والرسوم.¹

1. الرسوم

تمثل الرسوم إحدى صور الإيرادات العامة وهي تتميز بالإنظام والدورية وكغيرها من الإيرادات العامة فهي تستخدم لتمويل نشاط الدولة المتحقق للمنفعة العامة.

أ. تعريف الرسم: مبلغ من المال تجببه الدولة أو احد الشخصيات العامة الاخرى جبراً من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.²

*** كما يعرف بأنه:** مبلغ من المال تحده الدولة ويدفعه الفرد المنتفع في كل مرة يطلب خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص فضلاً عن منفعتها العامة.

ب. عناصر الرسم

➤ **الصفة النقدية:** يكاد الفقه المالي يجمع على أن الرسم يدفع نقداً او اشتراط الصورة النقدية للرسم ليتلائم مع التطور الحديث لمالية الدولة من حيث إتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية

¹ - دراوسي مسعود، مرجع سابق، صص 175-177.

² - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2002، صص 75.

وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم الصورة العينية أو استغلال الفرد لمدة معينة لمصلحة الإدارة مقابل الحصول على الخدمة بدلا من دفع الرسم نقدا.

➤ **الصفة الجبرية للرسم:** يدفع الرسم جبرا من جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة، وقد أثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الخدمة ومن ثم فإن الشخص يكون له مطلق الحرية في طلب الخدمة من عدمه فإذا طلب الخدمة فهو ملزم على نحو حتمي بدفع قيمة الرسم المقررة، أما إذا امتنع عن طلبها فلا يجبر على دفع أي رسم على الإطلاق.

➤ **الرسم فريضة بمقابل:** يعد عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنه، وتتخذ الخدمة مقابل الرسم صوراً مختلفة هي:

أ: نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد مثل الحاكم في قضية أو التصديق على الشهادات والتوقيع.

ب: امتياز خاص يمنح للفرد، يحصل من خلاله على مركز قانوني يمتاز عن المركز القانوني الذي يحدده القانون العام عادة مثل الترخيص بالصيد أو التصريح بإشغال الطريق.

ج: وقد تكون الخدمة مصروفاً تتكبده الدولة لتسهيل نشاط الفرد مثل الرسوم الأرضية بالجمارك.

➤ **يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى جانب النفع العام وهكذا:** يعني ان دافع الرسم يحقق نفعاً خاصاً لا يشاركه فيه غيره من الافراد. يتمثل بالخدمة المعينة التي يؤديها له المرفق العام ويعني ايضا ان هذه الخدمة تحقق بجوار النفع الخاص نفعاً عاماً يعود على المجتمع ككل.

ج. انواع الرسوم

يلجأ علماء المالية العامة إلى تقسيم الرسوم إلى اقسام تختلف باختلاف وجهات النظر والرسوم تنقسم بشكل عام إلى:

- **الرسوم القضائية:** وهي الرسوم التي يدفعها الأفراد في حال قيام النزاعات بينهم التي يقوم القضاء بالنظر فيها أمام المحاكم. ويدور نقاش بعض الكتاب حول ضرورتها فمنهم من يقول بأن القضاء ينبغي أن يكون بغير مقابل، ومنهم من يقول بضرورة الرسوم القضائية لأن المتقاضين يستفيدون من القضاء استفادة خاصة وأن وجود رسوم قضائية يقلل من المنازعات.
- **الرسوم الإدارية:** كرسوم رخصة حمل السلاح، ورسم شهادة الميلاد، ورسم شهادة التسجيل العقاري، كما تتضمن رسوم الدخول إلى المتاحف.

- الرسوم الإقتصادية: كرسوم البريد والهاتف والأسواق وشغل الأماكن العامة.¹

2. الضرائب

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فإن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ينبغي الإلمام بها جميعا، غير أن هذه الدراسة لا تسع لكل هذه الجوانب الأمر الذي ينبغي الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها من خلال النقاط التالية²:

أ. تعريف الضرائب

تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالية يدفعها الفرد اجبر إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة.³

ب. خصائص الضريبة

- **إقتطاع نقدي (الصفة النقدية):** تعني هذه الخاصية ان الدولة تحصل على الضرائب في شكل مبلغ من المال ولكن هذا لا يعني أن الدولة تبجى مبلغ الضريبة بصورة أموال فقط، فقد كانت تستحصل الضريبة بصورة عينية حسب مقتضى الأحوال وذلك لسببين هما:
 - الرغبة بالتسهيل على الأفراد في دفع أنواع من الضريبة.
 - الرغبة في توسيع ملكية القطاع العام عن طريق استيفاء الضريبة عينا.
- * **ومع ذلك يبقى الأصل هو النقد وذلك لسببين هما:**
 - انخفاض تكاليف الجباية فالتحصيل العيني يمثل عبء على الإدارة.
 - يحقق الشكل النقدي اعتبارات العدالة.
- **الضريبة تدفع جبرا (الصفة الجبرية):** الضريبة مبلغ نقدي تقطعه الدولة من الأفراد ومعنى ذلك أنها تتضمن الإكراه فالفرد ملزم بدفع الضريبة وما كان له أن يحاول التخلص منها وهذه الفكرة يعبر عنها البعض تعبيراً دقيقاً بأنها مصادرة تدعو إليها الحاجة.
- **عدم وجود مقابل:** ليس للمكلف أن يطلب مقابلاً لما يدفعه وأساس ذلك يرجع إلى نظرية التضامن الإجتماعي وأن الفرد عضو في الجماعة يساهم في تحمل الأعباء العامة مع غيره من الأفراد فلا يعود له ما دفع.¹

1 - عيد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، صص 60-63.

2 - دراوسي مسعود، مرجع سابق، صص 179.

3 - محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه، ط4، الجزائر، 2008، صص 14.

ج. القواعد الأساسية للضريبة : - قاعدة المساواة و العدالة:

و يعني ذلك كل مواطني الدولة في النفقات العامة كل حسب مقدرته، و بما يتناسب مع حجم دخله. و حسب ادم سميث " فالمساواة تتحقق إذا ما تحمل المواطنون الضريبة بنسبة دخولهم التي يتمتعون بها تحت حماية الدولة" ، أي أنه كان يدعو لمبدأ النسبية في فرض الضرائب. غير أنه مع تطور فكرة العدالة، أصبحت فكر السعر التناسبي تتلاشى لصالح فكرة السعر التصاعدي، و التي مقتضاها أن يخضع صاحب الدخل الكبير لضريبة ذات سعر أعلى مما يتحمله صاحب الدخل المحدود.

- مبدأ اليقين:

أي أن تكون الضريبة مفروضة طبقاً لقواعد محددة وواضحة بالنسبة لكل من المكلف بالضريبة و الإدارة الضريبية، حيث يجب تحديد مقدار و وعاء و ميعاد سدادها و كيفية السداد، وجميع الإجراءات المتعلقة بالضريبة و جبايتها. حيث أنه و لاشك في حالة عدم وضوح تلك الأمور فإن هذا يؤدي إلى وجود التباس و تناقض بين طرفي الضريبة.

- قاعدة الملائمة في الدفع:

و هي أن تجبى الضريبة في الوقت و الطريقة الأكثر الملائمة للمكلف بها. فمثلاً الوقت الملائم للمكلف الموظف ذو الراتب الشهري تقتطع منه الضريبة حال حصوله على مرتبه، و المزارع يلزم بدفع الضريبة بعد حصاد محصوله و بيعه و هكذا. و لذلك فإن عدم احترام هذه القاعدة قد تؤدي إلى التهرب الضريبي أو حتى أكثر من ذلك.

- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

و معنى الاقتصاد في الضريبة أن تقتصد الدولة قدر ما تستطيع في جبايتها لتلك الضرائب من خلال ما تتكبدته من مصاريف أجور الموظفين أو وسائل النقل، القائمين على عملية الجباية، و هذا حتى تحصل الدولة على حصيلة صافية و تستفيد منها و إلا فقد الهدف من وراء جبايتها إذا كانت مصاريف الجباية أكبر مما تحصله².

1- عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، مرجع سابق، ص 93.

2- سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 25-26.

الجدول رقم (01): المقارنة بين الرسم والضريبة

الرسم	الضريبة
- فريضة نقدية.	- فريضة نقدية.
- مقابل نفع خاص.	- بدون مقابل.
- صفة الإلزام والجبرية.	- صفة الإلزام والجبرية.
- خاص بفئة معينة (الطالبة للخدمة).	- عمومية الضريبة على كل الأفراد (حسب المقدرة).
- هدف الرسم تمويلي.	- تهدف الضريبة لتحقيق أغراض إجتماعية وإقتصادية فضلا عن الغرض الأساسي من الضريبة وهو التمويلي.
- تناقص أهمية الرسوم.	- إزدياد أهمية الضرائب.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على ما سبق.

ثالثا: الإيرادات الإنتمانية

1. القروض العامة

أ. تعريف القروض العامة: يقصد بالقروض العامة مبالغ من النقود تحصل عليها الدولة من الغير وتتعهد بردها ودفع فائدة عنها وفقا لشروط معينة ينص عليها عقد القرض.¹

ب. أنواع القروض العامة

➤ القروض الداخلية والقروض الخارجية: يعتمد هذا النوع من القروض على جنسية المكتتبين في القروض.

- القروض الداخلية أو الوطنية هي: القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها المواطنين أو المقيمين على إقليم الدولة.

- أما القروض الخارجية أو الأجنبية: في القروض التي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية، ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الاجنبية، وقد تكون القروض الخارجية عن طريق الإقتراض من المنظمات والمؤسسات الدولية.

➤ القروض الاختيارية والقروض الإجبارية

¹ - رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص56.

يستند هذا النوع من القروض إلى طريقة أو شكل العقد، أو بالأصح إلى مدى حرية الأفراد في الاختيار بين الإكتتاب أو عدم الإكتتاب في القرض العام.

والأصل في القرض العام أن يكون اختيارياً، وهذا يعني أن يكون القرض محل تفاوض واتفق بين الدولة ومقرضيها، فيكون للأفراد حرية الإكتتاب في سندات القرض لما تحققه من مزايا ودون أية ضغوط، ومع ذلك فقد تلجأ الدولة في إصدار قروض إجبارية وذلك لأسباب كثيرة من ضمنها:

- دعم قدرتها على تمويل الإنفاق وقت الحروب والأزمات الاقتصادية والمالية.

- الرغبة في امتصاص جزء من القوة الشرائية الزائدة عن حاجة السوق، كعلاج لمعدل التضخم ومحاربة منها لتخفيضه وحفاظاً على النمو الاجتماعي والاقتصادي.

- ضعف ثقة الأفراد في السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي فلا يقبل أحد على الإكتتاب الاختياري في سندات القرض.

وأحيانا تصدر الدولة قرضاً اختيارياً ثم تحوله بعد ذلك لقرض إجباري، وذلك من خلال تأجيل موعد سداده دون أن تأخذ موافقة المقرضين على هذا التأجيل.¹

➤ القروض المؤبدة والقروض المؤقتة

- **القروض المؤبدة (الدائمة):** هي القروض التي لا تكون الدولة ملتزمة برد قيمتها خلال مدة معينة، فالدولة لها حرية اختيار الوقت المناسب لسداد القرض دون أن يكون حق للأفراد المكتتبين في الاعتراض أو طلب استمرار القرض والحصول على فوائده.

- **القروض المؤقتة:** فهي تلك القروض التي تلتزم الدولة بردها في تاريخ معين وطبقاً للقواعد المتفق عليها في قانون الإصدار.

وتنقسم القروض المؤقتة إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل على النحو التالي:

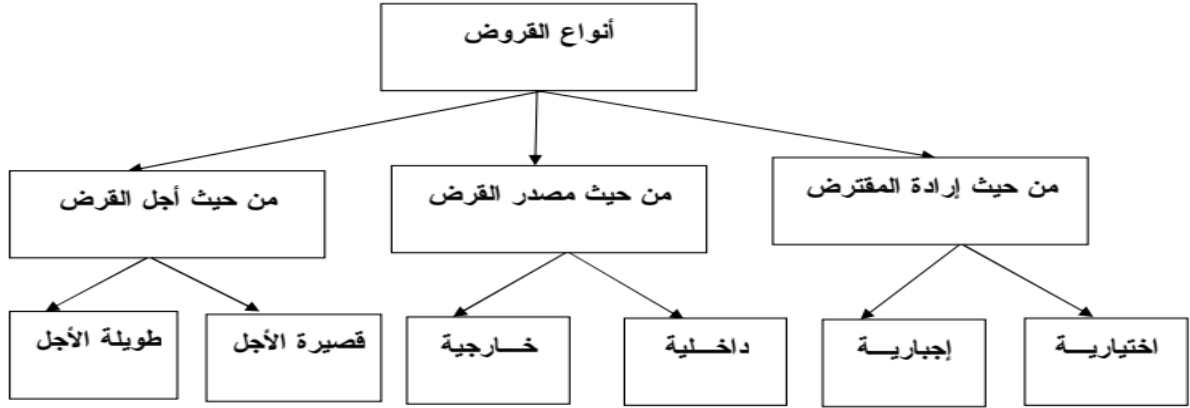
✓ **القروض قصيرة الأجل (الدين العائم):** فهي القروض التي تعقدها الدولة لمدة لا تتجاوز سنتين، وهي تلجأ إليها لمواجهة العجز المالي الذي تواجهه نتيجة لعدم توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بشكل مؤقت.

✓ **القروض متوسطة وطويلة الأجل (القروض المثبتة):** تلجأ إليها الدولة لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاستثمارية أو لتمويل نفقات الدفاع والحروب، أو لعلاج العجز الجوهري في الموازنة العامة، وهو عجز دائم غير رسمي، وتعقد الحكومة هذه القروض لمدة تزيد عن

¹ - رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 57-60.

سنة، فالقروض المتوسطة تتراوح مدتها بين أكثر من سنة إلى خمس سنوات، أما القروض طويلة الأجل فهي التي تزيد عن خمس سنوات.¹

الشكل رقم (01): أنواع القروض حسب المعايير المختلفة



المصدر: سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي،-مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص 31.

2. الإصدار النقدي الجديد:

يتمثل الإصدار النقدي الجديد كأسلوب للتمويل العام في خلق كمية إضافية من النقود، وتستطيع الدولة أن تقوم بذلك إذا كانت هي التي تتولى عملية الإصدار عن طريق بنكها المركزي، أما إذا كانت جهة الإصدار مستقلة فإن الدولة تحصل على النقود الجديدة في صورة قرض تتعهد برده فيما بعد.

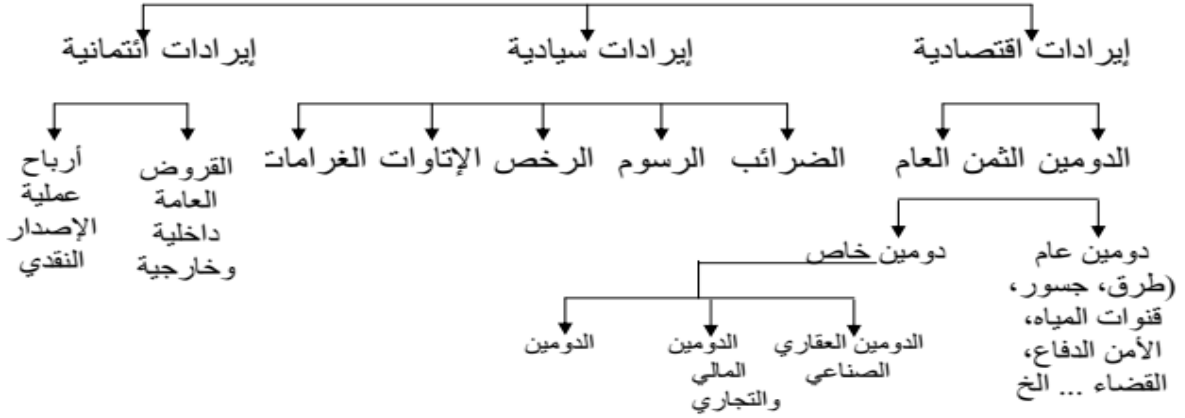
كذلك تستطيع الدولة أن تصل إلى خلق كمية من النقود عن طريق الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية.

ويطلق على هذا الإصدار النقدي الجديد بالتمويل التضخمي أو التمويل بالتضخم، فهو عبء إضافي على دخول و ثروات الأفراد نتيجة لإرتفاع الأثمان وانخفاض قيمة النقود.

وقد أثار هذا الأسلوب التمويلي خلافا كبيرا في الفكر الاقتصادي والمالي، خاصة بالنسبة للدول النامية وإمكانية لجوئها إلى هذا الأسلوب. وبوجه عام يجب الإلتجاء إلى هذا الأسلوب (الإصدار النقدي الجديد) في حدود معينة وكوسيلة تكميلية لمصادر التمويل المختلفة ولفترة محدودة ويتضمن عمليات استثمارية دون استهلاكية، وذلك حتى يتم تلافي الآثار السيئة التي تنتج عنه.²

الشكل رقم (02): مصادر الإيرادات العامة

¹ - رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 60-62.
² - رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 77-80.



المصدر: دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي-حالة الجزائر: 1990/2004-، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 194.

الفرع الرابع: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

اتضح لنا فيما سبق كيف تطور الدولة في العالم المعاصر، فأصبح يشمل إلى جانب وظائفها التقليدية كافة النشاطات الاقتصادية الأمر الذي يستلزم توفر الموارد الاقتصادية اللازمة لذلك.

ولما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى.

هناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها:

1. الأثر على الاستهلاك والإنتاج

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عليها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونجد نفس الأثر في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي انخفاض الاستهلاك، غير أن الأثر لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

إن فرض الضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الإقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

2. الأثر على الادخار والاستثمار

إن فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية أخرى فإن الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار في الحالتين.

إن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري، ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل اقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي حتما إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

كما ان الاموال المودعة بالبنوك فإذا فرضت عليها ضرائب ينتج عنها واحد من الاثنين: زيادة الاستثمار المباشر والاكتناز.¹

1. الأثر على إعادة توزيع الدخل

إن فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة (مع التحكم في ظاهرة التهرب)، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

2. أثر الضرائب على كسب العمل

لدراسة أثر الضرائب على طلب العمل نميز حالتين:

* الأولى: حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا قد يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.

* الثانية: حالة الدخل المرتفعة (المهن الحرة مثلا)، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقا.

وما هو جدير بالذكر في الأخير أن أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليس واحدا، فكل ضريبة لها تأثيرها وفقا لظروف فرضها.²

¹ - دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 195-196

² - سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 33.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة أو (الميزانية) العامة من أهم أدوات السياسة المالية، لما يمكن أن تحدثه من آثار على الهيكل الاقتصادي، ذلك لأنها تجمع بين كل من الجانب الإنفاقي و الإيرادي للحكومة، وبذلك فهي صورة صادقة عن الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في كل مرحلة من مراحل تطورها.¹

الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة

لقد مرت الموازنة العامة المعروفة في الوقت الحالي بعدة تطورات، حيث كانت الأمم والحضارات القديمة وفي العصور الوسطى، حيث تقوم بجباية الأموال و تنفقها دون أن يكون هناك قواعد و أسس محددة كما هو الآن، وقد بدأت عملية ضبط الأجزاء المكونة للموازنة العامة وهي الإيرادات العامة و النفقات العامة في بريطانيا عام 1733، إذ بدأ البرلمان البريطاني يراقب السلطة التنفيذية في جباية الضرائب، و يطلب منها ان تحصل على اعتماد مسبق للإيرادات دون أن يتدخل في عملية الإنفاق العام.

وبقي الوضع على هذه الحالة فترة طويلة من الزمن امتدت إلى مائة سنة، ثم طلب البرلمان بعد ذلك من السلطة التنفيذية أن تحصل منه على اعتماد للنفقات العامة، وأصبح يقوم بعملية المراقبة و الحاسبة على المال العام، وامتد العمل بهذا المبدأ فترة طويلة من الزمن، إلى أن أصبح البرلمان يعتمد الإيرادات العامة، و النفقات العامة مجتمعة بشكل دوري. هذا الامر الذي ادى إلى ظهور الشكل العلمي و الأكاديمي و العملي للموازنة العامة المعروفة حالياً. ثم بعد بريطانيا اتبعت فرنسا مبدأ الموازنة العامة السنوية سنة 1820، ثم روسيا القيصرية عام 1836، ثم مصر سنة 1880، أما أمريكا فقد طبقت هذا المبدأ حتى عام 1921، ليشيع بعد ذلك استخدامها في باقي أنحاء العالم.² ولقد نشأت هذه الميزانية كنتيجة لإنفصال مالية الدولة عن مالية الحاكم، الأمر الذي جعل للمجتمع ممثلاً في السلطة التشريعية دوراً في الرقابة على مالية الدولة، حيث مثلت الرقابة الهدف الرئيسي لهذه الميزانية.³

الفرع الثاني: تعريف الموازنة العامة

¹ - بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/2007، ص90.

² - طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص149.

³ - محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص117.

تعرف الموازنة العامة بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة".¹

كما تعرف على أنها: "عملية توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، غالباً ما تكون سنة تعبر عن أهدافها الإقتصادية والمالية".²

* فمن مصادر قانونية مختلفة أوردت تشريعات بعض الدول تعاريف متعددة للموازنة العامة للدولة منها:

- تعريف القانون الفرنسي للموازنة العامة: "بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وواراداتها، ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة الإقتصادية المالية".

- تعريف القانون البلجيكي للموازنة العامة: "بأنها بيان الواردات والنفقات العامة خلال الدورة المالية".

- تعريف القانون الأمريكي للموازنة العامة: "بأنها صك تقدر فيه نفقات السنة التالية وواراداتها، بموجب القوانين المعمول بها عند التقديم، واقتراح الجباية المبسطة فيها".³

الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة

1. الموازنة العامة برنامج لنشاط الحكومة المالي

تمتاز الموازنة العامة بأنها خطة مالية تبين النشاط المالي للحكومة، وذلك من خلال ما تتضمنه من نفقات وإيرادات، بمعنى أنها توضح الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من خلال الموازنة، فتبين مقدار الإيرادات العامة التي تستطيع الحكومة الحصول عليها بوسائلها المختلفة وبيان مشروعية تلك الوسائل وكيفية توزيع تلك الإيرادات على نفقات الدولة المختلفة بطريقة تضمن تحقيق ما تسعى إليه من الأهداف وبحسب أهميتها، وسواء كان ذلك النشاط المالي بصورة استثمار للموارد العامة نحو مشاريع إنتاجية أم كان بقصد إشباع حاجات إستهلاكية تتطلبها العملية الإدارية.

من كل ما ذكر يمكن القول ان البرنامج المالي الذي تضعه الحكومة يعكس مدى كفاءتها في إدارة الموارد المالية العامة.

1 - محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة - دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007، ص18.

2 - عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص269.

3 - لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة - المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004، ص39.

2. الموازنة العامة برنامج مالي معد لسنة واحدة مقبلة

تعد الحكومة مشروع الموازنة العامة للدولة لمدة سنة واحدة مقبلة، وذلك لإعتبارات معينة أهمها إن عملية تهيئة مشروع الموازنة ومناقشتها والتصويت عليها يتطلب جهدا مضنيا ويستغرق وقتا طويلا، مما لا يصح تكراره لأكثر من مرة خلال السنة وإلا استغرق معظم وقت الحكومة والمجالس النيابية.

ويجد الكثيرون أن مدة السنة هي الأنسب كونها تجعل من الموازنة أكثر وضوحا وأيسر إعدادا وتنفيذا ومتابعة وأكثر تحديدا لمواطن الخطأ والإخفاق.

ولم تعتمد مدة أطول من السنة، لأن التخمين لأكثر من سنة يكون محفوفًا بالمصاعب وعدم الدقة مما يجعل الفجوة تتسع بين تخمين النفقات والإيرادات من جهة ووقت جبايتها وإنفاقها من جهة أخرى، فلا تكون الموازنة عندئذ بمأني عن الخطأ وسوء التقدير.

وجدير بالقول عن اعتماد مدة السنة الواحدة المقبلة لا يعني أبدا أن تكون تلك المدة فاصلة محددة من الزمن، بل إنها ترتبط بالماضي فتأخذ منه نتائجها، وتهتم بالحاضر فتضيف إليك تلك النتائج باستشرافها للمستقبل.

3. الموازنة العامة برنامج تقديري لنفقات الدولة وإيراداتها

تعد الموازنة العامة برنامجا ماليا مفصلا لما ستقوم به السلطة التنفيذية من إنفاق عام بقصد إشباع الحاجات العامة وما ستحصل عليه من إيرادات عامة لتمويل هذه النفقات خلال سنة مقبلة، فالموازنة العامة إذا تعبر عن برنامج مالي متوقع لعمل الحكومة لسنة قادمة، لذلك تركز على تقديرات لنفقاتها العامة التي تتخذ شكل التزامات مالية على الحكومة، مثل رواتب العاملين في دوائر الدولة وأقساط الدين العام وتكاليف المشروعات العامة الجديدة وكذلك على متوقعات إيراداتها الضريبية وغير الضريبية التي تتأثر بالقوانين الضريبية النافذة والجديدة ومستوى النشاط الاقتصادي للفترة المقبلة والظروف العامة. ومن ذلك نشير إلى أن للظروف الطارئة دورا كبيرا في خلق فجوة بين ما يقدر من نفقات وإيرادات وبين ما يتحقق من تلك التقديرات، وكثيرا ما أقدمت الحكومات على زيادة النفقات العامة متقدمة إلى البرلمان بطلب للمصادقة عليها أو لإقرارها بعد تنفيذها.

4. الموازنة العامة برنامج معد لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة

لم تعد الموازنة العامة مجرد بيان مالي تقدر فيه إيرادات الدولة ونفقاتها العامة وإنما أصبحت وسيلة تستخدمها الدولة لرفع مستوى استخدام الأيدي العاملة وتعبئة الموارد الاقتصادية العاطلة وزيادة الدخل النقدي ورفع مستوى المعيشة.

كذلك تعد الموازنة انعكاساً للوضع الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد القومي، فعندما يواجه ركوداً حاداً في نشاطه تعمل الحكومة على توسيع نفقات موازنتها بقصد إنعاش النشاط الاقتصادي، أي تعمل على منح قدرة شرائية إضافية لزيادة الطلب وتحريك عجلة الاقتصاد، وفي أوقات الرواج التضخمي تسعى الدولة إلى سحب جزء من القوة الشرائية الفائضة عن طريق الضرائب لخفض الطلب وجعله عند مستوى يؤمن تحقيق مستوى الاستقرار الاقتصادي.

5. الموازنة العامة إجازة من السلطة التشريعية

تعد هذه الإجازة أو التصديق لمشروع الموازنة الذي تتقدم به الحكومة شرطاً أساسياً لنفاذها إذ يصبح المشروع بهذه الإجازة قانوناً يجيز لها إنفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات ويعد حق الإجازة هذا الذي تتمتع به السلطة التشريعية أو المخولة دستورياً بالتشريع من أقوى الحقوق وأرسخها. إذ عن طريق هذه الإجازة يمكن للجهات المشار إليها مراقبة أعمال السلطة التنفيذية.

وإن إجازة السلطة التشريعية تنصرف إلى كل من الإيرادات والنفقات التي تتضمنها وثيقة الموازنة، إلا أن مضمون الإجازة يختلف في كل منها فالإجازة بالنسبة إلى النفقات تعطي الحكومة صلاحية القيام بالإنفاق دون أن تتجاوز حدود الإعتمادات المقررة من قبل السلطة التشريعية، غير أن هذه الإجازة البرلمانية تختلف بالنسبة للإيرادات، فهي لا تتضمن أي خيار للحكومة في تحصيلها من عدمه، فالإيرادات العامة واجبة التحصيل طبقاً للقوانين التي تنظمها.¹

الفرع الرابع: قواعد الموازنة العامة

أولاً: قاعدة وحدة الموازنة

تقضي قاعدة وحدة الموازنة أن تثبت نفقات الدولة و وارداتها في وثيقة واحدة بحيث يكون للدولة موازنة واحدة أيا كانت مصادر الواردات وأيا كانت وجوه الإنفاق فإن الغاية الأساسية من التوحيد هي التنظيم والوضوح وتسهيل مهمات السلطتين التشريعية والتنفيذية في الوصول إلى استخلاص المركز المالي للدولة، إذ إن للدولة إدارات عامة كثيرة تتولى تسيير الشؤون الإدارية، وبعض هذه الإدارات يقوم بالإنفاق والجباية معاً، ومنها ما يقوم بالإنفاق فقط. وتنظم عادة نفقات هذه الإدارات و وارداتها في موازنة يطلق عليها اسم الموازنة العامة، وإلى جانب هذه الإدارات توجد إدارات أخرى ذات استقلال مالي وإداري، ولها نفقاتها و وارداتها في موازنات خاصة. وكذلك توجد مؤسسات عامة ذات طابع استثماري أو اقتصادي لها موازنات خاصة، لذلك فإن تعدد حسابات الدولة، أو تعدد موازنتها و ورودها في صكوك أو وثائق مختلفة متباينة يؤدي كل ذلك بالنتيجة إلى نوع من الخلل المالي، وهو الأمر الذي حدث في معظم دول العالم نتيجة ازدياد دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتباين الأنشطة التي تزاولها ومن ثم تباين

¹ - زينب كريم الداودي، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 37-42.

الأساليب التي تتبعها في مجالات التمويل والإدارة والمحاسبة ، مما يجعل الرقابة المالية صعبة التحقيق ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى تطبيق قاعدة وحدة الموازنة.

* فمن هنا فإن لهذه القاعدة عدة أهداف:

1-يساعد على التعرف على جملة الإيرادات والنفقات بكل سهولة.

2-يساعد على معرفة خطة الدولة المالية و تبسيط أسلوب عرض الموازنة.

3-يساعد على فرض الرقابة عن طريق السلطة التشريعية ، حيث إن الموازنة عبارة عن قانون يصدر عن السلطة التشريعية.

ولكن هناك عدة أسباب أدت إلى الخروج عن هذه القاعدة في بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية ، ومن أهم هذه الأسباب ظروف ارتبطت إما بمراحل تطور الدولة ونموها ، وإما ظروف ارتبطت بتعدد وتنوع الأنشطة التي تمارسها ، و ترتب على ذلك إعداد موازنات أخرى بالإضافة إلى الموازنة العامة الأساسية للدولة.

وعند استقضاء الهيكل العام لموازنة الدولة في المملكة العربية السعودية عن السنة المالية 1408 / 1409 سنجدها تتكون من موازنة عامة أساسية وعدة موازنات توصف أحياناً بأنها مستقلة و أحياناً أخرى بأنها ملحقة . وتشتمل الموازنة الأساسية على موازنات الوزارات والمصالح الحكومية بالإضافة إلى بعض التنظيمات المركزية ، وهي تصدر بمرسوم ملكي مستقل ، أما الموازنات الملحقة والمستقلة وعددها اثنان وعشرون موازنة يصدر كل منها بمرسوم ملكي مستقل¹.

ثانياً: قاعدة الشمولية والعموم

يطلق على هذه القاعدة أحياناً قاعدة عدم التخصيص ، ويعني ذلك عدم تخصيص إيرادات معينة لمقابلة نفقات معينة . فالدولة تقدر النفقات العامة أولاً ثم تسعى لتدبير الإيرادات اللازمة لهذا الإنفاق بما للدولة من سلطة سيادية ، وبما لديها من موارد تتجدد سنوياً . وبذلك يمكن توجية الموارد العامة للصرف منها حسب أولويات الخطة القومية . فإن هذه القاعدة تتفق الى حد ما مع المبدأ الذي جاء ضمن المبادئ التي أرساها المجلس القومي للمحاسبة الحكومية والذي ينص على أنه "ينبغي على التنظيم الحكومي أن ينشئ ويحتفظ بعدد من الأموال التي يستلزمها القانون والإدارة المالية السليمة ، ويجب أن يكون عدد الأموال في حده الأدنى بما يتسق مع المتطلبات

¹ - لم يذكر الكاتب، القواعد المنظمة للموازنة العامة،مقال منشور على الموقع الالكتروني <https://accounting22.wordpress.com> ، نشر يوم 2013/03/19 ، أطلع عليه يوم 2018/03/17. على الساعة 14:40.

العملية والقانونية ، لأن الإسراف في عدد الأموال يؤدي الى التعقيد وعدم المرونة بالإضافة الى عد كفاءة الإدارة المالية " .

فمن ناحية النظام السعودي فإن مدى سريان هذه القاعدة يكون على أساس أن النظام المحاسبي الحكومي في المملكة العربية السعودية يقوم على مال عام واحد يتم إدارته مركزياً ، لأن جميع الإيرادات التي يتم تحصيلها بمعرفة الوزارات المختلفة تودع في مؤسسة النقد العربي السعودي باعتبارها بنك الدولة ، ويتم هذا الإيداع لحساب وزارة المالية والاقتصاد الوطني باعتبارها الجهاز المركزي على مستوى الدولة المسئول عن تخطيط وإدارة السياسة المالية والرقابة عليها . فعند الرجوع للمادة " التعليمات المالية للميزانية والحسابات " فنسجد أنها تنص على ما يلي: "كمدأ عام يتحتم على جميع الوزارات والمصالح إيداع كافة متحصلاتها على اختلاف أنواعها في مؤسسة النقد في المواعيد التي تحددها وزارة المالية وفقاً لتعليمات جباية و إيداع الإيرادات التي تصدرها سنوياً" وفي الوقت نفسه ينص المرسوم الملكي السنوي المتعلق بإصدار الميزانية على مايلي: " تستوفى الإيرادات طبقاً للأنظمة المالية وتدفع جميعها الى مؤسسة النقد العربي السعودي و فروعها لحساب وزارة المالية والاقتصاد الوطني" ¹.

ثالثاً: قاعدة سنوية الموازنة

نعني بسنوية الموازنة أن يتم التحضير و الإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة. و لعل من مبررات اتخاذ السنة الواحدة كفترة دورية أنه لو كانت الفترة أقل من سنة واحدة فإن هذا سوف لا يعطي الوقت الكافي للسلطة التنفيذية لانجاز الإنفاق العام أو جباية الإيراد العام، أما إذا ما كانت الفترة أكثر من سنة فإن هذا من شأنه أن يضعف عملية الرقابة على السلطة التنفيذية، كما يصعب عملية تقدير الإيرادات والنفقات بسبب التغيرات البيئية غير المتوقعة.

رابعاً: قاعدة عدم التخصيص

و يعني وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة، فمثلا لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها. ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تفادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق، أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة قد يؤدي إلى عدم تقديم الخدمات العامة. كما تساعد هذه القاعدة على عدالة الإنفاق العام، فلا تحصل جهة إنفاق على تخصيص أكبر من غيرها مما يساعد على تحقيق أهداف الدولة حسب الأولويات.

خامساً: قاعدة توازن الموازنة

¹ - لم يذكر الكاتب، القواعد المنظمة للموازنة العامة ، مرجع سابق.

تعتبر قاعدة توازن الموازنة ذات أهمية كبيرة، باعتباره مؤشر على حسن استخدام المال العام و كضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة و المحافظة على الاستقرار المالي و الاقتصادي و السياسي للدولة. و يعني توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة و النفقات العامة، و لقد اعتبر هذا الشرط في الفكر المالي التقليدي ضروريا حيث وإن حدث فائض في الموازنة العامة مثلا، فهذا يعني حسب الفكر التقليدي أن القائمين على الموازنة لم يؤديوا دورهم على أكمل وجه، وأنهم أخطئوا في تقدير الإيرادات العامة و النفقات العامة بشكل دقيق. كما أنه وفي حالة حدوث عجز في الموازنة العامة (النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة)، فهذا يعني وجود اختلاسات و تسبب في عملية الإنفاق العام، إضافة إلى خطأ في التقدير. و لكن في العصر الحديث ومع ظهور الحروب و توالي الأزمات المالية جاء العلم المالي الحديث بمفهوم جديد لهذا المبدأ، حيث أصبح هدف الموازنة ليس فقط توازن الإيرادات العامة مع النفقات العامة بل يمكن استخدامها لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و مالية. حيث يحدث وأن تحقق أحد الدول عجز مؤقت في موازنتها لأسباب اقتصادية معينة، ك معالجة أزمة الكساد مثلا و ذلك عن طريق تخفيض الضرائب مما يقلل من الإيرادات و قد يحدث عجز، أو عن طريق زيادة حجم الإنفاق العام.¹

الفرع الخامس: مراحل الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة، و تنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي:

1. مرحلة إعداد الموازنة العامة:

تقوم الحكومة بإعداد الموازنة و تقديمها للاعتماد و الإقرار من جانب السلطة التشريعية، و تكلف بهذا الإعداد وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية أو الخزانة، و تعد المشروع و تعرضه على مجلس الوزراء، ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان.

2. مرحلة اعتماد الموازنة العامة: لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، و يمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة و قانونها المالي و اللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية، و عموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات:

أ: المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان، و يتم تناول إجماليات الموازنة العامة و ارتباطها بالأهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.
 ب: المناقشة التفصيلية المختصة: و تقوم بها لجنة مختصة متفرعة عن البرلمان، و لها أن تستعين بعدد من الخبراء الاستشاريين في خارج المجلس، و تناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية، ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعي.

¹ - سالكي سعاد، مرجع سابق، صص 45-47.

ج: المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة و يصدر تعديلاته وتوصياته، ثم يتم التصويت على الميزانية بأبوابها وفروعها وفقا للقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

1. مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: وتتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العلمي الملموس، وتتولى الحكومة بالتالي تحصيل الإيرادات المقدرّة في الموازنة، والصرف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وفتح الحسابات اللازمة لذلك.

2. مرحلة الرقابة: إن هذه المرحلة ضرورية و ذلك بسبب ما تحدّثه من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع للرقابة وفقا للجهة التي تقوم بذلك، حيث توجد رقابة السلطة التنفيذية للتأكد من سلامة تنفيذ الإجراءات المالية، ورقابة السلطة التشريعية وعادة ما تتم عن طريق جهاز ينشئه البرلمان لهذا الغرض والرقابة السياسية والشعبية، وتمارسها النقابات والمنظمات السياسية.¹

¹ - بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير – غير منشورة- ، جامعة حسينية بن بو علي ، الشلف ، الجزائر ، 2006/2007 ، صص 93-94.

المبحث الثالث: واقع السياسة المالية بالدول النامية

تبرز أهمية السياسة المالية في الدول النامية بارتباطها بواقع اقتصادها وسماتها الأساسية وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات تتطلب من الحكومة في هذه الدول ان تتدخل و بشكل مباشر ومن خلال سياستها الاقتصادية بسبب ضعف دور السياسات الاخرى المكمل للسياسة المالية، وبالذات السياسة النقدية فيها لأسباب عديدة ومنها ضعف وسائل السياسة النقدية والتي هي وسائل غير مباشرة للتأثير على الحالة الاقتصادية ولتلبية احتياجاتها حيث تقل فاعلية سعر الخصم، وسعر اعادة الخصم والاحتياطي القانوني بسبب الاحتياطات الفائضة لدى المصارف في هذه الدول وانخفاض التعامل مع المصارف والمرتببط بضعف درجة الوعي المصرفي، وضعف انتشار الجهاز المصرفي والإجراءات والأساليب التي يتبعها والتي تعيق التعامل معه وعائد الاستخدام للأموال في المجالات البديلة والذي يفوق العائد الذي يتم الحصول عليه من الودائع المصرفية بالإضافة الى انخفاض درجة تقييد الاقتصاد نتيجة وجود قدر مهم من النشاطات الاخرى كالزراعة والتي تبرز اهميتها النسبية في هذه الدول.

ونتيجة لكل ما سبق يبرز دور الهام والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية وفي اطار سياستها الاقتصادية العامة والتي ينبغي لها تسهم في تعبئة الفائض الاقتصادي فيها واستخدامه بالشكل الذي يؤمن احتياجات المجتمع ويلبي متطلبات عمل الاقتصاد وتطوره وهو الامر الذي سيتم التطرق اليه لاحقا وذلك من خلال المالية العامة والنشاط المالي لحكومات هذه الدول وعن طريق الايرادات العامة والنفقات العامة وهو الامر الذي يقتضي معه اتخاذ سياسة مناسبة بخصوص الايرادات العامة والنفقات التي تتضمنها الميزانية العامة وفي اطار السياسة وما يلبي احتياجات هذه الدول ويتمشى مع واقعها والتي يمكن ان تتمثل في:

المطلب الأول: الإيرادات العامة

ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية ان تعمل بخصوص الإيرادات العامة على ضمان تحقق ما يلي:

1- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على حصيللة الإيرادات الضريبية وبالذات من خلال الضرائب التصاعدية والتي ينبغي فرضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال وخصوصا التي لا يتم استخدامها في الاوجه التي يتحقق لموجبها خدمة الاقتصاد والمجتمع وأفراده، وبحيث لا يتم فرضها بالشكل الذي يمكن ان تؤثر فيه سلبا على النشاطات الاقتصادية وبالذات الانتاجية منها وفرضها على المجالات الهامشية وغير المنتجة، وغير المفيدة للمجتمع وأفراده او الاقتصاد ككل بدرجة اكبر وبحيث يصبح تحصيل الإيرادات الضريبية وسيلة هامة يتم من خلالها التأثير في عملية تخصيص الموارد بالشكل الذي تتحقق معه الكفاءة في هذا التخصيص عن طريق التشجيع على التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات المرغوبة لمنحها اعفاءات او فرض ضرائب اقل عليها والحد من التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات غير المنتجة وغير النافعة وغير العقلانية والتي تتحقق بشكل واسع في الدول النامية من اجل تقليص هذا التوجه الواسع نحوها عن

- طريق فرض الضرائب وبمعدلات تصاعديّة. وهو ما يضمن من خلال ذلك حصيلة ضريبية مرتفعة تحقق للدولة قدر اكبر من الإيرادات وتحد من توجه الموارد نحو المجالات الغير منتجة ويسهم في توجيهها نحو المجالات المنتجة والنافعة¹.
- 2- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة على ضمان اصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية حيث يتسع في هذا الجهاز حالات ضعف استخدامه للأساليب والوسائل المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف القدرات والخبرات المتاحة لديه وضعف الوعي والحرص والشعور بالمسؤولية لدى جهات قليلة في هذا الجهاز وتفشي حالات الفساد والرشوة والاعتماد على الاعتبارات الغير موضوعية في تحصيل الإيرادات الضريبية كالعلاقات الشخصية والعائلية... الخ وبالتالي يتنافى مع مبدأ العدالة في تحصيل الإيرادات الضريبية.
- 3- ضرورة العمل في اطار السياسة المالية على التوصل إلى المجالات التي يتم فيها ممارسة نشاطات اقتصادية بشكل خفي من خلال ما يطلق عليه بالاقتصاد السري او اقتصاد الظل والذي تمارس فيه العديد من النشاطات سواء المشروعة او الغير مشروعة وبشكل واسع ومهم وفي حالات ليست بالقليلة وبحيث اصبحت مثل هذه النشاطات تشكل جزءا مهما من النشاطات الاقتصادية الفعلية التي تتحقق في الواقع وارتباطا بضعف القوانين والتشريعات التي تنظم عمل النشاطات الاقتصادية او ضعف الفعالية في تطبيق هذه القوانين والتشريعات او نتيجة التشدد في مثل هذا التطبيق بشكل يتضمن التعسف في ذلك، وهو الامر الذي يدفع نحو القيام بالعديد من النشاطات الاقتصادية بعيدا عن الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنظمها حتى ما هو مشروع في هذه النشاطات، وذلك للتخلص من الاجراءات والروتين والتأخير والتعقيد الذي يرافق الالتزام بهذه الاجراءات او التشدد والتعسف في تطبيقها او نتيجة الافتقار لها او الضعف في تطبيقها.
- 4- ضرورة ان يتم الحذر في اطار السياسة المالية في الدول النامية عند الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة فيها، وبحيث يتم في هذا تلاقي الاثر السلبي الناجم عن تأثير القروض على النشاطات الخاصة وبالذات عندما تتم على حساب توجه هذه الموارد للقيام بهذه النشاطات وبالذات عندما لا تستخدم الدولة حصيلة الإيرادات الناجمة عن القروض وخاصة الداخلية منها في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتستخدمها استخداما استهلاكيا غير منتجة وهو الامر الذي يتحقق فعليا في الغالب حيث يتم اللجوء الى الاقتراض والذي قد يتم اجباريا او اختياريا ولكن بأساليب تكاد تجعل الاقتراض هذا اجباريا ويتم استخدامه لمعالجة عجز الإيرادات عن تغطية النفقات ولأغراض استهلاكية غير منتجة.
- 5- ينبغي على السياسة المالية ان لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها على إيراداتها باللجوء للتمويل بالعجز، والذي يتم عن طريق الاصدار النقدي وذلك حسب الضرورة التي تفرض الاخذ به خاصة وان معظم الدول النامية تمارس هذا الامر في اطار سياستها المالية تحت ضغط الحاجة للتوسع في نفقاتها العامة ومحدودية حصيلتها من الإيرادات العامة والذات الإيرادات الضريبية والقروض، خاصة وان هذا الاعتماد يكون متاحا استخدامه من قبل الدولة ويمثل اسهل الوسائل وأسرعها في ذلك بحكم قدرتها على التوجه الى البنك المركزي والطلب منه للتوسع في اصدار النقود الجديدة.²

1- سلام حمزة، ولدبزيو فاتح، مرجع سابق، صص 26-27.

2- سلام حمزة، ولدبزيو فاتح، مرجع سابق، صص 27-28.

المطلب الثاني: النفقات العامة:

ان السياسة المالية وبالذات في الدول النامية ينبغي لها ان تعمل من خلال اجراءاتها ووسائلها الخاصة بالنفقات العامة على تحقيق اكبر قدر ممكن من الاثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان اسهام النفقات العامة في القيام بالنشاطات الاقتصادية وتوسعها وبما يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل والإنفاق القومي والاستخدام والتأثير ايجابيا على المكونات الكلية للاقتصاد ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق عدالة اكبر في توزيع الدخل والذي يمكن ان يرتبط بما يلي:

1- حجم النفقات العامة اي القدر المبالغ النقدية التي يتم استخدامها في الانفاق العام وبالتالي يمكن ان تزداد الاثارة الايجابية للنفقات العامة في زيادة حجمها وبالعكس وتبعاً لحالة الاقتصاد وحاجته حيث ان حالة التضخم مثلاً قد تفرض الحاجة الى تقليص حجم النفقات العامة هذه في حين أن حالة الكساد تقتضي زيادة حجم النفقات العامة.

2- الكيفية التي يتم بها تخصيص النفقات العامة اي كيفية توزيعها على مجالات انفاقها بحيث يمكن ان تحقق آثار ايجابية او سلبية ترتبط بهذا التخصيص وهو الامر الذي يفترض التركيز عليه في السياسة المالية للدولة بحيث يتم من خلالها ضمان حصول انفاق بحيث يتحقق عن طريق اقصى قدر ممكن من الاثارة الايجابية عن طريق اسهامها في زيادة الانتاج والدخل والاستخدام وتقليل الاثار الايجابية بالحد من التضخم او الانكماش اي ضمان التخصيص الكفاء للنفقات العامة.

3- الكيفية التي يتم بها توفير الإيرادات العامة التي توفر التمويل للنفقات العامة حيث ان الإيرادات هذه ينبغي ان تحقق بالشكل الذي يقلل الى ادنى حد ممكن من الاثار السلبية ويحقق اقصى قدر من الاثار الايجابية كان لا يتضمن التأثير سلبي على الادخار والاستثمار والإنتاج مثلاً من خلال اقتطاع الموارد التي لم يتم تخصيصها لذلك وهو الامر السلبي الذي قد يلغي الاثر الايجابي للنفقات العامة في هذه الحالة.

4- درجة الكفاءة التي يتم بها الانفاق العام وبالشكل الذي يقلل الهدر والتبذير للموارد التي يتم انفاقها الى ادنى حد ممكن، بحيث يتم زيادة النتائج الايجابية التي يحققها الانفاق العام الى اقصى قدر ممكن وتقليل هذا الانفاق الى ادنى قدر ممكن.

5- الحالة الاقتصادية العامة للدولة ومستوى النشاط الاقتصادي فيها اذ قد ينجم عن نفقات عامة معينة اثر تضخم في حالة الإنعاش الاقتصادي بدرجة تفوق أثرها التوسعي واثر توسعي في حالة الكساد الاقتصادي بدرجة تفوق أثرها التضخمي وحسب حالة الاقتصاد ودرجة تطور قدراته الإنتاجية ودرجة مرونة جهازه الإنتاجي¹.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

انطلاقاً من الوضع الذي تعرفه كل من النفقات والإيرادات العامة بالدول النامية، نستطيع مباشرة التعرف على وضعية الموازنة العامة بهذه الدول، إذ نتيجة لنمو نفقاتها العامة وتمثيلها لنسب معتبرة من ناتجها المحلي، وضعف وانكماش إيراداتها العامة، حققت جل هذه الدول عجزاً في

¹ - سلام حمزة، ولدبزيو فاتح، مرجع سابق، ص29.

موازنتها العامة على مدى مسيرتها التنموية. ويختلف وضع الموازنة العامة فيما بين الدول النامية و المتقدمة، وذلك نظرا لاختلاف أهداف كل منهما. فتركز الدول النامية على توفير البنية الأساسية، خلق قاعدة صناعية، تشجيع إقامة أنشطة جديدة، وأمام تزايد انخفاض حصيللة الإيرادات العامة وخاصة الضريبية، ترتفع نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الخام. ويبدو أن نسبة العجز الموازني إلى الناتج المحلي الخام تختلف حتى ما بين الدول النامية، فنجد النسبة مرتفعة في الدول النامية المتواجدة بإفريقيا و أوروبا والشرق الأوسط، في حين نجدها منخفضة بالدول النامية الآسيوية، نتيجة لانخفاض الإنفاق العام مقارنة بالدول النامية الأخرى.

لقد لعبت الموازنة العامة بالدول النامية لعقود من الزمن دورا مهما في إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء والمحرومين، وتحقيق الكثير من الإنجازات الإيجابية في مجال تحسين المعيشة من جهة، ومجال النمو الاقتصادي من جهة أخرى، لكن سياسة العجز الموازني التي تبنتها أغلب الدول النامية لا تعد الأسلوب المناسب للقضاء على المشاكل الاقتصادية سابقة الذكر، ذلك أن هذه المشاكل لا ترجع إلى نقص الطلب الكلي (كما تعرفه الدول المتقدمة أحيانا)، بل تعود إلى ضعف الإنتاجية المتاحة التي تعتبر مشكلة مزمنة، تتطلب حولا طويلة الأجل لا يوفرها أسلوب التمويل بالعجز .

إذا من خلال هيكل السياسة المالية الذي قمنا بعرضه، يتضح لنا أن السياسات المالية المطبقة بالدول النامية غير قادرة على علاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية بهذه الدول، بل كانت هذه السياسات في كثير من الأحيان سببا رئيسيا في استفحال الأزمات وتعرثر التنمية الاقتصادية.¹

خلاصة الفصل

أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد وبالشكل الذي يتم فيه استخدام السياسة المالية كأداة أساسية وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة من أجل تحقيق الأهداف العامة ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتبعا لأولوية هذه الأهداف، وبما يلي أهم احتياجات المجتمع وتماشيا مع ظروفه وأوضاعه وارتباطا بطبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي.

إن للسياسة المالية أدوات تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في الميزانية العامة والنفقات والإيرادات وكما تبين لنا أن هناك عوامل تؤثر على السياسة المالية ومن بينها عوامل سياسية وعوامل إدارية وأثر النظام الاقتصادي.

¹ - بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، صص 107-108.

ولهذا السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإستثمار

الأجنبي المباشر

الفصل الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية، حيث لم تكن العديد من حكومات هذه الدول ترحب كثيراً خلال عقد السبعينات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق الأرباح دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول.

مع عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد تزايدت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية.

من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الرابع: أثر السياسة المالية على المناخ الاستثماري

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية وواحد من أكثر أشكال الاستثمار المثير للجدل في الأوساط الاقتصادية والسياسية، نظراً للآثار الناشئة

عنه للمستثمر نفسه أو لما أملته الدول المستضيفة من تحقيقه لآثار مرغوبة وتحريك عجلة التنمية في اقتصادياتها. وسنحاول من خلال هذا المبحث تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله والنظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه

قبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يجدر بنا التعرّيج على الاستثمار بشكل عام نظرا لكونه يمثل الأداة والوسيلة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، ثم نتناول في ما بعد تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبي غير المباشر.¹

الفرع الأول: ماهية الاستثمار

أولا: تعريف الاستثمار

- **لغة:** الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره، وأثمر الرجل: كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب والفضة، وثمر ماله: نماء.²
- **إصطلاحا:** الاستثمار هو كل إكتساب لأموال من أجل الحصول على منتج أو إستهلاكه.³
- **يتباين المفهوم الاقتصادي للاستثمار وفق الأسلوب التحليل المتبع والهدف من دراسته ، وذلك في اتجاهين ، حيث يتناول الاتجاه الأول : الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي (الماكرو) ، أما الاتجاه الثاني : فيعنتي بدراسة الاستثمار على المستوى الجزئي (المايكرو) ، أو وفق مبادئ اقتصاديات التمويل.**
- **ويعرف أيضا بأنه:** اقتناء وتدوير الأصول الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة ، بهدف خلق عائد مادي يعوض المستثمر عن تكلفة الاحتفاظ بالأصل وتشغيله ، وذلك لأجل خلق سلع وخدمات جديدة سواء استهلاكية أو رأسمالية ، أو تمويل أصول اقتصادية أخرى مثل : الاستثمار في محفظة الأوراق المالية .⁴
- **ويعرف أيضا بأنه:** ذلك الجزء من الناتج المحلي للدولة الذي لم يستخدم في الاستهلاك الجاري لسنة معينة، وإنما تم استخدامه في الإضافة إلى رصيد المجتمع من الأصول الرأسمالية لزيادة قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات .

¹ - بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير - غير منشورة - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ، 2006/2007 ص16.

- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر ، 2008، ص3.

- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص2.

- إمام محمد سعد ، البتر ودولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية) ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة، مصر، 2013 ، ص ص 79- 82

أي أن هدف الاستثمار هو خلق طاقات إنتاجية جديدة (مصانع - آلات)، ويهدف أيضا لإقامة مشروعات البنية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترات لاحقة.

• ويمكن تعريفه أيضا:

- الزيادة الصافية رأس المال الحقيقي للمجتمع أو هو عبارة عن استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة.

• ويعرف الاستثمار أيضا بأنه:

- تغير رصيد المال خلال فترة زمنية محددة، وعلى ذلك فالاستثمار على خلاف رأس المال، يمثل تدفقا، وليس رصيذا قائما، ففي حين يقاس رأس المال عند لحظة محددة، يمكن قياس الاستثمار خلال فترة زمنية معينة.

- إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع، بإنشاء مشروعات جديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال وتجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي، وكذلك شراء الأوراق المالية المصدرة لإنشاء مشروعات جديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات في فترات لاحقة.

- توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول، بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر، ومن ثم يقوم الاستثمار على أربعة مقومات هي:

أ- **الموارد المتاحة:** وتتمثل في الأموال التي توفرها مصادر التمويل المختلفة.

ب- **المستثمر:** وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدرا من المخاطر لتوظيف موارده الخاصة ليحقق أكبر قدر من الربح.

ج- **الأصول:** وتعني ممتلكات الشركة (ثابتة ومتغيرة)، وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله، وتتمثل في العقارات ومحافظ الأوراق المالية وغيرها، مما ينعكس أثره على الإنتاج.

د- **أغراض المستثمر:** أي النتائج التي يتوقعها المستثمر من استثماراته، وتحمل قدرا من المخاطر.

- الإضافة إلى الثروة المتركمة ، وزيادة أو المحافظة على رأس المال ، وهذا مفهوم واسع يغطي مجالا واسعا من الأنشطة الإنتاجية ، نتيجة تعدد الأنشطة الاستثمارية ، وتعدد أنواع التمويل اللازمة لها.¹

- ويعرف أيضا : يعتبر الاستثمار في نظر الاقتصاديين عملية هادفة لتكوين الرأس المال أو الزيادة في ذلك الرأس المال، أما رجل القانون فينظر في كيفية تنظيم تلك العملية إلا أنه من العسير البحث عن تعريف الاستثمار مع الفصل بين العناصر الاقتصادية والعناصر القانونية التي يتشكل منها تعريف الاستثمار و عليه سوف نتعرض إلى عملية الاستثمار في نقاط قد يساعد مجملها على تكوين فكرة عن تلك العملية و من بين تلك النقاط عناصر الاستثمار المتمثلة في المساهمة و قد الحصول على الفائدة (الربح) و المجازفة (المخاطرة) و عامل الزمن (المدة).²
- وبصفة عامة يمكن القول أن الاستثمار هو مبلغ مالي يستثمر في شيء ما وبالأخص في الأعمال التجارية مثل شراء الآلات والأسهم الجديدة أو هو عبارة عن رأس مال يستخدم في إنتاج السلع أو الخدمات وإنشاء المشروعات الاقتصادية.

ثانيا: خصائص الاستثمار

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:

1. تكاليف الاستثمار:

وهي المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الاستثمار ،وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين :

- أ. **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية وتتمثل في تكاليف الأصول الثابتة أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي ،معدات ،مباني وآلات والتي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف ،التصميمات والرسوم الهندسية وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: تكاليف التجارب وتكاليف إجراء الدورات التدريبية .

1- علي لطفي ،الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص3-4-5.

2- قادري عبد العزيز، الاستثمار الدولية : التحطيم التجاري الدولي ضمن الاستثمارات ،دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ،الجزائر 2004، ص11.

ب. **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعها في حالة صالحة لمباشرة العمل فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ...

2. التدفقات النقدية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الاستثمار ولا تحسب هذه التدفقات إلا بعد خصم كل المستحقات على الاستثمار مثل: الضرائب والرسوم والمستحقات الأخرى .

3. مدة حياة المشروع: وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع .

4. القيمة المتبقية:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار نقوم بتقدير القيمة المتبقية له بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال¹.

ثالثا: أهمية الاستثمار:

إن الاستثمار له أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للمجتمع و إذا أردنا أن تظهر الأشياء التي تجعل من الاستثمار ظاهرة هامة فإننا نذكر مايلي:

- مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي و زيادة الثروة الوطنية و ذلك لأن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.
- مساهمة الاستثمار في محاربة الفقر و الجهل و بعض أشكال التخلف و مكافحة البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة، ذلك لأن للعمل انعكاسات هامة على حياة الأفراد و مستقبلهم فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية أو ينفق على التعليم والثقافة و هذه بدورها تشكل الاحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها تطوير أساليب الإنتاج و زيادة الطاقة الإنتاجية .

¹ - شiche نور الهدى ،تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو ،مذكرة ماستر – غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014، صص 74-76

- مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الاستثمار في مشروع ما قد يتطلب بإقامة بناء هذه و شق طريق أو إقامة جسر... الخ.
- مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع، كما يساهم الاستثمار في استخدام الموارد المحلية كالمواد الخام و الموارد الطبيعية.
- مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة و مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين و هنا يمكن دور الاستثمار في توظيف المدخرات و تقديم العوائد المدخرين.¹

رابعاً: أنواع الاستثمار

يتنوع الاستثمار حسب الهدف والوسائل والمخاطر...، ومن أنواعه :

1. حسب القائم بالاستثمار

- أ. **الاستثمار الفردي**: يتمثل فيما يوجهه الفرد من مدخراته أو مدخرات الغير إلى تكوين رأس مال حقيقي جديد. أما استثمارات الشركات: تتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الشركات بتكوينه وتمويله إما عن طريق الاحتياطات التي يتم تكوينها من الأرباح المحتجزة، أو من القروض التي يتم الحصول عليها.
- ب. **الاستثمار الحكومي**: فيتمثل في رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الحكومة بتكوينه وتمويله إما من فائض الإيرادات عن الإنفاق العام أو من حصيلة أدون الخزانة " القروض التي تطرحها للاكتتاب العام"، أو من حصيلة القروض الأجنبية التي تعقدتها مع الحكومات أو الهيئات الأجنبية.

2. حسب جنسية المستثمر (وطني- أجنبي)

- أ. **الاستثمار الوطني**: الجهة المستثمرة والممولة تنتمي لنفس البلد المستثمر فيه، وينقسم إلى عام وخاص:

¹ - مروان شموط، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، مصر، 2008، صص 10-11

- **استثمار وطني عام:** يقوم عليه القطاع العام ، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بدافع عام مثل تخفيف حدة البطالة،زيادة معدلات النمو والرفاهية العامة .
- **استثمار وطني خاص:** يقوم به أفراد أو مؤسسات خاصة بدافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي.
- ب. **الاستثمار الأجنبي:** الجهة المستثمرة والممولة لا تنتمي للبلد المقام فيه الاستثمار ، أي يتم تكوين رأس مال حقيقي جديد خارج الدولة.
- 3. **وفقا لمعيار النطاق الجغرافي**
 - أ. **إستثمار دولي:** ويشمل هذا النوع من الاستثمار مجموعة من الدول .
 - ب. **استثمار قومي:** ويكون على مستوى الدولة أو القطر مثل بعض المشاريع .
 - ج. **استثمار إقليمي:** ويكون على مستوى إقليم الدولة (كالجامعات،المعاهد).
 - د. **استثمار محلي:** ويكون الاستثمار على مستوى المحليات (كالمدارس).
- 4. **وفقا لمعيار الهدف من الاستثمار**
 - أ. **هدف الربحية:** أي تحقيق أقصى عائد ممكن تحقيقه ¹.
 - ب. **أهداف إستراتيجية :** إستغلال الموارد المحدودة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق درجة التناسق بين الموارد و الفرص.
 - ج. **أهداف أمنية:**تحقيق درجة من الأمن و الإستقرار.
 - د. **هدف تعظيم الإيرادات العامة للدولة في الموازنة العامة .**
- 5. **حسب الشكل (عيني- نقدي)**
 - **الاستثمار العيني:** هو عملية استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقات إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة أو تحديثها (أراض مستصلحة، مبان...الخ).
 - **الاستثمار النقدي:** هو المقابل النقدي للاستثمار العيني ، معبرا عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية.
- 6. **حسب مدة الاستثمار (قصير الأجل/ طويل الأجل)**
 - **الاستثمار قصير الأجل:** ويشمل من الودائع الزمنية، والأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل
 - **الاستثمار طويل الأجل:**ويشمل الأصول والمشروعات الاستثمارية التي تؤسس بقصد الاحتفاظ بها وتشغيلها مدة طويلة والتي يصعب تحويلها إلى نقود.
- 7. **حسب سرعة تحقيق العائد (ذو عائد سريع/ ذو عائد بطيء)**

- علي لطفي _،مرجع سابق،ص ص6- 8¹

- الاستثمار ذو العائد السريع : مثل الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم/ السندات)، الصناعات الاستهلاكية.
- الاستثمار ذو العائد البطيء: مثل مشاريع البنية الأساسية، الصناعات الثقيلة.
- 8. حسب طبيعة الاستثمار (مادي/ بشري)
 - استثمار مادي: وهو متعلق بالجانب المادي الملموس في المشروعات .
 - استثمار بشري: وهو تحسين خصائص العنصر البشري .
- 9. حسب إدار العائد (الاستثمار التلقائي/الاستثمار المحفز)
 - الاستثمار التلقائي: وهو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد،مثل الاستثمارات الحكومية في إقامة الصناعات الثقيلة والصناعات الحربية .
 - الاستثمار المحفز:وهو الاستثمار الذي يقوم به الأفراد بدافع توقع عائد مجز عنه، ولولا توقع هذا العائد لما أقدم الأفراد .عليه¹.

خامسا: أدوات الاستثمار

تعتبر أدوات الاستثمار بأنها الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه الشخص الذي يستثمره وأدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر لها مجالات مختلفة كثيرة جدا ولسوف نتناول أدوات الاستثمار الحقيقي والمالي:

1. أدوات الاستثمار الحقيقي: من أصناف الاستثمار الحقيقي التي سيتم بحثها العقار والسلع والمشروعات الاقتصادية
 - أ. العقار (Real Estate) كأداة استثمار: تحتل المتاجرة بالعقارات المركز الثاني في عالم الاستثمار بعد الأوراق المالية ويتم الاستثمار فيها بشكلين :
 - مباشر: عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني أو أراضي).
 - غير مباشر: عندما يقوم بشراء سند عقاري صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى المؤسسات المالية المتخصصة بالعقارات ، والمعروفة تحت اسم RETTS المأخوذة من Real Estate Investment Trusts المنتشرة في الولايات المتحدة .

وتصدر هذه المؤسسات أوراقا مالية غالبا ما تكون سندات تحصل بواسطتها على أموال تستخدمها فيما بعد لتمويل بناء أو شراء عقارات .

- ب. السلع (Commodities) كأدوات استثمار : تتمتع بعض السلع بمزايا خاصة تجعلها صالحة للاستثمار لدرجة أن تنشأ لها أسواق متخصصة (بورصات)على غرار

¹ - علي لطفي، مرجع سابق، ص ص 8-9

بورصات الأوراق المالية ولدا فقد أصبحنا نسمع بوجود بورصة القطن في نيويورك وأخرى للذهب في لندن وثالثة للبن في البرازيل ورابعة للشاي في سريلانكا... الخ .

يتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود خاصة تعرف باسم المستقبلات أو التعهدات المستقبلية Futures وهي : عقد بين طرفين هما منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالبا ما يكون مكتب سمسة يتعهد فيه المنتج للمسار بتسليم كميات معينة من سلعة معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تامين أو تغطية Margin تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد.

ج. المشروعات الاقتصادية Business Projects كأدوات استثمار :

تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار الحقيقي انتشارا وتتنوع أنشطتها ما بين تجاري وصناعي وزراعي كما أن منها ما يتخصص بتجارة السلع أو صناعتها أو بتقديم الخدمات .

2. أدوات الاستثمار المالي : يمكن تصنيف أدوات الاستثمار المالي إلى أصناف متنوعة حسب معايير مختلفة ، وفيما يلي تعريف بكل واحدة من أدوات الاستثمار المالي القصير الأجل¹.

أ. القروض تحت الطلب Call Loans : وهي قروض تمنحها البنوك لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في أسواق رأس المال ومن شروطها انه يحق للبنك استدعاء القرض في اللحظة التي يشاء وعلى المقترض أن يقوم بالسداد خلال ساعات من طلب البنك ولذلك فهي تحمل أسعار فائدة متدنية جدا ومدتها قصيرة الأجل قد لا تتجاوز يوما أو يومين².

ب. أدوات الخزينة Treasury Bills : عبارة عن صكوك تصدرها خزانة الدولة لحاملها لمدة قصيرة تتراوح بين 13 يوم و 91 يوم غالبا ما تصدر لمقابلة الغطاء المترتب على زيادة الإصدار النقدي³ وتقوم الحكومة بالمشاركة في سوق النقد من خلال طرح سندات مختلفة منها " أدوات الخزينة " وهذه الأدوات تعكس مفهوم التدخل الحكومي عن طريق الاستثمار في سوق النقد⁴.

ج. الأوراق التجارية Commercial Papers : تشكل الأوراق التجارية واحدة من أقدم أدوات السوق النقدية⁵ وهي صكوك ثابتة قابلة للتداول بطريقة التظهير، تمثل حقا نقديا تستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها أو بعد أجل قصير، حيث تصدرها الشركات المعروفة

- زياد رمضان ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ، دار وائل للنشر ، الأردن ، صص 42- 46¹

- زياد رمضان ، مرجع سابق ، صص 46².

- محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005، صص 448³

4- ياسر عبد الكريم الحوراني، أدوات الإستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي، عمادة البحث العلمي، المجلد 42، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2015، صص 611.

5 - فريد بن عبيد، السوق النقدية ودورها في تمويل الاقتصاد-دراسة مقارنة(الجزائر-تونس)، أطروحة دكتوراه -غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2014، صص 5.

بمثابة مركزها المالي وسمعتها الطيبة في السوق وتتراوح فترة استحقاقها بين 3 أيام و9 أشهر، والهدف من إصدار هذه الأوراق هو الحصول على تمويل قصير الأجل لتمويل النشاط الجاري .

د. **القبولات Acceptances**: تعتبر أداة دين صادرة عن بنك تجاري، فهي عبارة عن سحبات بنكية يستخدمها المستوردون المحليون في استيراد بضاعة أجنبية على الحساب، فهو محرر مكتوب يتضمن أمراً صادراً من الساحب (المستورد) على المسحوب عليه (البنك) لأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد (المصدر) مبلغاً من المال في المستقبل وفي موعد محدد سابقاً¹. أو هي عبارة عن حوالة مصرفية مضمونة السداد من البنك التجاري² وهي إحدى أشكال الاقتراض بحيث يصادق البنك على سحب معين فيصبح للسحب سمعة وقوة تمنحانه قابلية للتداول.³

هـ. **شهادات الإيداع Certificates of Deposit**: وهي شهادات تصدر عن المصارف بموجب إذن مسبق من المصرف المركزي،⁴ وهي نوع من أنواع الودائع لأجل ويمكن تقسيمها إلى:⁵

- **شهادات الإيداع القابلة للتداول**: تعتبر شهادات غير شخصية⁶، وهي وثيقة دين تصدرها المصارف والمؤسسات المالية يثبت فيها قيام المستثمر بإيداع مبلغ معين لديها لأجل معين يبدأ من تاريخ إصدارها الشهادة وينتهي عند الاستحقاق وبسعر فائدة معينة⁷
- **شهادات غير قابلة للتداول**: تقوم المصارف بإصدارها لتطور مفهوم الوديعة المصرفية بحيث يمكن التداول فيها بتحويلها من شخص لآخر، فهي أكثر مرونة من الوديعة المصرفية، فلا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها لطرف ثالث كالبيع دون موافقة البنك.⁸

بالإضافة إلى أنه تم اشتقاق من هذين النوعين أنواع أخرى مكنت صغار المستثمرين من استثمار أموالهم في ودائع مؤمن عليها وبعائد أكبر تتمثل فيما يلي :

1- عمر عبو، الأسواق المالية ودورها في تعزيز أداء صناديق الاستثمار -دراسة تجارب دولية-، أطروحة دكتوراه -غير منشورة، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2016، ص89.

2- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص300.

3- بن يمينة كمال، عطية حليلة، الأسواق المالية ودورها في تمويل الإستثمارات في ظل الأزمات-دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية-، مجلة المالية والأسواق، لم تذكر بلد وجهة النشر، ولا سنة النشر، ص250.

4- ناجي جمال، مبادئ الاستثمار في أسواق التمويل، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2012، ص24.

5- منير إبراهيم الهندي، إدارة البنوك التجارية، -مدخل إتخاذ القرار -، ط3، المكتب العربي الحديث، مركز دالتا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص163.

6- مدحت صادق، أدوات وتقنيات مصرفية، دار غريب للنشر، القاهرة، مصر، 2001، ص226.

7- هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص348.

8- زاهرة يونس محمد سودة، تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية (من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية)، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006، ص12.

- **شهادات الإيداع ذات معدل فائدة متغير** الغرض منها حماية البنك والمستثمر ضد التغير في أسعار الفائدة.
- **ودائع لأجل صغيرة ولها عدة أشكال:** كشهادات الادخار، إيداعات عمومية وحكومية ويكون سعر الفائدة فيها غير محدد.
- **أمر السحب القابل للتداول:** يمكن تحريره للغير وفاء لما عليه من التزامات ويحصل حامله على فائدة.
- **ودائع سوق النقد:** تشبه أمر السحب القابل للتداول، حيث يمكن تحرير شيك عليها ويحصل حاملها على فائدة أعلى من أمر السحب القابل للتداول.¹

الفرع الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي

يعرف الإستثمار الأجنبي على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية ، بهدف الاستفادة من مزايا معينة ، أو تحقيق أهداف معينة ، ذلك عن طريق إقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالإستثمار الأجنبي المباشر ، أو إقتناء الأصول المالية بما يعرف بالإستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية .² و هي إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية،³

فالحكومات في الداخل والخارج تقدم العديد من الحوافز لرجال الأعمال والمشروعات للمساهمة في خطط التنمية الصناعية وبناء البنية الأساسية ، وخاصة أن هذه الخطط والمشاريع تحتاج أولاً إلى رؤوس الأموال وتحتاج ثانياً إلى المعرفة التكنولوجية والخبرة الإدارية . ولما كانت الكثير من الاقتصاديات تنقصها هذه العناصر ، فهي تلجأ إلى الإستثمار الأجنبي والمشروعات الضخمة والمتعددة الجنسيات للمشاركة في تعويض هذا النقص باعتبارها عناصر رئيسية أو بالتعاون والمشاركة مع العناصر المحلية .⁴ ويمكن تقسيم الإستثمارات الأجنبية إلى قسمين رئيسيين هما : الإستثمار الأجنبي المباشر وهو موضوع بحثنا والاستثمار الأجنبي غير المباشر* .

¹ - سماح ميهوب،الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، ، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة قسنطينة،الجزائر، 2005/2004،ص17.

- إمام محمد سعد،مرجع سابق،ص8.

³- نسرين بوزاهر،تمويل الإستثمارات السياحية في الجزائر مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر ، 2006/2005،ص10.

⁴ - شيحة نور الهدى ، مرجع سابق،ص76.

* وهي عملية شراء الأسهم والسندات من قبل الجانب دون أن يترتب عليها إشراف مباشر أو غير مباشر على قرارات الإستثمار، أو هي تلك الإستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي،دون أن تكون له السيطرة على المشروع ،ولا تنتقل على أثر هذه الإستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال ،كما

ثانياً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه عبارة عن إتخاذ قرارات على المستوى الإستراتيجي ، غالباً ما يكون لمدة طويلة ، ويهدف إلى تحقيق أرباح ودخول مستمرة ، ولقد كان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاداة الرئيسية لدخول الشركات المتعددة الجنسيات التجارة الدولية ، وذلك من خلال توزيع نشاطها الإنتاجي والتسويقي بين فروع مختلفة تتوطن في مختلف البلدان .¹
- كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتكونها أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون فيها على الإدارة ، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعتبر استثمارات طويلة الأجل باستقرار كبير وهي غالباً ما تتم عن طريق شركات عالمية تساهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة وتطوير الإدارة .
- كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها.²
- كما يعرفه صندوق النقد الدولي (FMI): بما أن إتفاقية بريتن وودز قد نظمت تحويل وإستقرار العملات أوجبت وجود مؤسسة تسهر على تنظيم وإحترام هذه القواعد وتقديم للدول الأعضاء وسائل للتدخل في الأسواق لمساعدة عملاتها ممثلة في صندوق النقد الدولي ، ومن خلال هذا الدور فالإستثمار الأجنبي المباشر يعبر عن " ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر . وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر (المؤسسة) ، بالإضافة على تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة " كما عرفه في وثيقة أخرى ب" المال المستثمر في دولة أخرى ويشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة ويتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة والمشروعات التابعة لمشروعات أجنبية والعقارات التجارية المملوكة للمقيمين في الخارج " . أي يركز الصندوق على المعاملات التي تهدف إلى تثبيت وإستمرارية وديمومة الإستثمارات الأجنبية المباشرة وانتشارها وتوسعها .

هو الحال في الاستثمار الأجنبي المباشر. وتأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو كما يسميها البعض بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية Portfolio Investment ويقصد به: الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة او المشروعات التي تقام بها .

1 - نعيمة أو عيل ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغييرات الاقتصادية في الجزائر 2005/1998 ، مكتبة الوفاء القانونية : الإسكندرية ، 2016 ، ص 10

2- كريمة قويدري، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجستير- غير منشورة-، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/ 2011 ، ص6

- وعرفه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هي منظمة تتبع الأمم المتحدة، يبلغ عدد أعضاء الدول المنخرطة فيها في الوقت الراهن 168 عضواً، ومن أهم الأهداف التي أنشأت من أجلها "هو السعي نحو إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد New International Economic Order والذي يشار إليه بالأحرف الأولى (NIEO). ويهدف هذا النظام الجديد إلى تحقيق العدالة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف على نحو يؤمن مزيداً من التدفقات في الصرف الأجنبي اللازم لتغطية إحتياجات التنمية الاقتصادية لدول الجنوب، وقد ورد في وثيقة قرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 1999 "إن الإستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل لرأس المال عبر حدود الدول شريطة أن يملك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع سواء كان المشروع جديداً أو عاملاً وقائماً بالفعل إذا فشرطاً الإستثمار الأجنبي المباشر :
 - ✓ ملكية المستثمر لـ 10% على الأقل من أسهم المشروع.
 - ✓ مشاركته في الإدارة".

وتفضل الدول النامية كثيراً هذا الشكل من أشكال الإستثمارات، لأنه يساعدها على تحقيق التنمية كما يساعد كذلك المستثمر الأجنبي على معرفة سوق البلد المضيف وطريقة التعامل معها.¹

- وعرفه البنك الفرنسي **La Banque de France**: يعرف البنك الفرنسي الإستثمار الأجنبي المباشر بالعناصر التالية :
 - ✓ ملك بالخارج لوحدة إنتاجية لها استقلالية قانونية أو فرع .
 - ✓ تملك نسبة كبيرة من رأسمال الوحدة الإنتاجية تعطي للمستثمر المقيم حق المشاركة في تسيير الشركة الأجنبية المستثمرة المساهمة تساوي أو أكثر من 10% (لغاية 1993 كانت العتبة تساوي 20%)
 - ✓ القروض والتسيقات القصيرة الأجل تقدم للشركة من طرف المستثمر، بمجرد تكون الرابطة بين المقر الرئيسي للشركة الأم والفرع.²
- منظمة التجارة العالمية (OMC): تؤكد بأنه الإستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بإمتلاك موجود في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة ذلك الموجود المشار إليه .
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE: فعرفته على أنه تحرير حركة رؤوس الاموال وذلك بهدف تحرير مطلق لحدود العمليات، حيث ان الإستثمار الأجنبي

- عبد الكريم كاكي، الإستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص.ص 18-20¹
 - عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 20²

المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على تحقيق علاقات إقتصادية دائمة من اجل تطبيق فعلي في تسيير المؤسسات ، وهذا لا يتم إلا بواسطة :

- ✓ إنشاء وتوسيع ، مؤسسة ، ملحقة ، فرع ... إلخ .
- ✓ المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل .
- ✓ تكوين طبيعة القرض هنا طويلة المدى (5 سنوات أو أكثر) ¹.

ونستطيع التوصل إلى تعريف محدد للإستثمار الأجنبي المباشر " على انه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين او للتوسع في بلد آخر ، والسمة المميزة لهذا الإستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف "

وهنا لابد من معرفة المكونات الرئيسية للإستثمار الأجنبي المباشر أي الأساس التمويلي له :

أ- رأس المال المساهم به : وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم) .

ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة او شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج.

وجدير بالذكر أن رأس المال المساهم به كمكون من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر يهيمن على المستوى العالمي . ففي عقد التسعينات بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . أما حصة الشكليات الأخرين من مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر فكانا في المتوسط (23%) للقروض داخل الشركة ، و(12%) للارباح المعاد استثمارها .

ب- الأرباح المعاد استثمارها : وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي ، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض إعادة استثمارها في إقتصاد البلد المضيف .

ج- القروض داخل الشركة : تتمثل معاملات الدين داخل الشركة ، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأم) وفروعها ، وتشير إلى القروض طويلة او القصيرة الأجل من الدول

¹ - مريم رواصل ، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 1990/2014 ، مذكرة ماستر - غير منشورة - ، جامعة الوادي ، الجزائر ، 2014/2015 ، ص 8 .

والشركات في غير البلد المضيف، إضافة إلى إقتراض رؤوس الاموال بين المستثمرين المباشرين¹.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها:

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال امثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الاجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المستقبلية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكفالة البدائل المتاحة.

- له إمكانية ضمان الرقابة والسلطة في إتخاذ القرارات وكذلك تسيير الإدارة والمشاركة في وضع الاستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة².

- يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أهم وسيلة لخلق مناصب العمل، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة تنسم بالتعقيد، حيث تتوقف قدرة الاستثمار الأجنبي المباشر على إحداث أثر إيجابي على العمل على مضمون هذا الاستثمار. ففي حالة إحداث وحدات إنتاج جديدة يكون خلق مناصب العمل أكبر من حالة إقتناء او الاندماج في مؤسسة قائمة. إلا أن الشيء المؤكد بالنسبة للعمل هو ان الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار على إعادة التوزيع القطاعي للعمل وعلى نوعيته وإنتاجيته، وليس على الحجم الإجمالي للعمل ضمن إقتصاد ما³.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صيغ مختلفة وفق أساليب متعددة حيث التصنيفات والأشكال كما يجب التنويه إلى انه لا يوجد إتفاق حول أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع ذلك إلى تباين المرجعية الفكرية للكتاب* من جهة، وإلى الطبيعة المتجددة للشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى وسنحاول تقسيم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، صص 34- 35¹

- دراز عبد المجيد، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، صص 214، 2.

³ - قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، صص 252-253

1. **الاستثمار المشترك:** يرى الباحث الاقتصادي كولدي Kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية... الخ

أما تربسترا Terpstra فيرى ان الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في الدول الأجنبية ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها الشركة الدولية تمارس حقا كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون سيطرة كاملة عليه .

وتعتبر هذه المشروعات الملكية المشتركة بين المستثمر المحلي والشركات الأجنبية بنسب متفاوتة تتحدد وفقا لإنفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب ، حيث تقوم كثير من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي في العادة 49% إجمالي رأس المال وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات ،وقد يفضل بعض المستثمرين الأجانب هذا الشكل من الاستثمار وذلك لرغبتهم في عدم التعرض إلى مخاطرة كبيرة إذ أن مساهمتهم الجزئية من رأس المال تخفض من حجم المخاطر التي يتعرضون إليها ¹.

2. **الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:** تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر اشكال الاستثمارات الأجنبية المفضلة لدى الشركات المتعددة الجنسيات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة ². من جهة أخرى فإن كثيرا من الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تميل إلى عدم قبول فكرة تملك هذا الاستثمار لكامل المشروعات وذلك لما لهذا الوضع من آثار ونتائج قد تؤدي إلى التبعية الاقتصادية والسياسية ³.

3. **الاستثمار في المناطق الحرة:** يمكننا أن نقول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية وتعتبر جمركيا امتداد للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة النظر السياسية فهي جزء تقطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي، فتدخل إليها السلع وتخرج منها بغير أن تدفع أي رسم ⁴.

بيوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص.25، 26.¹

1- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير - غير منشورة - جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص.40.

- حسني علي خربوش، عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية، عمان، الأردن، 1995، ص.204.³

4 - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص.138.

4. **مشروعات أو عمليات التجميع:** في هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء وحدات في البلد المضيف تقوم بتركيب وتجميع منتج سبق صنعه في البلد الأم سوق بعلامة أخرى، أو بنفس العلامة، انطلاقاً من أسواق البلد المضيف إلى الأسواق الدولية، مثال ذلك تجميع وتركيب وبيع سيارات بيجو (علامة فرنسية) بتركيباً. أو يقوم المستثمر الأجنبي بمد البلد المضيف بتكنولوجيا وأسرار تركيب المنتج مقابل نسبة من الأرباح متفق عليها مسبقاً.¹

المطلب الثالث: أسباب الإستثمار الأجنبي المباشر

هناك عدة أسباب تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار المباشر في بلد غير بلده الأصلي، كما للدولة المضيضة عدة أسباب تجعلها تفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في مختلف مجالاتها الاقتصادية. سنتطرق إلى أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الدولة المضيضة، ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

أولاً: أسباب الاستثمار الأجنبي من وجهة الدولة المضيضة :

للدولة المضيضة عدة أسباب تدفعها لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها كالاتي :

- ✓ تأمين مصادر سلعية يحتاجها الإقتصاد الوطني ولا ينتجها محلياً أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل، أو يتوقع تعرض عمليات التوريد لعراقيل خارجية، أو تكون سلع إستراتيجية .
- ✓ الإندماج في الإقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية .
- ✓ الحصول على مصدر للتمويل طويل الاجل .
- ✓ الإستفادة من تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات .
- ✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة وبالتالي مواكبة التطورات وتحديث أسلوب الإنتاج وتقديم الخدمات وغيرها .
- ✓ تخفيض نسبة البطالة من خلال المشاريع الإستثمارية والمقدمة من طرف المستثمر الأجنبي، والذي يتطلب ايدي عاملة شابة .

ثانياً: أسباب الاستثمار الاجنبي من وجهة نظر المستثمر الاجنبي :

للمستثمر الاجنبي عدة أسباب تدفعه الى الاستثمار في بلد غير بلده الأصلي نذكر بعضاً منها كالاتي :

-محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص193.

- ✓ الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنتاج الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار كإيجار الأراضي، أجور العمال، مقارنة بالمستويات العالية السائدة في الدول الصناعية .
- ✓ الاستفادة من التسهيلات أو المزايا أو الإعفاءات المقدمة لتشجيع قدوم الاستثمارات الأجنبية إلى تلك الدول والتي قد لا تتوفر بنفس الدرجة لدى الدول المصدرة للاستثمار
- ✓ إنخفاض حدة المنافسة في الجودة والسعر في البلد المضيف تجعل المستثمر الأجنبي يستغل مزاياه التنافسية لأطول فترة ممكنة، خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتوجاته في البلد المضيف .
- ✓ نجاح الشركات محليا يدفعها للتوسع نحو الأسواق الأجنبية للزيادة من ربحيتها .
- ✓ الحصول على حصة في السوق الدولية، حيث تكتسب الشركة بالاستثمار في الخارج المزيد من الخبرة من منافسيها والوسائل المستخدمة للحصول على حصة ومكانة في الأسواق الأجنبية .
- ✓ استقرار تقلبات الأسواق حيث أنه من خلال العمل في الأسواق الأجنبية لا تعود الشركات أسيرة التغيرات الاقتصادية وتغيرات أذواق ومتطلبات المستهلك والتقلبات الموسمية كما في الاقتصاد المحلي .
- ✓ تقوية القدرة التنافسية للشركات فالعمل الدولي يزيد من التصدير يعزز من الميزة التنافسية للشركات وللدول، فالشركات تستفيد من التعرف على التقنيات والأساليب والاستثمارات الجديدة في حين يستفيد البلد المضيف من تحسن ميزانه التجاري وميزان المدفوعات¹.

المبحث الثاني: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسره له

لقد مر تطور الإستثمار الأجنبي المباشر بعد مراحل أساسية عبر التاريخ وسنقوم بتسليط الضوء على كل مرحلة من هذه المراحل، وسنتطرق أيضا إلى النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: التطور التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: الاستثمارات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى:

¹ -نعيمة أو عيل، مرجع سابق، صص 54-56

تعتبر هذه الفترة في الواقع مرحلة ازدهار للاستثمارات الأجنبية، إذ بلغت فيها تلك الاستثمارات قمتها، ويرجع ذلك إلى عوامل قيام الثورة الصناعية، وزيادة الإنتاج والموارد، إذ أنه ابتداء من 1850 سمحت الاستثمارات الأجنبية بتسريع عملية إنشاء السكك الحديدية لاسيما في ألمانيا وإسبانيا، وقد صدرت تدفقات الإستثمار الأجنبي من الدول الأوروبية وعلى وجه الخصوص بريطانيا إذ تسببت النهضة الصناعية في تركيز قواها الإنتاجية في مجال التصنيع واستيراد مقدار كبير من احتياجاتها من الموارد الأولية من الخارج، كما نعمت باستقرار سياسي وتوسع كبير في نشاطها الاقتصادي.¹

وقد توجهت الاستثمارات الدولية في هذه المرحلة إلى القارة الأوروبية وساعدت في نمو الثورة الصناعية فيها، تم توجه قسم كبير منها في نهاية القرن التاسع عشر إلى الدول المنتجة للمواد الأولية كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا والأرجنتين وأستراليا والهند ونيوزيلندا، ولم تستقطب الدول النامية في آسيا وإفريقيا إلا قدرأ ضئيلاً لا يتجاوز 2,8 بالمئة من مجموعها.

أما القطاعات الاقتصادية التي كانت مركز الإستثمار الدولي في هذه المرحلة فهو قطاع المواد الأولية الذي حضي بنسبة 55% والسكك الحديدية بـ 20% و 15% في المنتجات الصناعية و 10% في الخدمات. كما نلاحظ في هذه الفترة هيمنة بريطانيا العظمى بلا منازع على هذا النوع في حركة رؤوس الأموال بإدارتها لوحدها حوالي 50% من هذه الاستثمارات والشكل الموالي يبين ذلك.

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية ما بين الحربين العالميتين:

ترتب عن الحرب العالمية الأولى والسنوات التي لحقتها تأثير مباشر على مختلف مقومات الإستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وذلك من جراء عدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي الذي ساد هذه الفترة، كما أن الظروف الاقتصادية الدولية في تلك الفترة لم تكن تسمح بنمو أكبر للاستثمارات الأجنبية بسبب عدم استقرار الأوضاع النقدية في أوروبا نتيجة التضخم الذي ساد معظم الدول الأوروبية في العشرينات وبسبب الكساد الاقتصادي الكبير الذي حلّ بالنظام الرأسمالي في سنة 1929 كما تقلصت في هذه الفترة الاستثمارات بين الدول الأوروبية، إذ وجد البريطانيون أنفسهم مجبرين على تصفية معظم استثماراتهم في الخارج من أجل تمويل الحرب، بحيث لم يحتفظوا سوى بمساهماتهم في الشركات البترولية وفي مناجم الذهب والمعادن الأخرى وفي مزارع المطاط، خاصة في ماليزيا، نفس الشيء بالنسبة للاستثمارات الألمانية بالخارج، فقد تم تصفية الجزء الأكبر منها سواء من طرف ألمانيا خلال فترة النزاع أو فيما بعد عندما قامت البلدان المنتصرة بعملية المصادرة وفي أعقاب

1 - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1998/2008-، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2011، ص78.

الحرب العالمية الثانية، تغير نمط الإستثمار الأجنبي¹، كما أصبحت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى الدولة القوية والمهيمنة على الاستثمارات الدولية باعتبارها المستثمر الأول لرؤوس الأموال والمصدر لها، وقد شملت هذه الهيمنة عدة قطاعات (كالسيارات، البترول وغيرها) وذلك بإنشاء أضخم الشركات، كما وجهت ثلثي (2/3) العمليات الاستثمارية نحو البلدان النامية قصد ضمان الحصول على المواد الأولية بصفة مستمرة²، إذ ارتفعت حصتها من مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أقل من 20% إلى 28% بينما انخفضت حصة بريطانيا من 45% إلى أقل من 40% وتدهورت حصة ألمانيا من 10,5% من المخزون العالمي إلى 1,3%.

كما أن حصة البلدان النامية، فكانت في ارتفاع مستمر وبقيت دول أمريكا اللاتينية أول منطقة مستقطبة لهذه الاستثمارات، أما اليابان فقد انعزلت عن باقي العالم وشكلت منطقة تجمع أسيوي يضم بعض البلدان الآسيوية مثل كوريا الجنوبية.

الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات

إن أهم الآثار التي ترتبت على قيام الحرب العالمية الثانية تجسدت في تصفية الكثير من الاستثمارات الدولية، فقد تم بيع الكثير منها، ودمر بعضها، وتمت مصادرة جانب مهم منها نظراً لما صاحب الحرب وما لحقها من ظروف سياسية وعسكرية واجتماعية في العالم كما تغير نمط الإستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الولايات الأمريكية هي المصدر الرئيسي لتلك الاستثمارات، وأصبح الإستثمار في الصناعات التحويلية أكثر أنواع الاستثمارات شيوعاً، وارتفع مخزون الاستثمارات الدولية ما بين 1960 و 1978 من 66مليار دولار إلى 380مليار دولار. ولقد استمر معدل الإستثمار الأجنبي في الارتفاع بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية إذ ارتفع حجم استثماراتها من 7مليارات دولار في 1946 إلى 54مليار دولار في سنة 1966 ليصل إلى 70مليار في

نهاية 1968 مقابل 30مليار لبريطانيا و 10مليار لفرنسا.

أما على البلدان المضيفة فقد عرفت تدفقات الإستثمار الأجنبي تغيراً في اتجاهها، إذ لم تستقبل البلدان النامية سوى حوالي 30% من إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة في فترة الستينات، حين استقطبت البلدان المتطورة 65% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية. وفي نهاية السبعينات تغيرت الوضعية بالنسبة لبعض الدول النامية والتي كانت تعتبر دولا مستضيفة للاستثمارات الأجنبية، إذ أصبحت بلداناً مستثمرة ومن أهم هذه البلدان النامية نجد كل من الأرجنتين والبرازيل وكوريا الجنوبية والهند كمصدر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية

- حمزة بن حافظ، مرجع سابق، صص 78-80.

²- حنان شناق، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري-دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2009، صص 14.

إلا أنها تميزت بنسبة ضئيلة من إجمالي تدفقات الاستثمارات الدولية، بينما أصبحت أوروبا الغربية في تلك الفترة أول منطقة لجذب هذا النوع من رؤوس الأموال.

الفرع الرابع: سنوات الثمانينات وبداية التسعينات:

عرفت هذه الفترة بازدياد تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير لاسيما منذ 1985 إلا أنه تركز أساساً في البلدان المتقدمة والتي أصبحت مصدر الاستثمارات بحوالي 97% في حين استقبلت 75% منه، كما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت الاستثمارات الداخلة بـ 329 مليار دولار مقابل 327 مليار دولار للخارج.

كما عرفت هذه الفترة بروز اليابان كأكبر بلد مستثمر في الخارج، حيث تضاعف مخزونه من الإستثمار المباشر في الخارج ما بين 1980 و 1990 بـ 8مرات، وعلى غرار سنوات السبعينات، أين تركزت معظم استثماراته في البلدان النامية وبالخصوص الدول الآسيوية، فقد عرفت هذه الفترة تخزين معظم استثماراتها في الدول المتقدمة، وعلى وجه الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك بنسبة 31%. وقد كان تطور الاستثمارات اليابانية لصالح قطاع الصناعات التكنولوجية بالإضافة إلى قطاع الخدمات.

وما ميز هذه الفترة أيضاً تدويل قطاع الخدمات بشكل ملحوظ، حيث ارتفع مخزون الاستثمارات المباشرة في هذا القطاع ما بين 1977 و 1986 من 60 مليار دولار إلى 119 مليار دولار، حيث كان الإستثمار في قطاع الخدمات يقدر بـ 25% من إجمالي الاستثمارات خلال السبعينات وصل إلى 43% من الإجمالي خلال هذه الفترة، وقد تركّز في القطاع المالي البنوك والتأمين، وفي القطاعات المرتبطة بالتجارة مثل النقل والسياحة والفندقة¹.

إن هذه التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر يرجع إلى عدة عوامل منها:

- 1- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي و تمتعت معظم هذه البرامج في هذه الدول تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- 2- أدركت الدول النامية تزايد منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى.
- 3- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات متعددة الجنسيات².

¹ - حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 80-82.

² - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة تلمسان، الجزائر، 2001/2010، ص 29.

الفرع الخامس: الاتجاهات الحديثة للإستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الدول المتقدمة أكثر بلدان العالم جذباً للإستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت مداخيلها في هذا الإستثمار بين عامي 1988 و 1998 من 480 مليار دولار إلى 636 مليار دولار، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول بلد مستضيف للإستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت مداخلته حوالي 186 مليار دولار في سنة 1998 ثم ارتفعت إلى 276 مليار دولار في نهاية 1999.

وإذا كانت الدول المتقدمة رائدة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فهي تعتبر في نفس الوقت المصدر الرئيسي له، حيث ارتفعت التدفقات الاستثمارية الصادرة عنها حوالي 732 مليار دولار عام 1999 وتعد المؤسسات البريطانية المصدر الأول للاستثمارات الأجنبية في 1999 بـ 199 مليار دولار، وتأتي بعدها الولايات المتحدة بـ 151 مليار دولار وذلك بعدما كانت تحتل المرتبة الأولى في سنة 1988 بـ 146 مليار دولار. وهكذا بقيت الاستثمارات الأجنبية تتطور وترتفع من سنة لأخرى وهذا ما زاد من تنافس كل الدول الكبرى على جذب هذه الاستثمارات تارة وإصدارها تارة أخرى، وتستعملها كقوة للهيمنة والسيطرة على باقي العالم وبالخصوص الدول الغنية بالموارد الطبيعية وهيأت كل الظروف لذلك خاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة واكتمال أقطاب النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي حظي بالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

كما أشارت الإحصائيات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أكتاد) إلى استمرار تدفقات الإستثمار الأجنبي الواردة عالمياً للسنة الرابعة على التوالي منذ 2003 حيث بلغت عام 2007 ما قيمته 1538 مليار دولار أمريكي أي بزيادة بلغ معدلها 18 % عن مستواها لعام 2006 الذي بلغ 1306 مليار دولار أمريكي. وترجع هذه الزيادة إلى تواصل النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وتنامي صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وخاصة في الصناعات الاستخراجية والخدمات المساندة لها والقطاع المصرفي، وزيادة الإستثمار في المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة كنتيجة طبيعية لارتفاع مستوى الأرباح الناجمة عن استمرار ارتفاع أسعار النفط والغاز والسلع الأساسية.

الفرع السادس: تداعيات الأزمة المالية الراهنة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر

إن التراجع في معدل النمو للاقتصاد العالمي خلال العام 2009 بمعدل نمو سلبي بلغ % 1,3 والذي من المتوقع أن يتعافى بالتدريج خلال العام الموالي ليصل إلى 1,9 %، سوف يؤثر سلباً على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نظراً لأن نمو الاقتصاد العالمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في توليد وانتعاش التدفقات العالمية للإستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فإن تباطؤ هذا النمو نتيجة للأزمة العالمية الراهنة من شأنه أن يجعل أسواق الدول المتقدمة أقل قدرة على اجتذاب استثمارات مباشرة جديدة أو تصديرها إلى باقي دول العالم مما يقلص

الإجمالي العالمي لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن اقتصاديات الدول المتقدمة تهيمن على الحصة الأكبر من إجمالي هذه التدفقات سواء الواردة أو الصادرة عالمياً .

كما أن التراجع الحاد في الأسعار العالمية لمعظم السلع الأولية وعلى رأسها النفط والغاز والمعادن وبعض المحاصيل الزراعية من شأنه أن يؤثر على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى قطاعات الموارد الطبيعية وخاصة التدفقات الموجهة إلى الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية وروسيا والدول الآسيوية. بالإضافة إلى تقليص الانكماش الحاد في حجم الائتمان المصرفي عالمياً والناجم أيضاً عن الأزمة المالية الحالية من قدرة الشركات على الإستثمار في الخارج أو تمويل عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية (أحد أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر وخاصة للشركات غير الوطنية)، وتشير الإحصائيات إلى تراجع قيمة صفقات الاندماج والتملك الحالية مقارنة بقيم صفقات تمت في السنوات الماضية وذلك بسبب الهبوط الحاد في أسعار الأسهم وما صاحبه من تقييم غير واقعي للشركات المعروضة للبيع، وهذا التقييم بدوره يؤثر سلباً على الإجمالي العالمي للإستثمار الأجنبي المباشر.¹

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر دليل على الصعوبة التي واجهناها في تحديد مفهومه، ولذلك فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيراً يتمشى والفرصيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنتطرق إلى النظريات التالية :

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية ونظرية رأس المال

أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد نشأت النظرية الكلاسيكية في واقع الأمر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بقصد الدعوة إلى حرية التجارة عندما تناقض تطور الأوضاع الاقتصادية في إنجلترا مع السياسات الاقتصادية التي قامت في ذلك الوقت على أساس تعاليم مذهب التجاربيين.²

كما نجد أن الكلاسيك يفترضون الاستثمارات الأجنبية تحتوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. كما أن الاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد، حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات

- حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص 82-85.

- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، بدون تاريخ نشر، ص 45.

متعددة الجنسيات وليس الدول المضيفة، حيث يستند الكلاسيك إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر بفتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات .
- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها .
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا توائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق انماط جديدة للاستهلاك قد لا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول المضيفة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخل من خلال تقديمها أجور مرتفعة للعاملين فيها، مما يخلق الطبقة الاجتماعية
- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة.
- خلق التبعية الاقتصادية لدول الأم لشركات متعددة الجنسيات ¹.

ثانيا: نظرية رأس المال

تعتمد نظرية رأس المال في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على الرأسمال النقدي حيث تفسر نشاطات المؤسسة عبر مفهوم مكافأة الرأسمال والتغيرات التي تحصل له أثناء عمليات الاستثمار، وبالتالي نرى أن هذه النظرية تبحث في كيفية تحقيق أكبر مردود ممكن لرأس المال النقدي، وعند بلوغ استثمار المؤسسة حدا معيناً حيث تصبح تكلفة الوحدة الإضافية من رأس المال مساوية للربح من طرف الوحدة المستمرة، فعلى المستوى الدولي نجد أن المقصود بتكاليف الرأسمال هو معدلات الفوائد وبالتالي فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون من الدول التي تتميز بمردودية حدية ضعيفة لرأس المال إلى الدول ذات المردودية الحدية العالية، وفي هذا الإطار هناك عديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع ويمكن تقسيمهم إلى فئتين ²:

1- حمزة بن حافظ، مرجع سابق، ص ص 65-66.

2- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير-غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص 26.

- **الفئة الأولى:** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.
- **الفئة الثانية:** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه تركز أساساً على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح، وهذا ما أكدته (BONNIN) في قوله: "إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح."¹

الفرع الثاني: نظرية عدم كمال السوق و نظرية دورة حياة المنتج

أولاً: نظرية عدم كمال السوق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، عرض السلع فيها. كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية، معتمد في ذلك على تفوقها في القدرات المالية والتكنولوجية والمهارات الإدارية. وهذا الأمر يعد أحد العوامل الرئيسية التي تدفعها إلى الاستثمار الأجنبي.

ويفترض هذا النموذج أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هو الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة، وهو ما يشكل العامل الدافع لقيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة. وعلى ذلك فإن اتجاه الاستثمارات الأجنبية على الدول النامية (على سبيل المثال) يكون في حالة توافر كل أو بعض الحالات التالية :

- حالة وجود فروق جوهرية في منتجات الشركة الأجنبية والشركات الوطنية في الدول المضيفة.
- حالة توفر الفوق التكنولوجي، والمهارات الإدارية والتسويقية والانتاجية للشركات الأجنبية، وكبر حجمها وقدرتها على تحقيق وفورات الحجم الكبير.
- تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة التي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم يكون الاستثمار الأجنبي الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو هذه الأسواق.
- قيام حكومات الدول المضيفة بمنح إمتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية للشركات الأجنبية لجذب الاستثمار الأجنبي.

¹ -Bernard. B, *L'entreprise multinationale et L'état*, édition études vivantes, France, 1984 ,P86.

- الخصائص الاحتكارية للشركات الأجنبية التي ترتبط بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة ويمكن تصنيف هذه الخصائص في المجموعات التالية:
 - **الخصائص التكنولوجية:** وتتمثل في المقدرة على إبتكار انواع جديدة من السلع والمنتجات، ومقدرة الانفاق على البحث والتطوير، وتوفير المعرفة والخبرات الادارية .
 - **الخصائص التمويلية:** وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، القدرة على تحمل ومواجهة الافكار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات.
 - **الخصائص التنظيمية والادارية:** وتتمثل في توفر المهارات التنظيمية والادارية، وامكانية نقل المعرفة والخبرات إلى الدول المضيفة.
 - **الخصائص التكاملية في مجالات الأنشطة الوظيفية:** مثل التكامل الرأسي الأمامي (نمو الأسواق) والتكامل الرأسي الخلفي (نمو المواد الخام والأولية) والتكامل الأفقي.¹
- وقد وجهت إلى هذه النظرية بعض الانتقادات منها:

- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي بالخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العلمية.
- ان هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمارات الإنتاجية كوسيلة لإستغلال جوانب القوة او المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار او العمليات الخارجية كالتصدير او عقود التراخيص الخاصة.²

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج تم تأسيسها من طرف الاقتصادي الامريكي " ر.فرنون " **Raymond Vernon** سنة 1966. ويرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية لغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، ولا شك ان تناول نظرية دورة حياة المنتج يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب إنتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، كما انها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسية من

- نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص ص 215-217.¹

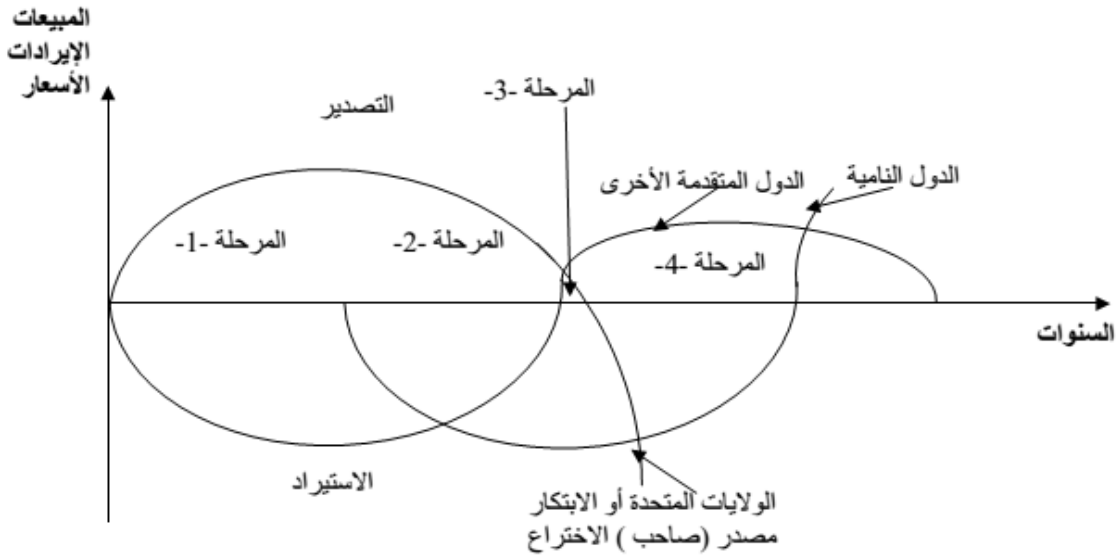
²- Josette Peyard, *Gestion Financière internationale*, 4eme édition, Flocl Famayenne, France 1999, p190.

وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب إنتشار الابتكارات و الاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم.¹

كما ان هذا النموذج يساعد في توضيح لماذا إنتقلت الصناعة التحويلية الأمريكية من التصدير إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الصناعات الأمريكية تكتسب ميزة التصدير الاحتكاري من إختراعات المنتج المطور في الاسواق الأمريكية قبل أن يصبح المنتج نمطي، حيث يستمر الانتاج بالتركيز داخل الولايات المتحدة الأمريكية رغم ان تكاليف الانتاج في بعض الأقطار تكون أقل.²

وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتج على ثلاث مراحل أساسية من خلال الشكل (04) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كمثال على ذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (03): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة سطيف، الجزائر، 2009/ 2010، ص37.

وقد أطلق "فرنون" على هذه المراحل الثلاث التسميات التالية:

• المرحلة الأولى: مرحلة المنتج الجديد.

3- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع: الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008، ص112.

- محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص165.²

حيث يكون عدد المؤسسات محدوداً، مما يجعل السوق في وضع شبه احتكاري ويكون المنتج الجديد كثيف التكنولوجيا، ومرتفع السعر ولا يمكن تسويته إلا في السوق المحلي، كما أن مرونة الطلب السعرية تكون ضعيفة في حين أن مرونة الطلب الدخلية تكون كبيرة، نظراً لحدثة المنتج وعدم وجود بدائل، وقد تظهر في هذه المرحلة بعض الصادرات الاستكشافية نحو البلاد المتقدمة، ولا يوجد في هذه المرحلة أي استثمار أجنبي مباشر.¹

• المرحلة الثانية: مرحلة المنتج الناضج:

حيث يزيد حجم الإنتاج والاستهلاك في البلد المبتكر، وتشبع-نسبياً- في طرق الإنتاج، وتتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي ويزيد عدد المنافسين، وتظهر بعض البدائل، وينخفض السعر، ويتحول السوق من وضعه الاحتكاري أو شبه الاحتكاري إلى وضع احتكار القلة وتتحول المؤسسات الأكثر تقدماً إلى الأسواق الخارجية، نظراً لعدم الانتشار التكنولوجي في البلاد الأخرى، وبذلك تبرز أولى الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المتقدمة الأخرى نظراً لارتفاع كثافة رأس المال فيها، ويحدث هذا الاستثمار حسب "فرنون" عندما تكون التكلفة الحدية للوحدة المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة الأمريكية (مضافاً إليها تكلفة النقل) أكبر من التكلفة المتوسطة لأول وحدة منتجة في الخارج.²

• المرحلة الثالثة: مرحلة المنتج النمطي:

وهي المرحلة النهائية في دورة حياة المنتج، وهي مرحلة يصبح فيها المنتج نمطي أو قياسي، حيث تصل السوق المحلية إلى مرحلة إشباع، أما الأسواق الخارجية فإن الشركات الأجنبية تبدأ في تقليد المنتج الجديد، كما يمكن للبلد الأصلي صاحب الاختراع استيراد كميات من المنتج نظراً لانخفاض سعره في الخارج، نتيجة وفرة العمالة غير الماهرة في الدول النامية.

إن الضغوط التنافسية التي تواجهها الشركات صاحبة المنتج المبتكر، تزداد أكثر فأكثر وبمقدار عدد المقلدون للمنتج، حيث يصبح العرض أكثر من الطلب فتتخفض الأسعار وتتجه الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية، والتي تعرف وفرة كبيرة في عنصر العمل غير الماهر، وبالتالي انخفاض في الأسعار. وقد لاحظ "فرنون" أن هذه المرحلة تتميز بقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختلفة.³

إلا أن هذه النظرية انتقدت في :

¹ - عمار زودة، مرجع سابق، ص. 112-114.

- عمار زودة، مرجع سابق، ص. 114.

³ - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص. 59.

- أنه بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات، إلا أن هناك أنواع أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق هذه النظرية بشأنها.
- أنها لم تقدم تفسير واضح لأسباب قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص، وتقدم فقط تفسير للسلوك الاحتكاري للشركة، واتجاهها إلى الإنتاج في دول أجنبية للاستفادة من فروق تكاليف الإنتاج أو الأسعار أو استغلال التسهيلات الممنوحة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها الدولة على الاستيراد.¹

الفرع الثالث: نظرية الموقع والنظرية اليابانية

أولا: نظرية الموقع

محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار، وعلى ذلك تركز على العوامل الموقعية والبيئية المؤثرة على قرارات استثمارات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة فقد اهتمت نظرية الموقع بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، كما اهتمت بالعوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة. ومن واقع هذه النظرية وما أشارت إليه الكثير من الدراسات الميدانية، ان الشركات الاجنبية عند اتخاذ قرارها بالاستثمار في الدول المضيفة او المفاضلة بين الاستثمار وبين التصدير، توجد مجموعة من العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار يطلق عليها العوامل الموقعية وتتمثل في :

- **العوامل التسويقية والسوق:** مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء .
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل .
- **الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية):** مثل التعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي:** مثل الاتجاه نحو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب .

¹ - نشأت على عبد العال، مرجع سابق، ص 219.

- الحوافز والامتيازات والتسهيلات: والتي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى: مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية تجنب أو التهرب الضريبي... الخ.¹

ثانياً: نظرية المدرسة اليابانية:

حاول مجموعة من الاقتصاديين اليابان، من أشهرهم Tsurumi, Osawa, Kojima تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى تجربة الشركات اليابانية، و ما تتمتع به من ميزات و خصائص تسييرية و تنظيمية، تختلف عن النماذج الأوروبية والأمريكية، و لقد استطاعت المدرسة اليابانية تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية و الجزئية . و اعتماداً على الدروس المستفادة من التجربة اليابانية منذ 1945 تؤكد تلك المدرسة على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الابتكارات التكنولوجية المتزايدة، مع الاستبدال الجزئي للسوق، توصي المدرسة اليابانية بالتدخل الحكومي لخلق نوع من التكيف الفعال، من خلال السياسات التجارية. فنظرية "كوجيما" تدمج النظريات التجارية مع نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما برهن أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، كما يعتبر "كوجيما" أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تتم من قبل مؤسسات صغيرة و متوسطة، و تتركز في البلدان الآسيوية. ولقد حاول الاقتصادي "تسوريمي" تفسير مدى فعالية تسيير الشركات اليابانية مقارنة بالنموذج الأمريكي، حيث توصل إلى أن المسيرين الأمريكيين ينفردون بعملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية، في حين أن النموذج الياباني يركز على اشتراك جميع الأطر المتوسطة والعليا في اتخاذ القرار؛ كما يهتم جميع الموظفين بالأهداف طويلة الأجل، فضلاً عن وجود علاقات دقيقة بين الموردين و غرف التجارة، حيث تعمل هذه الأخيرة على تزويد الشركات الاستثمارية بالمعلومات الضرورية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانية التوطن بالخارج.

و على العموم، فإن الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان، يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، حيث يبرز ذلك من خلال ما تتمتع به اليابان من حزمة المهارات المتخصصة والمواصفات المتعلقة بالموقع، ولقد استطاعت الشركات اليابانية ترقية مهاراتها استجابة لبيئة معينة في الدول المضيفة .

لقد وجهت للنظرية عدة انتقادات، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- نشأت على عبد العال، مرجع سابق، ص.ص 219-220.¹

- يعد تحليل المدرسة اليابانية غير كاف لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، لكونه نموذجاً كلاسيكياً، غير قادر على تقييم آثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية .
- اعتبرت النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في المنطقة الآسيوية، إلا أن الواقع يبرز تعاضد دور الاستثمارات اليابانية في أوروبا، و أمريكا، و حتى في إفريقيا، بفعل عوامل الجذب في هذه المناطق .
- ترى النظرية أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليابانية هي التي تمارس عمليات الاستثمار بالخارج، إلا أن ذلك غير صحي دائماً، إذ أن كبرى الشركات اليابانية توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.¹

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم أهداف السياسة الإقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الإستثمارات من زيادة في الصادرات والنتائج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة ، بالإضافة إلى ما تخلقه من فرص عمل وتدريب للعمالة وإستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وما يترتب على ذلك من تأثيرات إجتماعية وتربوية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية وبالرغم من هذه المزايا إلا أن هناك من يرى العكس ويرى بأن الإستثمارات الأجنبية تتخللها بعض العيوب.²

المطلب الأول: أهمية وأهداف الإستثمار الأجنبي المباشر

الفرع الأول: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر

- عمار زودة، مرجع سابق، صص 119-120.¹
 -2. خاطر إسمهان، دور التكامل الإقتصادي في تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة محمد خبزر ، بسكرة، الجزائر، 2012/2013، صص 101-102.

في ضوء المفهوم السابق للمفهوم السابق للاستثمار الأجنبي المباشر تبرز لنا أهمية هذا الاستثمار ودوره في التنمية الاقتصادية في الدول النامية وذلك من خلال :

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات ،وتشمل هذه الأصول رأس المال ،التكنولوجيا ،المهارات الادارية ،كما انها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا .
- المساهمة في خلق فرص العمل ورفع انتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية الى الانشطة الاساسية او الانشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهوما يدفع بدوره الى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الامامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بانشطة الشركات المحلية ،فالروابط الخلفية تسهم في زيادة انتاجية وكفاءة اداء الشركات الاخرى اما الروابط الامامية فتسهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية ،كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة .
- تسهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات ¹.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل إستخدامها في صناعاتها .
- الإستفادة من ميزة إنخفاض عناصر التكلفة في الدول المستضيفة،حيث ان أجره العامل تكون عادة أقل من اجرة العامل في الدول المتقدمة .
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية ،خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة .
- الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار ،والإعفاءات الضريبية والحوافز المختلفة التي تمنحها الدول من أجل إستقطاب الإستثمارات الأجنبية .

¹ - اميرة حسب الله محمد ،محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية :دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر) ، الدار الجامعية ،الاسكندرية، مصر،2004-2005،صص 20-21

-سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات والصناعات المحلية، من حيث الجودة والأسعار والخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها.¹

المطلب الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نعرض أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

الفرع الأول: بالنسبة للدول المضيفة

تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، من خلال دوره الإيجابي في التالي:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصحب من الواجب على كل مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء، وأن توسع وتطور منشآتها.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة وتطوير الصادرات، وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.
- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج إلى العمالة لأداء أعمالها الخاصة.
- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملاً مهماً في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات الأجنبية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها، أو يجعله منتجا لأسواق أخرى.
- ✓ إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر كوسيلة لتمويل الاستثمارات أي التخفيف من فجوة (الادخار - الاستثمار)، خاصة بالنسبة للدول النامية التي أصبت تشكو من حدة المديونية المتفاقمة، إذ أن عملية التمويل عن طريق الاقتراض من المؤسسات الدولية تتطلب دفع الأعباء الثابتة، غير أنه على العكس بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر مكلفاً للدول المستقبلية له.
- ✓ تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية، وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد

- حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص184.¹

تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة المضيفة.¹

✓ قيام الغالبية العظمى من الدول النامية بإتباع إجراءات لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ ثمة ميزة أخرى ترتبط بالميزة السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر ، وتتمثل في توفير العملات الأجنبية للدول المضيفة ، وبما يمكنها من استيراد متطلبات التنمية . ويلاحظ أن هذه الميزة وإن كانت مقبولة في الفترة من الستينات حتى الثمانينات ، إلا أنها أصبحت أقل أهمية في الوقت الحاضر ، خاصة بعد نجاح بعض الدول النامية مثل مصر في تكوين احتياطي من تلك العملات.²

الفرع الثاني: بالنسبة للدول المصدرة له

تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له فيما يلي:

✓ يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة، والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.

✓ من إيجابياته أيضا، نجد أنه على المديين المتوسط والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة له.

✓ استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منها النامية، ومن ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.

✓ ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.³

المطلب الثالث: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من تعدد إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن هذا الأخير له آثارا سلبية على بعض الجوانب التي تخص الدول المستقبلية له وأيضا الدول المصدرة له. وعلى ضوء ذلك سوف نتعرض بشيء من الإيضاح لسلبياته وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة له كل على حدا.

¹ - هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد، حالة الجزائر 1970/2012-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، سبتمبر 2014، جامعة ديجي فارس- المدينة، الجزائر، ص 86-88.

² - نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي-دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه-غير منشورة-، جامعة سانت كليمنتس، لم يذكر بلد النشر، 2012، ص 51-52.

³ - هدروق أحمد، مرجع سابق، ص 88.

الفرع الأول: بالنسبة للدول المضيفة

تتمثل أهم هذه السلبيات فيما يلي:

- ✓ إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص في الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة العوائد قصيرة الأجل بالعوائد الطويلة الأجل، فالعوائد قصيرة الأجل قد تأتي نتيجة لقيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.
- ✓ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملاً في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل، وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج.
- ✓ قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلاق أو نقل المؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل.
- ✓ تقوم الشركات الأجنبية بتضخيم الأقساط المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف الشركات الأم (أبحاث، دراسات، تسيير، تسويق...).
- ✓ التدخل في الشؤون الداخلية و كذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجز عن ذلك من آثار سلبية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.¹
- ✓ يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، كالصناعات الاستخراجية والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة.
- ✓ تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.²
- ✓ تقوم الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا ما يؤدي بالدول

1- هدروق أحمد، مرجع سابق، ص 88-89.

2- مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، جامعة دمشق، سوريا، 2010، ص 6.

النامية إلى المزيد من الافتراض، وبالتالي ترتفع مديونيتها وهو ما حدث لدول أمريكا اللاتينية.¹

الفرع الثاني: بالنسبة للدول المصدرة له

يعيب على الاستثمار الأجنبي المباشر كونه له سلبيات تتمثل فيما يلي:

- ✓ في المدى المتوسط، وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة من الدول الأصلية لها إلى الدول المضيفة يسجل هناك تأثير سلبي على موازين مدفوعاتها.
- ✓ فرض قيود صارمة من طرف الدول المضيفة والتي تعيق في مجملها عمليات التصدير، أو عند تحويل الأرباح منها إلى الدول الأصلية المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ الأخطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، على عمليات التصدير والتأمين والتي من فعل إما عدم الاستقرار السياسي أو السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق.²

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية

تتمتع الدول النامية بالعديد من المزايا والخصائص التي تشكل البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنها تفشل في جذب الكثير من رؤوس الأموال الأجنبية إليها، بسبب القيود التي تفرضها على استثمار هذه الأموال داخل أراضيها، أو ما يسمى بالعوائق التي تمنع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر³، حيث قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار طبقاً للبحث الذي قامت به على عينة من المستثمرين في الدول العربية إلى خمس مجموعات، من حيث ترتيب أهميتها على إتخاذ القرار الاستثماري ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، باعتبار الدول العربية جزءاً لا يتجزأ من الدول النامية⁴، حيث تتمثل هذه المعوقات بصفة عامة فيما:

- عدم السماح للمستثمر الأجنبي بتملك الأراضي أو المباني.
- قلة عدد أشكال الاستثمار الأجنبي المسموح بها في هذه الدول.

¹ - صياد شهباز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012، ص31.

² - هدروق أحمد، مرجع سابق، ص89.

- دهبنة هناء، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011/2010، ص29.³

⁴ - عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه -غير منشورة-، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص72.

- قصر الملكية المطلقة لمشروعات الاستثمار على المواطنين دون الشركات الأجنبية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح والمرتببات الخاصة بالعاملين الأجانب.
- عدم توافر التسهيلات الجمركية الخاصة بالاستيراد والتصدير.
- غياب الضمانات اللازمة لتأمين الاستثمارات الأجنبية ضد الأخطار غير التجارية.

ولتوضيح هذه المعوقات يمكن تقسيمها كما يلي:

أولاً: معوقات اقتصادية

وهي المعوقات المتعلقة خاصة بالأسواق المالية والقطاع البنكي، حيث تتسم الأسواق المالية في الدول النامية عموماً والدول العربية خصوصاً بالتفكك، وهي أسواق لا تزال تهيمن عليها الأنشطة المالية التقليدية، وبالتالي فهي لا تقوم بدور الوساطة اللازمة لتسريع وتيرة الاستثمار والنمو، إضافة إلى عدم قدرة القطاع المالي في تطوير القدرات المطلوبة لتحويل جزء كبير من المدخرات إلى استثمارات منتجة طويلة الأجل.

أما القطاع البنكي فرغم عمل الدول النامية على إصلاحه، والسماح بإقامة البنوك الخاصة وفتح رأس مال بعض البنوك الحكومية على القطاع الخاص للتوسيع من أجهزتها المصرفية، ومن ثم تدعيمها بموجب تشريعات داخلية إلا أنها ما زالت تعاني من عيوب أهمها:

- عدم نجاح عملية خصصة البنوك في العديد من الدول النامية خاصة العربية نتيجة الفضائح التي هزت هذا القطاع.
- البنوك العمومية لازالت تهيمن على الأنظمة المصرفية.
- سواد نوع من الثقافة البنكية التي لا تتماشى مع التحديات الراهنة، وهذه الثقافة ما زالت تدفع بالبنوك إلى عدم تقبلها للمخاطرة والتوجه أكثر إلى إقراض مختلف المشاريع.

ثانياً: معوقات البنية الأساسية

رغم الجهود التي بذلتها الدول النامية، وتمكنها من إنشاء شبكات طرق واسعة متطورة وسائل اتصال حديثة، وعملها على خصصة قطاع الاتصالات مع السماح للأجانب بالتملك وتوفير خدمات صحية متطورة، بالإضافة إلى تطوير النظم التعليمية وتوفير شبكة من المرافق التعليمية. إلا أن المستثمر بالدول النامية تواجهه عوائق متنوعة كعدم توفر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج، صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول، عدم توفر الأيدي العاملة المدربة والكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار، إضافة إلى عدم توفر أنظمة مصرفية متطورة وغياب الدعم المادي والمعنوي من قبل الدول المضيفة.

كما أن الإحصائيات تشير إلى أن البلدان النامية تستثمر نسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية التحتية تقدر بحوالي 4 % من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء اقتصاديات جنوب و جنوب شرق آسيا ذات الأداء المرتفع التي تستثمر بين 6 % و 8 % من الناتج المحلي سنويا¹.

ثالثا: المعوقات الإدارية والتنظيمية

من المعوقات التي تعاني منها الدول النامية في الإطار الإداري والتنظيمي ما يلي:

- تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر، ويرجع هذا إلى تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يتسبب في إرباك المستثمر وإجهاده.
- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستثمار وبيوت الخبرة.
- التدخلات الحكومية أحيانا في نطاق اختيار الإطار العليا أو في نطاق ممارسة المهام والصلاحيات.
- كما تعاني أيضا من :
- عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية بالاستثمار.
- نقشي الرشاوي والعمولات والبيروقراطية الإدارية مع صعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم توفر بنوك للمعلومات عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية.

رابعا: المعوقات السياسية

حيث تعاني الدول النامية من :

- التفكك السياسي وتكرار الصراعات والحكم السلطوي.
- ضعف الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية والسياسية إلى جانب الاضطرابات الداخلية.
- عدم إمكانية السيطرة شبه التامة على الفساد، إضافة إلى عدم تحقيق مستوى سيادة القانون.
- العقوبات الاقتصادية والسياسية المفروضة أو التي كانت مفروضة على بعض الدول النامية خاصة العربية منها، وتصنيف الغرب لها بالدول الداعمة للإرهاب، كما هو الحال بالنسبة للعراق .

¹ - دهبنة هناء ،مرجع سابق،ص ص 29-31.

- نتيجة لقصر المجال الزمني لاستقلالها السياسي من جهة وجهودها في إرساء قواعد الاستقلال السياسي وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في آن واحد جعل مستوى كفاءتها ضعيف وأقل من المطلوب بكثير¹.

خامسا: المعوقات القانونية والتشريعية

- رغم عمد الدول النامية على تحديث التشريعات والقوانين و الأنظمة والتعليمات المنظمة للاستثمارات تبقى هناك عوائق قانونية وتشريعية تتمثل في:
- عدم وجود قانون موحد شامل وموضح لطبيعة وشكل وأهداف الاستثمار في هذه الدول.
 - توجيه قوانين الاستثمار نحو تشجيع الاستثمارات في مجالات محددة بالإضافة إلى احتوائها قائمة سلبية كالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة، وهذا يتنافى مع مبدأ "المعاملة العادلة وحرية الاستثمار".
 - عدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار والمستثمر بأسس قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.
 - السياسات التشريعية في مجال الاستثمار هي سياسات متقلبة ومختلفة حسب الحقب الزمنية والظروف السياسية التي تمر بها هذه البلدان.
 - الكثير من التشريعات لم تنص على ربط بين الإعفاءات الضريبية وحجم الصادرات الذي يفترض أن يحققه المستثمر الأجنبي، بل نصت صراحة على نسب ثابتة في جميع الحالات
 - وللإشارة فان جميع العوائق المذكورة تتفاوت بدرجة كبيرة بين البلدان النامية وحتى داخل البلد الواحد.
- وهناك بعض المقترحات التي يمكن تبنيتها في الدول النامية لتحسين وترشيد مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه الدول وتتمثل هذه المقترحات في:
- تنويع أشكال الاستثمار الأجنبي المعمول أو المسموح بها في الدول النامية المضيفة، حيث يعتبر ضرورة ملحة في الوقت الحالي لجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ، وزيادة تنوع العوائد الممكن تحقيقها، فالتنوع ضروري نظرا لتباين تفضيلات المستثمرين الأجانب ، ومن أجل تحقيق التميز بين دولة وأخرى من خلال المحفزات المقدمة.
 - إتباع سياسات استثمارية تستهدف تحقيق منافع محددة بالذات من وراء الاستثمارات الأجنبية بحيث يمكن للدول المضيفة الاهتمام بتحقيق منافع معينة من وراء

¹ - دهبنة هناء، مرجع سابق، ص ص 31-32.

- الاستثمارات الأجنبية كالاهتمام بالمشروعات الموجهة للتصدير أو المشروعات الموجهة لإحلال الواردات لتحسين ميزان المدفوعات.
- وضع ضوابط وسياسات خاصة بتوحيد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها النسبية.
- تدخل الحكومات المضيفة في السياسات والتسهيلات الضرورية لتشجيع عملية جذب الاستثمارات الأجنبية وتنفيذ الأنشطة المرتبطة بها ، كالسماح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في الصناعات الإستراتيجية والثقيلة والسماح بالتملك الكامل للمشروعات وغيرها، من التسهيلات المحبذة للمستثمرين.
- تنويع طرق وأساليب ترويج المشروعات الاستثمارية داخل وخارج البلاد وتوفير كافة المعلومات والبيانات الإحصائية اللازمة لتعريف المستثمر الأجنبي بالسوق الوطني.¹

المبحث الرابع: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار

ويعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة .

المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثماري

الفرع الأول: مفهوم المناخ الاستثماري

¹ - دهينة هناء ،مرجع سابق،ص ص 32-33.

هناك أكثر من تعريف للمناخ الاستثماري، حيث يرى الاقتصاديون أنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص-الوطني والأجنبي- أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث أن تهيئة هذه البيئة تعد شرطاً ضرورياً لجذب الاستثمارات"¹.

- كما عرف المناخ الاستثماري بأنه: "مجموعة الظروف والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر ويتكاثر هذا المناخ بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة في البلد المعني لما لهذه العوامل من تأثير كبير كونها تشكل وحدة متداخلة لا يمكن التقليل من شأنها"².
- يقصد بالمناخ الاستثماري: "مجملة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجيهات حركة رؤوس الأموال ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً".
- ويقصد به أيضاً: "مجملة الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، وتشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية والاقتصادية وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية"³.

الفرع الثاني: محددات مناخ الاستثمار

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية وإقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

أولاً: المحددات السياسية والقانونية والتشريعية:

1. المحددات السياسية: إن مدى إستقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغييرات السياسية التي من الممكن حدوثها والتدخل الحكومي النشط في العمليات الإقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الإعتبار عند إتخاذ قرارات الإستثمار، كما تشير إلى ذلك تقارير لجان البنك الدولي والدراسات المتخصصة في هذا المجال، فالإستقرار السياسي في البلد المضيف محدد هام في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، لأن وجود نظام ديمقراطي يحترم الإرادة الشعبية وعدم وجود

- علي لطفي، مرجع سابق، ص 17.

²- زغدلو فريدة، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر -1990/2014-، مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص 52.

³- بن داودية وهيبية، واقع وأفاق تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة -1995/2004- مع التركيز على الجزائر مصر المغرب تونس، مذكرة ماجستير، -غير منشورة-، جامعة الشلف، الجزائر، 2005/2004، ص

صراعات داخلية على السلطة كلها محددات تشجع على جذب وإستقرار الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. البيئة القانونية والتشريعية

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة ل ضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.

ثانياً: المحددات الاقتصادية

تتمثل هذه العوامل خاصة فيما هو موفر في الدول المضيفة من حجم السوق، مدى وفرة الموارد الطبيعية والبشرية وكفاءتها وأثمانها، ومدى ثبات سعر الصرف ويمكن توضيح هذه العوامل من خلال ما يلي :

1. وفرة الموارد المرتبطة بموقع الاستثمار: ويقصد به وفرة المواد الأولية الضرورية

في مختلف الميادين، مع ضمان مصادر التمويل كما هو الحال في القطاع الاستخراجي ، كالبترول والمعادن، ما يعني توفر المناخ الطبيعي المساعد والمشجع للاستثمار.

2. بنية أساسية مناسبة: حيث أن عناصر البنية الأساسية كالنقل والاتصالات، تعد من

العوامل الاقتصادية الهامة في جذب هذا النوع من الاستثمار للدول المضيفة، إذ تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر، كما أن خطوط النقل الحديثة بأنواعها تسهل عملية الوصول داخل الدولة المضيفة أو العالم الخارجي، وتساهم وسائل الاتصال الحديثة ذات الكفاءة العالية في تسهيل وتسريع عمليات تبادل المعلومات والبيانات بين الفروع والمركز للاستثمارات الأجنبية، خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

3. حجم السوق واحتمالات النمو: حيث يعد حجم السوق واحتمالات نموه من العوامل

الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، حجم السوق المحلي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يعتبر مؤشر للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشراً للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالات نموه المستقبلية كما أن أسواق المنافسة الحرة تجلب استثمارات أجنبية أكثر مما تجلبه الأسواق ذات تنظيمات إدارية.

4. سياسات اقتصادية كلية مستقرة: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالعوامل المتعلقة بالأداء الاقتصادي الكلي كالتضخم، سعر الصرف، السياسة المالية والنقدية وغيرها، فوجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار، وتتمتع بالاستقرار والثبات تعمل على تشجيع الاستثمار وتحقيق هذه البيئة يتم من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم، عجز الموازنة وتقليل العجز التجاري .

5. درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يقصد المستثمر الأجنبي الاقتصاديات المفتوحة، لما تضمنه من عدم وجود أية قيود على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج.¹

6. رخص العمالة في الدول النامية: هو دافع من دوافع تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول، عوض الأجور الباهظة التي تتطلبها الأيدي العاملة في البلدان الأصلية لهذه الشركات، وبالتالي الاستفادة من فارق الأجور والتكاليف.

ثالثا: البيئة الإدارية

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.²

المطلب الثاني: السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر النظام الضريبي من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي، ذلك أنه يراعي الجانب الضريبي ويهتم به كثيرا قبل المباشرة في المشروع الاستثماري. وربما هذا ما يدفعه إلى البحث عن الأنظمة الضريبية الأكثر ملائمة بين الدول المنفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك فالسياسة الضريبية المطبقة في دولة ما تحتل مكانة هامة في مناخ الاستثمار .

الفرع الأول: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والضريبة

لقد تمكن العالم الاقتصادي لافر من تلخيص ظاهرة اقتصادية هامة تنشأ عن الضريبة في شكل منحني عرف بمنحني لافر، مفاده ان الضريبة تقتل الضريبة، إذ نشير على أن ارتفاع معدل الضريبة يتمخض عنه ارتفاع الحصيللة الضريبية، وبذلك نستطيع أن نقول ان المستثمر -كمول ضريبي- ينظر إلى الضريبة بشكل حذر فكلما ارتفع العبء الضريبي

¹ - دهينة هناء، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستر - غير منشورة -، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2010/ 2011، ص

ص 17-18 .

- صياد شهيناز، مرجع سابق، ص ص 14-15.

كلما عزف عن الاستثمار، ذلك أن جزءا كبيرا من الثروة المحققة من طرف المستثمر ستذهب إلى الدولة فيما يترك له جزء قليل ليتصرف به. هذا ما يدفعنا إلى القول أن التحفيز الضريبي سيلعب دورا هاما في التأثير على القرار الاستثماري.

1/ أثر الضريبة على عائد الاستثمار: يعتبر إنشاء مشروع استثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد القومي، ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة به. ويعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في الظروف الداخلية للمشروع، وبالتالي يجب فحص واختبار هذه العلاقة بشكل منتظم ودوري بحيث تصبح جزءا أساسيا لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحلها. لذلك يجب على المستثمر الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية. إذ أن تغير معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، هذا الذي يجعل المستثمر حساسا للتغيرات التي تطرأ على المناخ الضريبي.

2/ موقع الضريبة ضمن مناخ الاستثمار: كما وضحنا سابقا، فإن المناخ الضريبي يلعب دورا هاما في التأثير على مناخ الاستثمار، إذ أن المستثمر الأجنبي يحاول دائما أن يجد دولا أقل ضغطا ضريبيا مقارنة مع باقي دول العالم، لذلك تسعى العديد من الدول في إطار إصلاحها لأنظمتها الضريبية إلى تخفيف الضغط الضريبي بما يحفز الاستثمار خاصة بالدول المتقدمة.، والشكل التالي يوضح موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار وذلك بالإشارة إلى أهم العناصر المكونة لهذا المناخ:¹

الشكل رقم (04): موقع الضرائب ضمن مناخ الاستثمار



المصدر: بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير - غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/2007، ص139.

¹ - بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص ص 136-138.

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن الضرائب تحتل موقعا أساسيا ضمن مكونات مناخ الاستثمار، كما أنها تشكل عاملا مهما من العوامل المتحكمة في تدفق الاستثمارات الأجنبية، وذلك تبعا لمستوى الإخضاع الضريبي من جهة والحوافز الضريبية من جهة أخرى. هذا الدافع يجعل العديد من الدول التي تسعى إلى استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاعتماد على الحوافز الضريبية في ذلك.

وبذلك نجد أن النظام الضريبي يلعب دورا مهما في القرار الاستثماري-خاصة بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي-، فكلما انخفض العبء الضريبي الذي يتحمله المستثمر الأجنبي كلما ساعد على تدفق هذا النوع من الاستثمار. كما أن عدم وضوح النظام الضريبي يعتبر من معوقات تدفق الاستثمار الأجنبي-حتى ولو حمل هذا النظام حوافز ضريبية مغرية- لأن المستثمر لا يستطيع تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له.¹

الفرع الثاني: أثر السياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية

تحتل السياسة الضريبية المطبقة في الدولة المضيئة مكانة هامة في مناخ الاستثمار، حيث يأخذ المستثمر الأجنبي بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسة الضريبية، ومن ثم فإن السياسة الضريبية يمكنها أن تؤثر بشكل فعال في تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو البلدان النامية، فقد تحدث هذه السياسة آثارا سلبية أو إيجابية، تضيق أو توسع من مدى انسياب الاستثمارات الأجنبية.

أولا: الآثار الإيجابية للسياسة الضريبية على الاستثمارات الأجنبية

للسياسة الضريبية آثار إيجابية على الاستثمارات الأجنبية من شأنها أن تسهل وتشجع تدفق هذه الاستثمارات ويتم من خلال الأعباء الضريبية المفروضة على هذه الاستثمارات بما تقدمه لها من حوافز ومزايا وإعفاءات ضريبية.

1. الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية

أ. مفهوم الحوافز الضريبية:

- الحوافز الضريبية يقصد بها إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز.²
- هو إجراء خاص وغير إجباري ضمن سياسة إقتصادية، تستهدف الحصول من الأعران الإقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الإستثمار

¹ - بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص ص 139-140.

² - لصايرة هشام، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2017، ص 63.

- في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو إمتيازات معينة.¹
- نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد، بالإضافة إلى زيادة الدخل القومي نتيجة القيام بمشروعات جديدة.
 - وتعرف أيضا بأنها أسلوب يدخل ضمن السياسة المالية للدولة تستخدمها من أجل جذب استثمارات معينة وجعلها في أماكن معينة تتماشى مع سياستها الكلية.²
 - ب. أهداف السياسة الضريبية: أنه سعيًا من جانب الدول النامية لتشجيع المستثمرين الأجانب والوطنيين ومن ثم مشروعات الاستثمار في مختلف الأوجه النشاط لخدمة أغراض التنمية تقدم الكثير من أنواع الحوافز الضريبية لهؤلاء المستثمرين بغرض تحقيق الأهداف والتي أهمها:
 - تشجيع المستثمرين على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد أو استمرار القائم منها وتوسيعه.
 - جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الاستثمارات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية وذات التكنولوجيا المتقدمة، مما يترتب عليه زيادة المهارات الفنية للعمال الوطنيين، والحد من مشكلة البطالة.
 - تشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على التوجه نحو القطاع الصناعي خاصة الصناعات التصديرية لزيادة الصادرات الصناعية تامة الصنع.
 - تهيئة المناخ المناسب والمشجع للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الشاملة.³
 - الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كالاستهلاك غير الضروري أو قد تكون السلع منافية للعادات والتقاليد في هذا الصدد تلعب الدولة من خلال الضرائب دورا هاما للحد من شرائها.
 - تعبئة المدخرات وتغيير نمط الاستثمار فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من

الأنواع الأخرى.¹

1 - زوبير عياش،سمية عبابسة،دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد الرابع،لم يذكر بلد النشر،ديسمبر2015،ص164.

2 - محمود جمام،أميرة دباش،دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية،العدد الرابع، أم البواقي،ديسمبر2015،ص189.

- لبصايرة هشام، مرجع سابق،صص64-65.³

ج. أشكال الحوافز الضريبية

ج.1. المعدلات التمييزية: يقصد بها تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاجتماعية، فتزداد المعدلات تدريجياً كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح.²

ج.2. الإعفاء الضريبي: نعني بالإعفاء الضريبي عدم فرض الضريبة على دخل معين، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم وذلك ضمن القانون، وتلجأ الدولة إلى هذا الأمر لاعتبارات تقدرها بنفسها وبما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. بل وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، ويكون الإعفاء إما دائماً أو مؤقتاً.

➤ **الإعفاء الدائم:** هي تلك التسهيلات الدائمة، التي تؤدي إلى إنعاش الاقتصاد، وإحداث تغييرات في المجتمع من حيث رفع مستوى المعيشي وحتى الثقافي، أي أن الدولة تمنح هذا الإعفاء الدائم لنشاطات محددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية.

- الإعفاءات ذات الطابع الاجتماعي:

تخص هذه الإعفاءات بعض الفئات الاجتماعية المحرومة، كالمعوقين وأصحاب الدخل الضعيف، وهذا من أجل تحسين مستواهم المعيشي من خلال تطوير أنشطتهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية، وأمثلة ذلك إعفاء بعض القطاعات الفلاحية من الضرائب (الشركات الفلاحية للاحتياط والمساعدة، القروض التعاونية،...)، كما يستفيد الأشخاص الذين لا يتعدى دخلهم الصافي الإجمالي مبلغ 60.000 دج من إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الإجمالي.

- الإعفاءات ذات الطابع الاقتصادي:

يخص هذا الإعفاء الدائم بعض الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية، التي تكتسي أهمية كبيرة في برنامج التنمية، ذلك أن إعفاء المستثمرين من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية وكذلك الرسم على النشاط الصناعي، من شأنه أن يشجع المستثمرين.

- الإعفاءات ذات الطابع الثقافي:

نتيجة للتحويلات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، تلجأ معظم الدول لمواكبة هذا التطور، وذلك بمنح الإعفاءات الدائمة للنشاطات العلمية والثقافية، بغرض تشجيع البحث العلمي،

¹ - عطوي سميرة، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر - إشارة على تجارب دولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، لم يذكر بلد النشر، ديسمبر 2015، ص 137.
² - محمود جمام، أميرة دباش، مرجع سابق، ص 190.

لأن التطور لا يحدث بدون، كما أن الهدف الأساسي من هذا الإعفاء هو تهيئة الذهنيات حتى تتماشى مع التغييرات الحاصلة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

➤ **الإعفاء المؤقت:** ويسمى أيضا بالعطلة الضريبية، Tax Holiday ويستمر هذا الإعفاء مدة معينة من حياة المشروع، وهي تتراوح عادة بين ثلاثة إلى عشر سنوات، كما أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار. غير أن للإعفاء الضريبي العديد من العيوب من بينها:

- مشكلة تحديد تاريخ بدء الإعفاء الضريبي.
- يعتبر الإعفاء الضريبي حافز ضعيف لأغلبية المشروعات التي عادة ما تحقق أرباحا ضئيلة أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط.
- بالإضافة إلى الكيفية التي يتم من خلالها حساب أقساط الاهتلاك بعد انتهاء فترة الإعفاء الضريبي.¹

ج.3. نظام الإهلاك: يعتبر الإهلاك مسألة ضريبية بالنظر إلى تأثيره المباشر على النتيجة من خلال حساب القسط السنوي للإهلاك، ويتوقف هذا الأخير حسب نظام الإهلاك المطبق، فكلما كان قسط الإهلاك كبير كلما كانت الضرائب المفروضة على المؤسسة أقل.²

ج.4. إمكانية ترحيل الخسائر إلى سنوات لاحقة: تعبر هذه التقنية إحدى الوسائل الهامة التي عن طريقها يتم امتصاص الآثار السلبية للضرائب من جهة، وتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة من جهة أخرى، ويكون ترحيل الخسائر عن طريق خصمها من الأرباح وتحميلها إلى سنوات لاحقة باعتبار الربح هو المصدر الأول لتشجيع وإعادة استثمار وتنمية هذا المورد الذاتي.³

2. مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يثار جدل كبير حول مسألة ما إذا كانت الحوافز الضريبية، تعتبر كأداة فعالة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من عدمه، وكما ذكرنا سلفا إذا كان للحوافز الضريبية دورا في تعظيم الأرباح فهل هذا كافي لأن تكون عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهذا ماسيتم توضيحه فيما يلي:

¹ - حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة-حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة اكياس التغليف POLYBEN -، مذكرة مقدمة ماجستير-غير منشورة-، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006/2005، صص 51-52.

² - زوبير عياش، سمية عباسية، مرجع سابق، ص 167.

³ - الوافي حمزة، خلف الله زكريا، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، جامعة أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2015، ص 240.

ذهبت العديد من الدراسات مثل هيلينر 1973، ويلييس 1986، ورولف 1993، إلى إعطاء حوافز الاستثمار التي توفرها الدولة المضيفة إهتمام أكبر، وأهم أشكال حوافز الاستثمار تتمثل في الحوافز الضريبية.

ولكن خلال المناقشات والمفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI) و التي جرى الإعداد لها في إطار أعمال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، أبدى بعض الخبراء تشككهم حول مدى فعالية الحوافز الضريبية كعنصر مؤثر في القرارات طويلة الأجل للشركات المتعددة الجنسيات، وكذا انتقاد بعض المنظمات الدولية وأعضاء OECD المغالات في منح الإعفاءات والحوافز الضريبية وأنها تعتبر إهدار للموارد المالية للحكومات، بالإضافة إلى أن الحوافز تعطي ميزة للدول الغنية التي تستطيع تقديمها، وعلى الجانب الآخر فقد طالبت بعض الدول والتي دعيت لحضور المناقشات بضرورة الحوافز وذلك لتعويض ارتفاع درجة المخاطر في الدول خارج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

كذلك فإن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها وتعط ثمارها فكثيرا ماتنطوي التشريعات الضريبية على تفضيل المستثمرين الجدد، بالإضافة إلى أن الإعفاءات الضريبية غالبا ما تمنح عن طريق إجراءات إدارية معقدة تشجع على الفساد الإداري و، بالتالي فإن دور الإعفاءات الضريبية كمخفف للتكاليف ومعظم للعوائد لا يعود له أي مفعول باعتبار أن الفساد الإداري يمثل أعباء إضافية بالنسبة للمستثمر.

هذا وتوصلت العديد من الدراسات إلى أن أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية ومنها:

- دراسة **Lim (1983)**: ولقد اكتشف تواجد علاقة عكسية بين الحوافز المالية (ومن ضمنها الحوافز الضريبية) وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
- دراسة **Shah,Toye (1978)**: وهي نفس النتيجة التي توصل إليها، **Lim** وبرر ذلك بأن العلاقة العكسية هي نتيجة التعويض الوهمي الذي يمارس تأثيره عندما تحاول الدول المضيفة استخدام الحوافز للتغطية على نقص الموارد والتنمية الاقتصادية.
- إن دراسة **Shah,Toye (1978)** توصلت إلى أن الحوافز الضريبية لا تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن الدول المضيفة تستعملها كستار لتغطية عوامل أخرى لها دور أكبر في قرار الاستثمار.

كذلك فإن الحوافز الضريبية في تقديرنا الخاص قد فقدت الكثير من أهميتها وهذا راجع لإعتبارها شيء مفروغ منه، فهذه الحوافز مطبقة في كافة دول العالم بدون إستثناء وهي بهذا الشكل شيء متوفر وليس نادر وكمثال على ذلك ليست كل الدول تملك حجم سوق كبير، لكن

كل الدول تطبق نظام للحوافز الضريبية. ولكن لا يعني هذا عدم الإهتمام بتقديم الحوافز الضريبية، فهي تعمل في جو من التفاعل بينها وببقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسية، وهي بهذا الشكل لا تلعب دورا حاسما في إتخاذ قرار الاستثمار في دولة ما ولكنها مكملة له.¹

ثانيا: الآثار السلبية للسياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي

قد تحدث السياسة الضريبية أثارا سلبية يكون من نتائجها إجمام الاستثمارات الأجنبية عن التوجه على البلدان النامية، نظرا لما تشكله هذه الآثار من تضيق لفرص الاستثمار، أو من انخفاض العائد المتوقع من استغلال رأس المال في البلد المضيف.

1. الازدواج الضريبي

أ. تعريف الازدواج الضريبي: ويقصد به فرض نفس الضريبة (أو ضريبة مماثلة لها في النوع كالطبيعة) أكثر من مرة على نفس الشخص وعلى نفس المادة وعن ذات المدة المستحقة عنها الضريبة. ولكي يتحقق الازدواج الضريبي يجب تحقق عناصر أربعة:

- وحدة الشخص المكلف بالضريبة.
- وحدة الوعاء الخاضع للضريبة.
- وحدة المال الخاضع للضريبة.
- وحدة المدة التي تدفع عنها الضريبة.

ب. أثر الازدواج الضريبي على الاستثمار الأجنبي: من وجهة النظر القانونية يعتبر الازدواج الضريبي عملا مشروعا كونه يستمد مشروعيته من السيادة التي تتمتع بها كل دولة على مواطنيها، وعل الأجانب المقيمين فيها إلا انه يمثل عائقا مهما أمام استقطاب الاستثمار الأجنبي كالتجارة الدولية بشكل عام، كونه يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل ورأس المال وإلى زيادة تكاليف الاستثمار، ومن ثم إلى تقليص العائد المتوقع له والذي كان يأمل المستثمر الأجنبي في تحقيقه، الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى عزوف المستثمر الأجنبي من دخول هذه الدولة.

2. التمييز في فرض الضريبة: يعتبر التشريع الضريبي مظهرا من المظاهر السيادية للدولة، فبالتالي يحق لها ان تفرض الضرائب بأنواعها المختلفة وبالمعدلات التي تراها مناسبة على مواطنيها، والأجانب المتوطنين في أراضيها، كما يحق لها فرض ضرائب على الأجانب تفوق تلك المفروضة على المواطنين، وأن كان هذا الإجراء عملا مشروعا من الناحية القانونية إلا أنه يعوق تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الدولة المستقبلة، ذلك أن

¹ - طالبي محمد، مرجع سابق، ص ص318-319.

معدلات الضرائب المرتفعة يترتب عليها رفع أثمان المنتجات، ومن ثم تخفيض الاستهلاك المحلي والأجنبي أمام تلك المنتجات.¹

إلا أن التمييز في فرض الضرائب قد يكون أداة مهمة في توجيه الاستثمار الأجنبي نحو متطلبات التنمية الاقتصادية، بحيث يمكن للدولة أن تعفي من الضرائب المشاريع التي تريد تشجيعها أو تخفض معدل الضرائب عليها، كما يمكن أن تفرض ضرائب عالية على الاستثمارات غير المرغوب فيها.

3. **الأعباء الضريبية المبالغ فيها:** العبء الضريبي هو مدى وطأة و ثقل الضرائب على الممول أو على الأوضاع الاقتصادية السائدة.

ولا شك أن المبالغة في الأعباء الضريبية تعد من أهم عوائق انسياب الاستثمارات الأجنبية إذ أن من شأنها أن تنقض مباشرة العائد الذي يمكن أن يحصل عليه المستثمر الأجنبي وهو الهدف الأول الذي من أجله انتقل لاستثمار أمواله في الخارج، فالمستثمر الأجنبي يوازن بين استثمار أمواله في بلاده وبين استثمارها في الخارج على ضوء ما ينتجه هذا الاستثمار من إيراد، فإن كان العائد في الخارج يفوق ما يتوقعه من عائد في بلاده اتجه إلى الخارج، والعكس صحيح.

وعلى ذلك إذا رأى المستثمر الأجنبي أن العائد الذي يحصل سوف يخضع لعبء ضريبي مبالغ فيه بحيث لا يتناسب المتبقي منه مع المخاطر التجارية الأخرى للاستثمار، فإن النتيجة هي هروبه إلى بلد آخر يقل فيه العبء الضريبي وهكذا كلما زاد العبء الضريبي كلما قل انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

4. **عدم استقرار النظام الضريبي:** يقصد بعدم استقرار النظام الضريبي إدخال تعديلات كثيرة بين الحين والآخر على التشريعات² التي تنظم فرض الضريبة، هذه التعديلات الكثيرة من شأنها أن تؤدي ولو عن طريق غير مباشر إلى الانحراف عن العدالة، التي هي من القواعد الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي نظام ضريبي حديث، ذلك أن كثرة التعديلات تجعل الممولين وخاصة في الدول التي لا تزال حديثة بالنظم الضريبية لا يستطيعون أن يلاحقوا هذه التشريعات، ولا يستطيعون بالتالي أن يفهموها مما يدفعهم إلى التهرب منها، وهذا التهرب يدفعهم إلى عدم المساواة بين الممولين.

- لبصايرة هشام، مرجع سابق، ص 78.¹

- لبصايرة هشام، مرجع سابق، ص 79-81.²

خلاصة الفصل

بعد استعراضنا لمختلف المفاهيم الأساسية حول الاستثمار، والنظريات المفسرة له، أصبح من الواضح الآن أن الاستثمار يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الكبرى، له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة عالمية وذلك بسبب الزيادة الكبيرة التي شهدتها في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم مما يبرز أهميته من خلال المساهمة في خلق الفرص الاستثمارية الجديدة في البلدان النامية، ولكن تحركات الاستثمار يتحكم فيها المناخ الاستثماري في تلك الدول من التشجيع الفعال وخلق فرص استثمارية مستمرة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الوسائل التي تمكن الدول المضيفة وخاصة النامية منها من حصولها على التكنولوجيا الحديثة والتحسين من مستوى أدائها الصناعي، ألا أن هذه الدول تملك العديد من الإمكانيات غير المستغلة بطريقة فعالة لاعتقادها أنها دول ضعيفة وبالتالي عدم إمكانيتها الدخول في المنافسة على المستوى الدولي.

الفصل الثالث :

فعالية السياسة المالية في السعودية في
إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث: فعالية السياسة المالية في السعودية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد: تمثل السياسة المالية لأي دولة البرامج التي تستخدم فيها الدولة الإيرادات العامة لتمويل البرامج الاتفاقية بهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة وصولاً لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة كالعمالة والاستقرار والنمو وعدالة التوزيع الدخل وغيرها. إن تحقيق السياسة المالية لما سبق من أهداف يعني رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع وتجنب تقلب النشاط الاقتصادي بين الكساد من ناحية والتضخم من ناحية أخرى مما يؤثر ايجابياً على المستويين الفردي والوطني. وان كانت السياسة المالية تتضمن الضرائب والإنفاق العام، فإن المملكة العربية السعودية اعتمدت أساساً على الإنفاق العام دون الضرائب، وذلك بسبب أن الضرائب تشكل جزءاً هامشياً في موازنة المملكة وان الإنفاق العام هو المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي ويتم تمويله من إيرادات النفط.

والاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطوراً كبيراً، نظراً للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل، بالإضافة إلى إدخال التقنية المتقدمة والإلمام بها من جهة، ومن جهة أخرى ظهور الحاجة إليه من طرف الدول النامية ناهيك عن الدول المتقدمة للاستفادة من تلك المزايا التي يتمتع بها. ومن أجل الظفر بهذه المزايا، تحاول العديد من الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات المالية والتمويلية لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. ولا شك أن التجربة السعودية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر جديرة بالدراسة، وجاءت هذه الدراسة لإزاحة اللثام عن هذه التجربة.

و على هذا الأساس نتناول في هذا الفصل المتكون من ثلاثة مباحث النقاط التالية:

- المبحث الأول: أدوات السياسة المالية في السعودية
- المبحث الثاني: آثار السياسة المالية على مناخ الاستثمار في السعودية
- المبحث الثالث: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية في السعودية

تهدف السياسة المالية في المملكة إلى تقوية وضع المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتهدف إلى الوصول إلى ميزانية متوازنة بحلول 2020 وفقاً لتوجهات رؤية

المملكة 2030 وبرامجها التي منها برنامج التحول الوطني 2020 للجهات الحكومية المختلفة وبما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتدفق الاستثمارات الأجنبية وتعزيز نمو القطاع الخاص، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي للدولة على الأنشطة الاقتصادية كافة وذلك من خلال ما تقدمه الحكومة من دعم للمواد الاستهلاكية والاستثمار والخدمات العامة من جهة وما تقدمه من قروض وإعانات للمواطنين من جهة أخرى وتعد عائدات النفط المصدر الرئيسي للدخل في اقتصاديات المملكة وفي ظل الملكية العامة للنفط استخراجاً وتكريراً وتوزيعاً أصبح للإنفاق الحكومي في المملكة دور أساسي في حقن هذه العائدات في جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم في قيادة النشاط الاقتصادي بأكمله. لذا فإن من المتوقع أن يكون هناك تأثير كبير ومباشر لمستوى عائدات النفط وما يطرأ عليها من تقلبات في الأسواق العالمية على مستوى الإنفاق العام والأداء الكلي للاقتصاد.¹

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في السعودية

نما اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرين، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط، والتركيز العالي على القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتنفيذ عدد من المبادرات الإصلاحية الوطنية. ونجم عن ارتفاع أسعار النفط وإنتاج النفط خلال السنوات القليلة الماضية فائضاً خارجياً ومالياً كبيراً وانخفض الدين الحكومي إلى مستويات أدنى. وتعتبر المملكة العربية السعودية ثاني أكبر منتج للنفط الخام في العالم، بإجمالي إنتاج بلغ أكثر من 9.7 مليون برميل يومياً في عام 2014 وهو ما يمثل أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية العالمية الفائضة. ويعتمد الاقتصاد على قطاع النفط بشكل رئيسي، حيث أن أكثر من 90% من العائدات المالية و80% من عائدات التصدير لديه تأتي من قطاع النفط. على مدى السنوات القليلة الماضية، كانت تصريحات الحكومة الخاصة بالميزانية تركز على تحويل تركيزها من النفط إلى القطاع الخاص، وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير. كما قامت الحكومة السعودية بزيادة الإنفاق على البنية التحتية والتعليم، وقد عملت البرامج الاجتماعية على إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد ودعمت المعايير المعيشية العالية. وتهدف الحكومة السعودية من خلال خطة التنمية العاشرة (2015-2019) إلى تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة، وبالتالي إعادة توجيه الاقتصاد عن الاعتماد على القطاع النفطي. ونتيجة لذلك سيتم التركيز بشكل كبير على تشجيع روح المبادرة وعلى السياسات التي تجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات الصناعة القائمة على المعرفة. وقد كان عام 2014 عاماً بارزاً في التاريخ الاقتصادي للبلاد من حيث

¹ - نجلاء محمد رشيد، السياسة المالية في السعودية، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.aleqt.com/2012/08/05/article_680513.html، لم يذكر تاريخ النشر، أطلع عليه يوم 22/05/2018، الساعة 22:30

التسريع الحاد في إنتاج النفط بغية تعويض انقطاع الإمدادات من ليبيا، ومن ناحية أخرى البرنامج الضخم للتحفيز المالي، الذي اشتمل على صرف راتب شهر إضافي للعاملين في القطاع العام.¹

وتشهد السياسة الاقتصادية للمملكة اليوم الكثير من التغيرات والمنعطفات الفارقة، والتي جاءت تفاصيلها في بيان ميزانية عام 2017 ومن خلال تخصيص برنامج تنفيذي خاص بتحقيق التوازن المالي للمملكة، وتقوم فلسفة هذا البرنامج على تعزيز الإدارة المالية للدولة وإعادة هيكلة الوضع المالي، واستحداث آليات مختلفة لراجعة الإيرادات، والنفقات، والمشاريع، وطريقة اعتمادها. كما تتجه الدولة إلى زيادة وتيرة الإيرادات غير النفطية، حيث نمت في عام 2015 بمعدل 30% وبنحو 20% في عام 2016. ومما يحسب للسياسة المالية الحالية، تبني جملة من التدابير للتخفيف من أثر التغيرات الاقتصادية على كل من المجتمع والقطاع الخاص. وقد تم الإعلان عن برنامج حساب المواطن لرفع كفاءة توجيه المنافع والدعم الحكومي المقدم للمواطن، عوضاً عن الدعم المباشر لمنتجات الطاقة والمياه، حيث سيتم إعادة توزيع الدعم لمستحقيه الفعليين من خلال صرف بدلات نقدية للأسر المؤهلة عبر حوالات مصرفية. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي البدلات للبرنامج بحلول عام 2020 ما بين 60 إلى 70 مليار ريال.

* وبذلك يمكن تلخيص المحاور التي تقوم عليها السياسة المالية للدولة في المرحلة القادمة على النحو التالي:

- تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية.
- تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، مع تركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر استراتيجية.
- إلغاء الإعانات غير الموجهة، وتمكين المواطنين من الاستهلاك بكفاءة ومسؤولية.
- استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص.

ومن أهم ميزات هذه السياسة الجديدة، شفافيتها في رسم خارطة طريق الإصلاحات المالية، ووضعها في جدول زمني. ومن ضمن ما تتم مراجعته، طريقة إعداد الميزانية في المملكة حيث اعتمد في ميزانية 2017 إطار متوسط للميزانية للأعوام الخمسة القادمة. ويمتاز هذا النوع من الميزانيات بوضع سقف مالي للإنفاق على مدار الخمس سنوات القادمة. بالإضافة إلى تحديد الأولويات التنموية التي سيتم الإنفاق عليها في الأعوام القادمة، لتشمل قطاعات:

- بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، غرفة جدة، السعودية، 1943، ص 9

التعليم والصحة والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والكهرباء والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي.¹

و خلال السنوات الماضية اعتمدت المملكة العربية السعودية على مصادر الدخل النفطية للإنفاق والدفع باتجاه التنمية. مما خلق ارتباطا وثيقا بين قدرة المملكة الإنفاقية ومستويات أسعار النفط.

* وفي عام 1992-1994: في الفترة التي تلت حرب الخليج تناقص الإنفاق الحكومي بما يقارب 30% نتيجة تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة وبالتالي تراجعت الإيرادات الحكومية بما يقارب 25%.

* وفي عام 1997-1999: تهاوت أسعار النفط مجددا خلال هذه الفترة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية بشكل أدى إلى خفض النفقات واتخاذ إجراءات تقشفية.

* وفي عام 2002-2014: نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة وسعي المملكة الحثيث للدفع باتجاه وتيرة متسارعة للتنمية استمرت الميزانيات المتتالية بالتوسع في الإنفاق حيث ارتفعت إيرادات الدولة من 234 مليار ريال في عام 2002 إلى 1.1 ترليون ريال في عام 2014 مثلت الإيرادات النفطية من مجملها 88% تخلل هذه الفترة ارتفاع في مستوى الفوائض من الميزانية وبالتالي مستوى الاحتياطي العام كذلك. كما انخفضت ديون الدولة إلى أقل مستوياتها.²

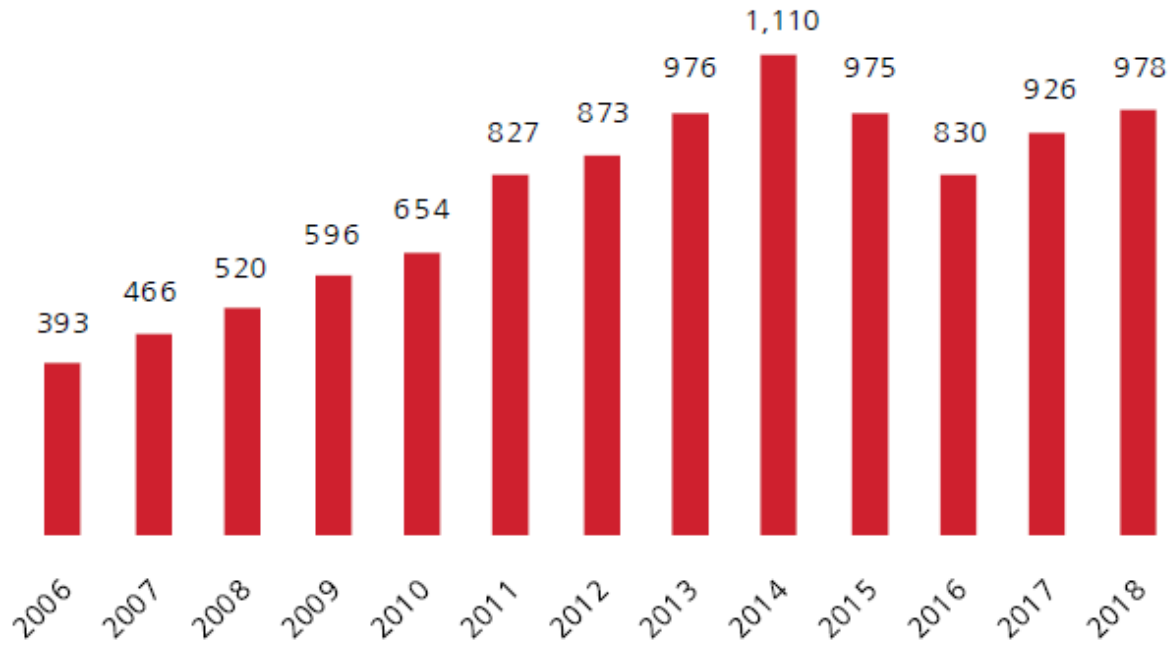
الفرع الأول: تطور الإنفاق العام في مختلف قطاعات الاقتصاد السعودية

وفقا لبيان الميزانية، من المتوقع أن تبلغ المصروفات الفعلية نحو 926 مليار ريال بارتفاع 11.6% عن مستواها في عام 2016 البالغ 830 مليار ريال، فيما ارتفعت بنسبة 4% عن المصروفات المخطط لها في الميزانية عند بداية العام. وعزى البيان هذا ارتفاع إلى بند تعويضات العاملين حيث تم إعادة البت والحوافز المالية للعاملين في الدولة في شهر أبريل الماضي بعد أن تم وقفها في سبتمبر 2016، فضلا عن ذلك تم صرف تلك المزايا بأثر

- خالد، سياسات الإنفاق الاجتماعي وضرائب الاستهلاك، ورقة سياسات، السعودية، 2017م، ص ص5-6¹
- لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، السعودية، 2018، ص ص7.²

رجعي، من جهة أخرى، فقد ساهم في ارتفاع الإنفاق العام إضافة اعتمادات لبعض المشاريع والبرامج والتزام بسداد مستحقات الموردين والمقاولين من القطاع الخاص خلال 60 يوماً فضلاً عن زيادة الصرف على تعويضات نزع الملكية لمشروع توسعة الحرم النبوي الشريف. كما زاد الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنحو 20.4% والإنفاق الرأسمالي بنحو 3.6%، وذلك على الرغم من انخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنسبة 11.7% عن المقدر في الميزانية¹.

الشكل رقم(05): تطور الإنفاق العام 2018/2006



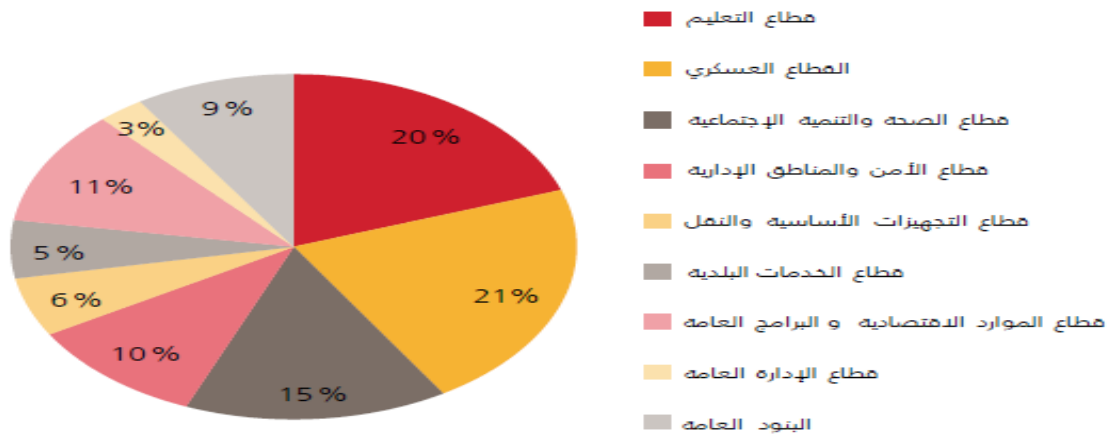
المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص3.

من خلال الشكل رقم () نلاحظ ارتفاع الإنفاق العام من سنة لأخرى حيث كان الإنفاق في تزايد مستمر وذلك خلال عام 2006 إلى غاية عام 2014 فشهد هذا العام ارتفاع كبير في الإنفاق العام الذي بلغ حوالي 1,110% وبعد هذا العام شهدت السنوات الباقية تذبذب مستمر ابتداء من عام 2015 إلى غاية عام 2018.

الشكل رقم(06): المصروفات المقدره لعام 2018 حسب القطاع

¹ - البلاد المالية، الميزانية العامة للملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص3.

المصروفات المقدرة لعام 2018 حسب القطاع



المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص5.

في حين قدرت المصروفات العامة للسنة المالية 2018 عند 978 مليار ريال، أي بزيادة 5.6% عن المصروفات المتوقعة لعام 2017 التي بلغت 926 مليار ريال. وتعتبر الميزانية الحالية هي الأعلى في تاريخ المملكة، كما يعكس هذا التوسع في الانفاق رغبة الحكومة في دعم الأداء الاقتصادي على الرغم من تزامن ذلك مع أسعار نفط منخفضة مقارنة بسنوات سابقة. فيما يتعلق ببند الانفاق الرئيسية، يأتي في المقدمة بند القطاع العسكري بمصروفات مقدرة بحدود 210 مليار ريال (21% من إجمالي المصروفات)، بينما يأتي ثانيًا قطاع التعليم بمبلغ 192 مليار ريال (20% من إجمالي المصروفات)، ثم قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بنحو 47 مليار ريال (15% من إجمالي المصروفات)، ثم قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة بمبلغ 105 مليار ريال (11% من إجمالي المصروفات المقدرة) وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برامج تحقيق رؤية المملكة 2030. ومن ضمن هذه المبادرات بدء تنفيذ برنامج حساب المواطن وكذلك برنامج تصحيح أسعار الطاقة¹.

الجدول رقم(02): المصروفات المقدرة حسب القطاع

¹ - البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، مرجع سابق، ص5.

التغير	2018	2017	المصروفات المقدرة حسب القطاع (مليار ريال)
%13.3-	26	30	قطاع الإدارة العامة
%6.3-	210	224	القطاع العسكري
%8.2-	101	110	قطاع الأمن والمناطق الإدارية
%8.2	53	49	قطاع الخدمات البلدية
%15.8-	192	228	قطاع التعليم
%10.5	147	133	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية
%169.2	105	39	قطاع الموارد الاقتصادية والبرامج العامة
%86.2	54	29	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل
%4.7	89	85	البنود العامة
%5.6	978	926	الإجمالي

المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص5.

يتضح من الجدول رقم (07) أن معظم القطاعات ما بين العامين 2017 و 2018 في تحسن وارتفاع ما بين العامين

المطلب الثاني: سياسة الإيرادات العامة في السعودية

بما أن نفقات الدولة يكون تمويلها بالإيرادات العامة، وإن ما يتطلبه من تحصيل للإيرادات التي نص عليها نظام إيرادات الدولة وجود حوافز لتحصيل هذه الإيرادات، وذلك لأهمية تحصيل إيرادات الدولة والتي هي مصدر لتمويل النفقات. والقصور في عمليات التحصيل خلال العام قد يؤدي إلى تعطيل إنجاز الأعمال بسبب نقص النقدية اللازمة. حيث أن التطور الذي سبب زيادة النفقات العامة قد أدى إلى تطور نظرية الإيرادات وطرق تحصيلها، وأدى هذا التطوير إلى زيادة حجم الإيرادات. وعليه فقد تضمن نظام إيرادات الدولة على أن تنشأ وحدة إدارية مستقلة للاستثمار وتنمية الإيرادات وتطويرها ومراقبة التحصيل ومتابعته في أي جهة يتطلب عملها ذلك، حيث تضمن النظام منح مكافأة تشجيعية للموظفين وغيرهم الذين عملوا على تحصيل إيرادات الدولة.¹

وقد حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط والنتائج النفطية، وقوة نشاط القطاع الخاص، وزيادة الإنفاق

¹ - عبد العزيز بن عبد الله الزامل، وسائل تحصيل إيرادات الدولة والحوافز الواردة عليها-دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير - غير منشورة-، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2013/2014، ص3.

الحكومي، وتنفيذ عدد من مبادرات الإصلاح المحلي. كذلك أدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي إلى مستويات منخفضة للغاية.

ولا تزال الآفاق الاقتصادية مواتية. غير أن الهبوط الكبير في أسعار النفط منذ صيف 2014 يفرض مخاطر بارزة على الآفاق. ولا يزال اقتصاد المملكة العربية السعودية شديد الاعتماد على الإيرادات النفطية في دعم النمو ورصيد المالية العامة والرصيد الخارجي أكثر من 90% من إيرادات المالية العامة و 80% من إيرادات الصادرات تأتي من بيع النفط. ومن ثم تكتسب التطورات في سوق النفط العالمية أهمية محورية للآفاق الاقتصادية. فانخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً سلبياً مباشراً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، ويرجح أن يؤدي بمرور الوقت إلى تباطؤ النمو.

ويثير اعتماد اقتصاد المملكة العربية السعودية على الإيرادات النفطية اثنين من التحديات الرئيسية أمام صناعات السياسات. فالتحدي الأول هو كيف ينبغي لهم انتهاز أفضل السبل في التعامل مع اعتماد البلاد الكبير حالياً على الإيرادات النفطية وضمان حماية الاقتصاد المحلي إلى أقصى حد ممكن من التقلب في سوق النفط العالمية. والتحدي الثاني هو كيف يمكنهم مساعدة الاقتصاد على تنويع أنشطته حتى يتراجع بمرور الوقت هذا الاعتماد الحالي على الإيرادات النفطية.¹

الفرع الأول: الإيرادات النفطية وغير النفطية

سجلت الإيرادات النفطية الفعلية ارتفاعاً نسبته 19.8% خلال عام 2006 مقارنة بالعام السابق لتصل إلى نحو 604470 مليون ريال مقابل ارتفاع نسبته 52.9% خلال عام 2005، وقد بلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات نحو 89.7% خلال عام 2006 مقابل 89.4% في العام السابق.

وقد سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعاً نسبته 15.7% لتصل إلى نحو 69212 مليون ريال خلال عام 2006 مقابل انخفاض نسبته 4.0% في العام السابق. كما بلغ النصيب

1- أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، مرجع سابق، ص 1.

المئوي للإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات نحو 10.3% خلال عام 2006 مقابل 10.6% في العام السابق (الجدول رقم 02 والرسم البياني رقم 04).¹

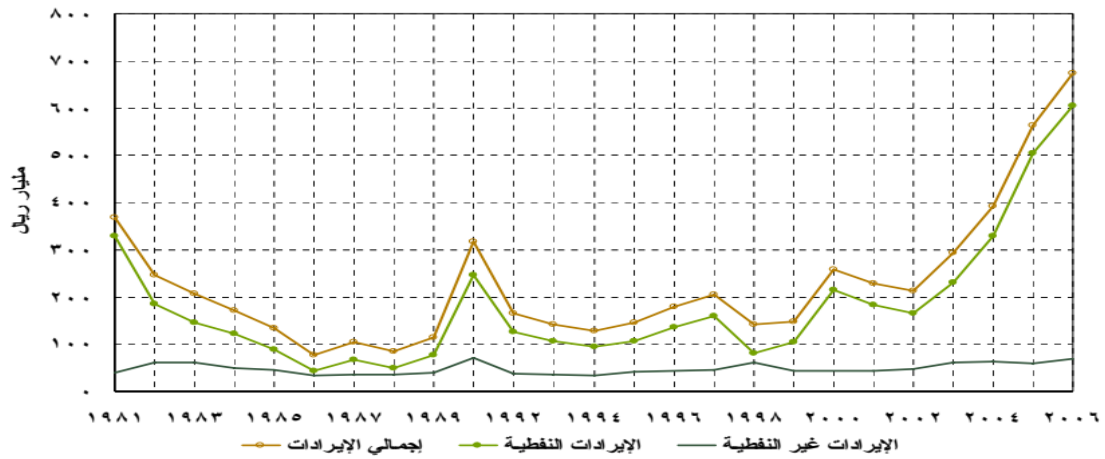
الجدول رقم(03): الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

الإيرادات غير النفطية		الإيرادات النفطية		إجمالي الإيرادات	العام
النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	المبلغ	
22.0	46900	78.0	166100	213000	2002
21.2	62000	78.8	231000	293000	2003
15.9	62291	84.1	330000	392291	2004
10.6	59795	89.4	504540	564335	2005
10.3	69212	89.7	604470	673682	2006

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، السعودية، 2007، ص 115.

الشكل رقم(07): الإيرادات الفعلية النفطية وغير النفطية

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، السعودية، 2007، ص 115.¹



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، السعودية، 2007، ص 116.

أما في عام 2014 تراجعت الإيرادات النفطية الفعلية بنسبة 11.8% إلى نحو 3.913 مليار ريال، مقابل انخفاض نسبته إلى 9.6% في العام السابق (2016). وبلغ النصيب المئوي للإيرادات النفطية نحو 87.5% من إجمالي الإيرادات الفعلية خلال عام 2014 مقابل 89.5% في العام السابق.

حيث سجلت الإيرادات غير النفطية ارتفاعا نسبته 8% لتصل إلى نحو 131 مليار ريال خلال عام 2014 مقابل ارتفاع نسبته 18.3% في العام السابق. وبلغ النصيب المئوي للإيرادات غير النفطية نحو 12.5% من إجمالي الإيرادات في عام 2014 مقابل 10.5% في العام السابق (2013).¹

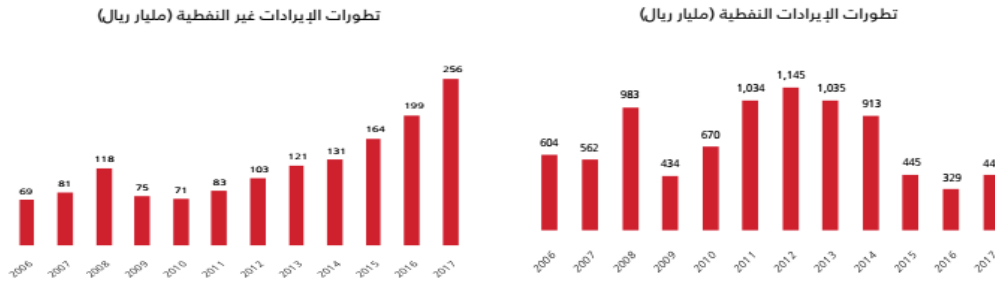
وفي عام 2017 قدرت الإيرادات الفعلية نحو 696 مليار ريال، بارتفاع 1% عن تقديرات الميزانية مطلع العام، في حين ارتفعت الإيرادات بنسبة 34% مقارنة بإيرادات عام 2016 البالغة 519 مليار ريال، ويرجع ذلك بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط والتي ساهمت بدورها في نمو الإيرادات النفطية 32%. فضلا عن ذلك ساهم تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية في رفع الإيرادات غير النفطية بنسبة 38%.

واستمرت الإيرادات النفطية في تصدر الإيرادات العامة للدولة حيث مثلت 63% من الإيرادات مقابل 62% في عام 2016 جراء ارتفاعها بنسبة 32% مسجلة 440 مليار ريال عام 2017، ويرجع هذا الارتفاع الكبير في الإيرادات البترولية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بعد اتفاق كبار المنتجين على خفض مستويات الإنتاج في نوفمبر 2016. وقد بلغ

- مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، السعودية، 2015، ص 119.¹

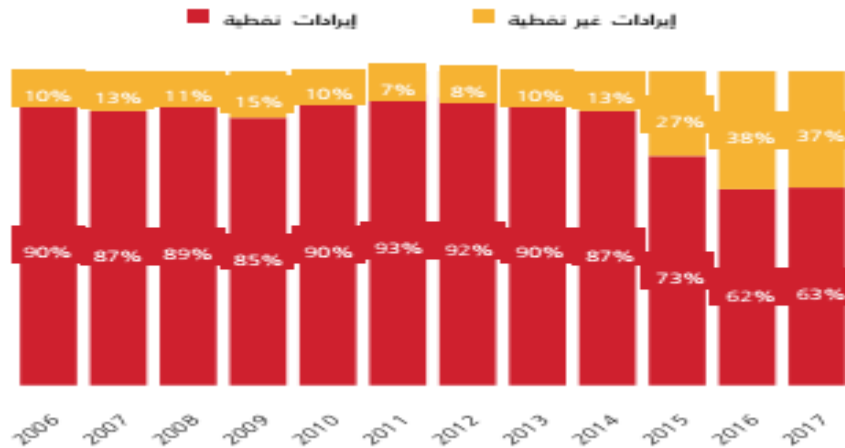
متوسط سعر الخام العربي الخفيف خلال عام 2017 نحو 53 دولار مقابل 41 دولار للبرميل كمتوسط في عام 2016.

الشكل رقم(08): تطورات الإيرادات النفطية وغير النفطية



المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص2.

الشكل رقم(09): نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة



المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017 ص2.

وعلى صعيد الإيرادات غير النفطية فقد ارتفعت بنحو 38% على أساس سنوي لتستقر عند 256 مليار ريال، ونعتقد أن هذا النمو الكبير مرده في المقام الأول تطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية خلال عام 2017 لتعظيم الإيرادات العامة ومنها تطبيق الضريبة الانتقائية على منتجات التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة فضلا عن تطبيق المقابل المالي على أسر الوافدين في 2017. ولهذا نمت العوائد المتحققة من الضرائب بنحو 19% على أساس سنوي، مسجلة 97 مليار ريال مقابل 82 مليار ريال في عام 2016 والتي شكلت

38% من إجمالي الإيرادات غير النفطية. على الرغم من ذلك فقد تقلصت مساهمة الإيرادات غير النفطية إلى 37% من إجمالي الإيرادات مقابل 38% في عام 2016.¹

الفرع الثاني: تداعيات تراجع أسعار النفط على الإيرادات السعودية

خلال السنوات القليلة الماضية تهاوت أسعار النفط وتكبدت خسائر فادحة حيث فقدت ما يقرب من ثلثي قيمتها حتى وصل سعر البرميل لأقل من 30 دولار الأمر الذي أحدث أزمة كبيرة في أسواق النفط بما هدد عرش اقتصاديات الدول المنتجة للنفط وكثرت الاتهامات بين الدول ومن كان وراء افتعال الأزمة التي لا تزال الأسواق تعاني منها حتى الآن ولو بقدر بسيط.

و من أكثر الدول التي تأثرت بهذه الأزمة اقتصاديا هي المملكة العربية السعودية كونها أكبر دولة منتجة للنفط في العالم والتي تعتمد بشكل كبير على إيراداتها النفطية، وقد اتهمت السعودية بعض الدول الإقليمية والأجنبية بأنها من تقف وراء الأزمة لدوافع سياسية، فقد قامت بالإبقاء على نفس معدلات الإنتاج وإغراق الأسواق بالمعروض النفطي إلى جانب تراجع معدلات الطلب.

ولكن الصراع الوحيد للمملكة العربية السعودية مع الدول الأخرى كان حول الحفاظ على حصتها السوقية ومنع منتجي النفط الصخري من رفع إنتاجهم بما يتسبب في إغراق الأسواق بالمعروض، وواجهت السعودية منتجي النفط الصخري بكل ما أوتيت من قوة حتى وصل سعر البرميل في بعض الأوقات لأقل من 40 دولار.

أولاً: واقع قطاع النفط في المملكة العربية السعودية

تمتلك المملكة العربية السعودية ما يقرب من 18% من احتياطات النفط المؤكدة في العالم، وتعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، كما أنها تلعب دورا قياديا في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) التي توفر 40% من الإنتاج العالمي للنفط. وقد شكل قطاع البترول نحو 92.5% من إيرادات الميزانية و90% من عائدات التصدير و43% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014. وتصدر المملكة نحو 54% من صادراتها من النفط الخام إلى آسيا، و17% إلى الولايات المتحدة الأمريكية و5.4% إلى أوروبا، و6.7% لدول البحر الأبيض المتوسط في عام 2014 عملت السعودية أيضا على زيادة معدل إنتاجها إلى 9.71 مليون برميل يوميا في المتوسط بدلا من 9.63 مليون برميل يوميا في عام 2013. حيث أبقّت المملكة مستويات الإنتاج عالية، لأنها قامت بمعالجة المزيد من النفط الخام في مصفّاتين، هما مصفاة ساتورب (مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية

¹ - البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017، ص2.

وتوتال) ومصفاة ينبع (مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية وسينوبك) التي بدأت العمل في عام 2014. كما عالجت المصافي المحلية 2.22 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر، وهو أعلى مستوى يتم معالجته في غضون شهر واحد منذ شهر يناير في عام 2002 وذلك لأن المملكة قامت باستخدام المزيد من النفط الخام بمعدل يومي لتوليد الطاقة. وشهدت أسعار النفط الخام التي بدأت بوتيرة عالية في النصف الأول من عام 2014 تراجعاً في النصف الثاني من عام 2014 وقد أدى ذلك إلى تأثير إيرادات الحكومة للعام 2014 بشكل طفيف. كما انخفضت صادرات النفط الخام بنحو 5.5% في عام 2014 نتيجة لزيادة المعروض من النفط الخام في السوق وتراجع الطلب في الاقتصادات الناشئة مثل الصين واليابان. ومع ذلك لم تعمل السعودية على تخفيض معدل الإنتاج وقدمت خصومات كبيرة إلى السوق الآسيوية والمصافي الأمريكية لكي تتلافى تأثير انخفاض الطلب. وتتمسك المملكة العربية السعودية بسياستها التي ذكرت سابقاً لتجنب خفض الإنتاج – الشكل أدناه يوضح ذلك) من أجل إبقاء على أسعار النفط مستقرة، وبدلاً من ذلك تركز المملكة على حصتها في السوق إلى أن يرجع التوازن إلى حالة العرض والطلب.¹

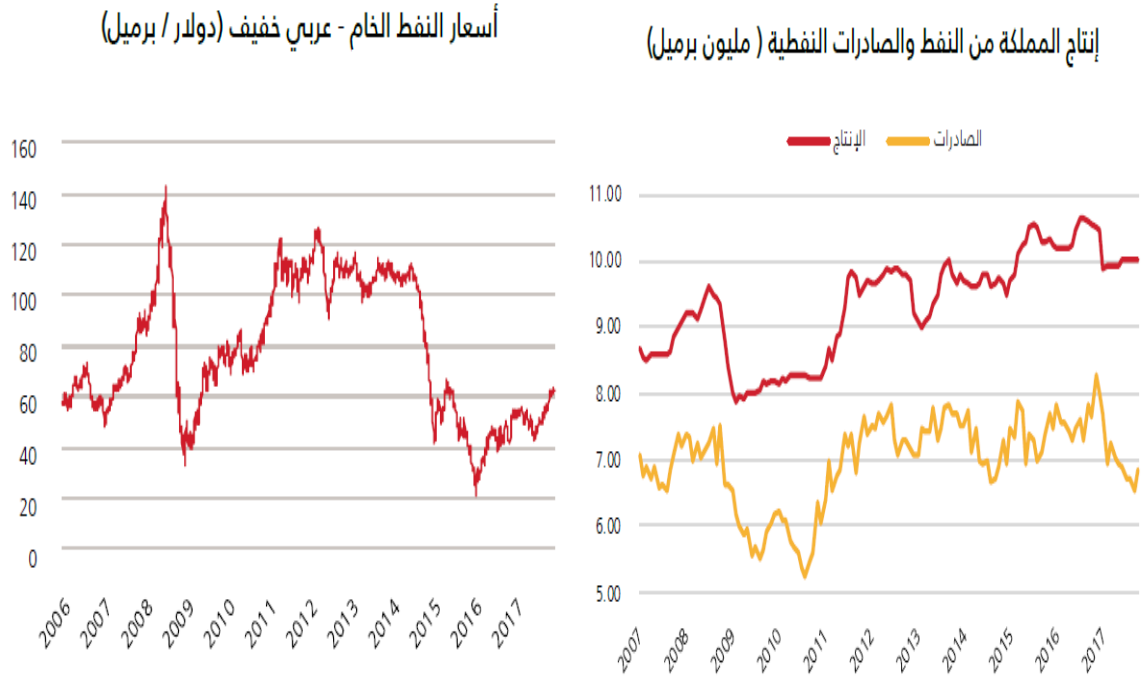
الشكل الرقم(11): أسعار النفط

(دولار/برميل)

الشكل رقم(10): إنتاج المملكة من النفط
الخام-عربي خفيف

والصادرات النفطية (مليون برميل)

¹ - بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص10.



المصدر: البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، السعودية، 21 ديسمبر 2017، ص2.

بيد أنه في الشهرين الأخيرين من عام 2014 خفضت السعودية إنتاجها من النفط الخام بمقدار 150 ألف برميل يوميا أي إلى معدل شهري بلغ 9.6 مليون برميل يوميا. وكان السبب وراء خفض الإنتاج هو تراجع الطلب المحلي

على النفط الخام، نظرا لأن أشهر الخريف سمحت بتقليل استهلاك الطاقة.¹

ثانيا: دور المملكة العربية السعودية في سوق النفط العالمية

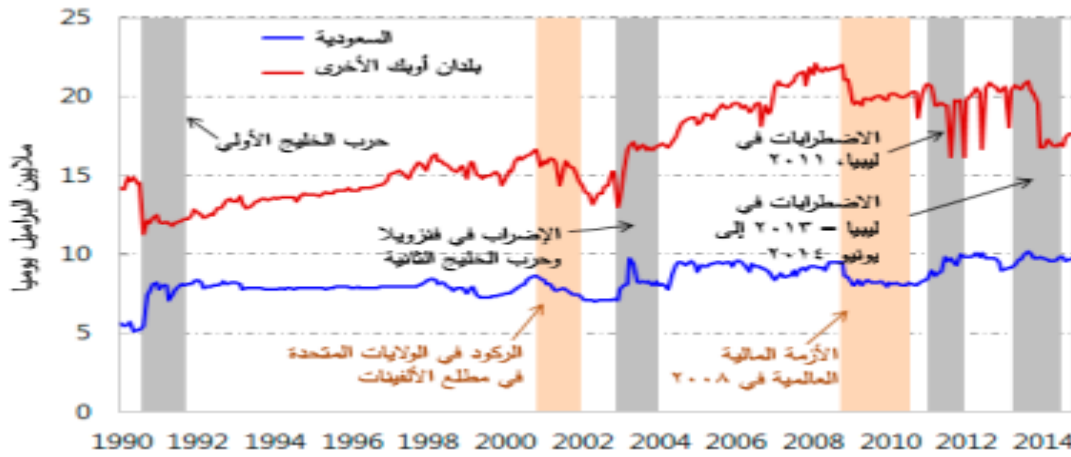
تؤدي المملكة العربية السعودية دورا رئيسيا في سوق النفط العالمية، فتزيد حصتها على 16% من الاحتياطيات العالمية المثبتة. وتمكنت من زيادة إنتاجها بسرعة بفضل ارتفاع طاقتها الإنتاجية الفائضة التي تزيد على 2.7 مليون

برميل يوميا، وهو ما يمثل أكثر من نصف الطاقة الإنتاجية الفائضة على مستوى العالم ويمكن ذلك المملكة العربية السعودية من أداء دور رئيسي في سوق النفط العالمية والمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق استقرار الاقتصاد والنمو في العالم وفي مواجهة حالات انقطاع العرض من بلدان أخرى أو طفرات الطلب، تحركت المملكة العربية السعودية عن طريق زيادة إنتاجها للمساعدة في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في سوق النفط (الشكل البياني رقم 02) على سبيل المثال، خلال حرب الخليج الأولى (1990-1991) والإضراب

- بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع نفسه، ص 12. ¹

في فنزويلا وحرب الخليج الثانية (2002-2003) وإعصار كاترينا في 2005، وطفرة الطلب في الصين في 2004 والأزمة الليبية (2010-2011) رفعت المملكة العربية السعودية إنتاجها لضمان تلبية الطلب على النفط في مواجهة تراجع العرض من مصادر أخرى (تقرير IMF, 2013). وبالمثل، في أوقات ضعف الطلب العالمي على النفط أو تراجع العرض، أو تعافي العرض، مثل الركود الذي حدث في الولايات المتحدة في مطلع الألفينات والأزمة المالية العالمية (2008-2010) خفضت المملكة العربية السعودية إنتاجها استجابة لظروف السوق (بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا و 1.4 مليون برميل يوميا على التوالي في هاتين الفترتين).¹

الشكل رقم (12): الإنتاج الشهري من النفط الخام في السعودية خلال الفترة 1990-2014



المصدر: أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص 13.

وفي الماضي القريب، واصلت المملكة العربية السعودية المساعدة على تحقيق التوازن في سوق النفط العالمية. فقد رفعت إنتاجها من النفط في النصف الأول من عام 2012 بعد تشديد العقوبات على إيران، ولكنها خفضته بعد ذلك في النصف الثاني من عام 2012 بعد زيادة الإنتاج في العراق وليبيا والولايات المتحدة. وبعد ذلك رفعت الإنتاج مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2013 نظرا لانخفاض الإنتاج الليبي. غير أن الزيادة السريعة في إنتاج النفط في الولايات المتحدة منذ أواخر عام 2012 أدت إلى قيام المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها بمقدار أقل لتلبية النقص في العرض في المناطق الأخرى مقارنة بزيادة إنتاجها خلال عام 2011. ووفقا لبيانات الإحصائية والموضحة في الشكل أعلاه ظل إنتاج المملكة العربية السعودية دون تغيير يذكر برغم هبوط أسعار النفط.

¹ - أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص 13.

وقد ساعد وضع المالية العامة للمملكة العربية السعودية الذي كان قويا في البداية على إدارة فترات انخفاض إنتاج النفط (الشكل البياني 03) وقد تم تخفيض إنتاج النفط في فترات سجلت خلالها الميزانية فائضا كبيرا في السنة السابقة على تخفيضه¹.

منذ أن بدأت أزمة انهيار أسعار النفط في أكتوبر عام 2014، اتخذت السعودية احتياطاتها لحماية اقتصادها من الركود، فقد استطاعت السعودية أن تتماسك على مدى أكثر من عام تحت معدلات الإنتاج دون أن يشكل ذلك خطورة على اقتصادها كما يقال عنها، فبنية الاقتصاد السعودي قوية ومتماسكة ومن الصعب أن يتفكك بسهولة ويتدهور، خاصة وأن المملكة لديها احتياطي ضخم من النفط كما أنها تعتمد على إيرادات أخرى غير الإيرادات النفطية والتي تتمثل في صناعات أخرى أهمها الصناعات البتروكيمياوية ومصادر أخرى متنوعة مثل الحج والعمرة التي ستضيف استثمارات خلال السنوات المقبلة بقيمة قد تصل إلى أكثر من 100 مليار وكذلك اقتصادات المنشآت السياحية بالإضافة إلى العديد من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد السعودي:²

1. تتميز المملكة العربية السعودية بأنها في الترتيب الأول على مستوى العالم في حجم احتياطي النفط ومعدلات الإنتاج والتصدير.
2. تحتل السعودية المركز الرابع على مستوى العالم في حجم احتياطي الغاز.
3. تعتبر السعودية من أكبر المنتجين لصناعات البتروكيمياويات على مستوى العالم العربي.
4. يعتبر الاقتصاد السعودي من أكبر 20 اقتصادا على مستوى العالم، كما تعد المملكة من بين أعضاء مجموعة العشرين.
5. تم تصنيف المملكة ضمن 11 دولة عالميا التي تتمتع بسهولة الأداء.

و يقول المستشار الأعلى السابق لوزارة المالية السعودية "جون سفاكياناكيس" لشبكة "CNN" الأمريكية أنه على الرغم من الخسائر التي لحقت بأسعار النفط على مدار عامين متتاليين فإن الوضع العام في المملكة مستقرا بعكس ما يظن البعض في الخارج أن المملكة على وشك الانهيار.

وأضاف "سفاكياناكيس" في حقيقة الأمر إن رؤية تراجع إيراداتك بنسبة تصل إلى 50% هو أمر صعب ومقلق للغاية ولكن المملكة العربية السعودية لديها بنية تحتية قوية لا يمكن هدمها بسهولة.

1- أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، مرجع سابق، ص14.

2- لم يذكر الكاتب، هل سيؤثر ارتفاع أسعار النفط إيجابا على الاقتصاد السعودي، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.netotrade.ae>، نشر يوم، أطلع عليه يوم: 2018/05/27، على الساعة 15:23.

وعند مقارنة المملكة مع الأسواق الناشئة الأخرى مثل البرازيل وروسيا ونيجيريا فنجد أن السعودية يتخطى اقتصادها تلك الدول بكثير، فالمملكة لا تزال محتفظة باحتياطياتها التي تفوق نسبة 100% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن السعودية تصنف من الدول الأقل نسبة دين من إجمالي ناتجها المحلي على مستوى العالم. وتابع أن السعودية أصبحت أقوى بكثير مما كانت عليه في عام 1990 حيث أنها كانت لديها احتياطيات أجنبية قليلة وتراجع معدلات إنفاقها.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في السعودية

يتسم وضع المالية العامة في المملكة العربية السعودية بالقوة البالغة حيث سددت جميع الديون الحكومية تقريبا وتراكت لديها أصول ضخمة. ومن هذا الوضع القوي، أصبح الوقت الآن مناسباً للنظر في مزيد من الإصلاحات التي ستساعد الحكومة على تحقيق أهدافها بشأن المالية العامة في الفترة القادمة. وفيما يتعلق بتحقيق الاستقرار، أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر استقراراً في العقدين الماضيين، ولكن تقلبات نتائج الاقتصاد الكلي لا تزال أعلى من مستوياتها في الاقتصاديات المتقدمة. وعلاوة على ذلك، قد تنطوي التوسعات في إنفاق المالية العامة مؤخراً على مخاطر فرض التزامات مفرطة على الميزانيات المستقبلية بمستويات إنفاق عالية قد تكون غير قابلة للاستمرار في حالة تعرض أسعار النفط لصدمة سلبية مستمرة. وهذا الأمر من شأنه أن يعرض العدالة بين الأجيال للخطر ويدفع الحكومة إلى إجراء تخفيضات مفاجئة في الإنفاق لضمان الاستمرارية، مما يفوض الهدف الإنمائي لسياسة المالية العامة ويؤدي إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات المسايرة للاتجاهات الدورية. وأخيراً في حين أن كفاءة الاستثمارات العامة تبدو معقولة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها تبقى أقل من مستوى الكفاءة في كثير من البلدان مما يشير إلى وجود مجال للتحسين. وستسمح زيادة الكفاءة بتخصيص الموارد على نحو أفضل كما أنها ستكمل هدف الحكومة المتمثل في تنمية اقتصاد أكثر تنوعاً.¹

و يجري إعداد ميزانية المملكة العربية السعودية وفقاً لمنهج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. ويتقرر سعر

النفط في الميزانية من خلال عملية تشاورية تجريها لجنة تضم وزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية. وتتبع الميزانية السنوية التي تعدها وزارة المالية إجراء من أعلى إلى أسفل يحدد فيه المجلس الاقتصادي الأعلى الافتراضات الاقتصادية وسياسات المالية العامة والحدود العليا للنفقات (منهج من أعلى إلى أسفل)، في حين تقدم الوزارات التنفيذية خطط إنفاقها إلى وزارة المالية وتضمن المفاوضات التي تجري

¹ - أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

بين وزارة المالية والوزارات بقاء النفقات المحددة في الميزانية في حدود إتمادات الإنفاق الكلي (عملية من أسفل إلى أعلى). والحد الأقصى المتحرك الذي يغطي ثلاث سنوات لبرنامج الاستثمار الحكومي يمثل حداً على الالتزامات الرأسمالية المستقبلية لدى الوزارات التنفيذية. ويقتصر ترحيل النفقات من سنة إلى السنة التالية على مشروعات وفئات إنفاق معينة. وتشتمل الميزانية السنوية على احتياطي للطوارئ بينما ينص مرسوم الميزانية السنوية على إجراءات التحويل من هذا الاحتياطي. ويعلن عن الميزانية في أواخر شهر ديسمبر وينشر بيان موجز يتضمن معلومات عن المعلمات العامة للإيرادات والنفقات، ولكنه لا يتضمن تقديراً لنتائج ميزانية العام السابق. ويجري إعداد دليل موحد للحسابات وتبويب الميزانية، إلى جانب تطبيق نظام جديد لمعلومات الإدارة المالية الحكومية (GFMIS) للمساعدة في عملية إعداد الميزانية وتحليلها.

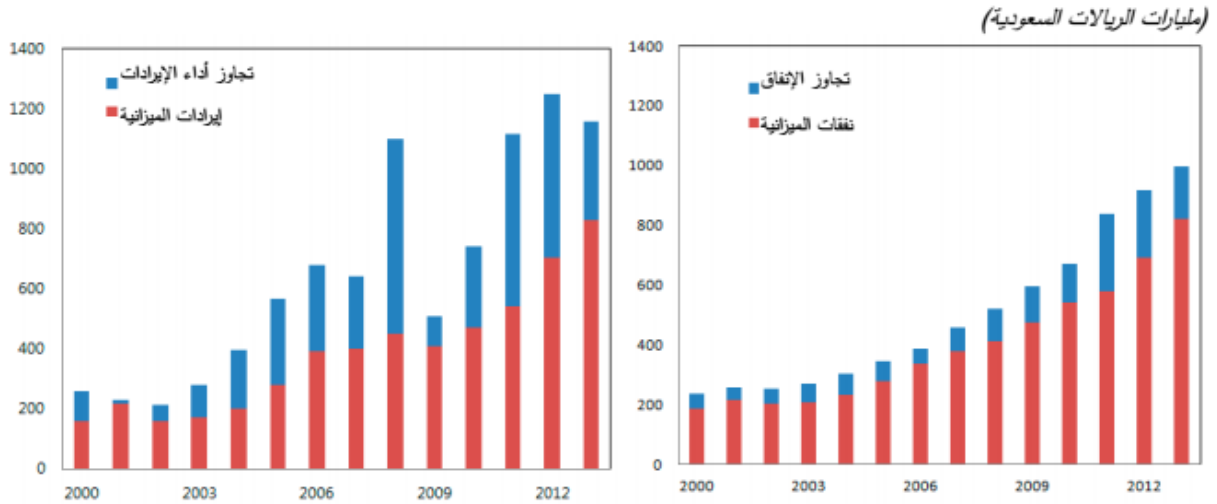
الفرع الأول: وضعية الميزانية العامة للدولة

أولاً: الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000/2012.

على مدى العقد الماضي، اتسمت تقديرات الإيرادات والنفقات في الميزانية بالتحفظ. وكانت تجاوزات أداء الإيرادات والنفقات أكبر من المبالغ المرصودة في الميزانية بهوامش كبيرة (الشكل البياني رقم 07). ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الافتراضات المتحفظة بشأن أسعار النفط والإيرادات والإنفاق اللاحق للإيرادات الإضافية خلال السنة. وهذا بدوره يعني أن الميزانية المنشورة لم تقدم إلا توجيهها محدوداً عن وضع المالية العامة المحتمل. وفي حين أن الحكومة ليس ملزمة بنشر ميزانية تكميلية، فيجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء على أي زيادة أو نقصان في بنود الميزانية خلال السنة.¹

الشكل رقم (13): مجموع الإيرادات والنفقات (2012/2000)

¹ - أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، مرجع سابق، ص 29.



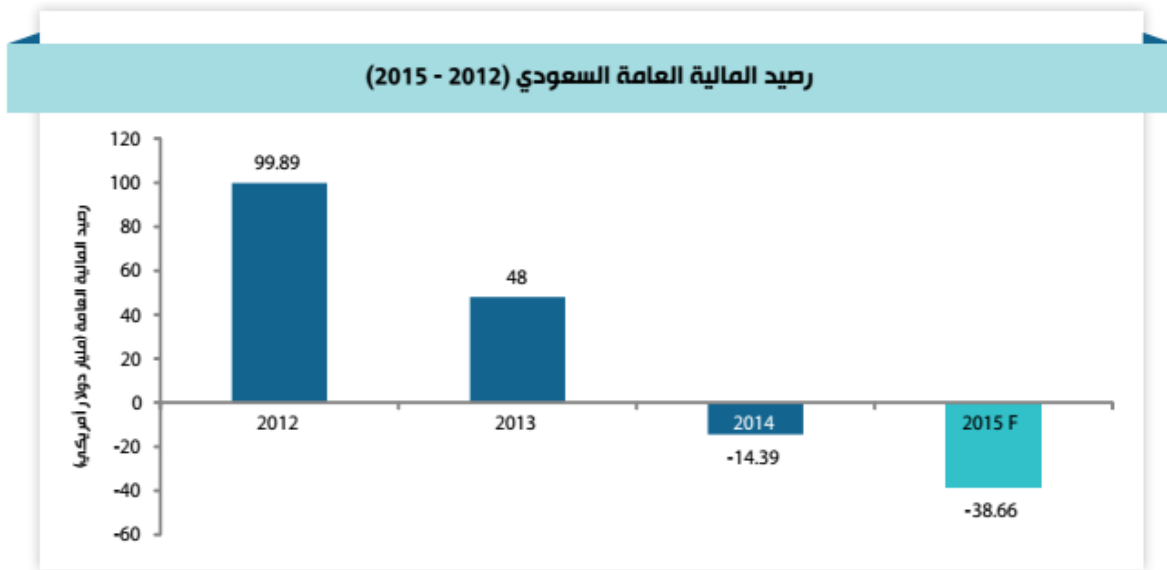
المصدر: أحمد آل درويش، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015، ص30.

ثانياً: عرض ميزانية المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2018/2013

1. ميزانية المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2015/2012

إن الميزانية السعودية لعام 2015 ميزانية توسعية، مع مستوى عال جداً من الإنفاق لدعم حيوية الاقتصاد. وللمرة الأولى منذ عام 2011 تم توقع عجز بقيمة 38.66 مليار دولار أمريكي، مع نفقات وإيرادات متوقعة بقيمة 229.32 مليار دولار أمريكي و190.65 مليار دولار أمريكي على التوالي. ومع ذلك، يمكن تمويل بنود هذه الميزانية دون أن تشكل ثقلًا من خلال الأصول الأجنبية الضخمة الموجودة لدى مؤسسة النقد العربي السعودية.

الشكل رقم(14): رصيد المالية العامة السعودي (2012-2015)



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، غرفة جدة، السعودية، 1943، ص20.

إضافة إلى ذلك، يؤكد الإنفاق 229.32 مليار دولار أمريكي على قدرة الحكومة وعزمها على دعم النشاط الاقتصادي، على الرغم من استمرار مناخ أسعار النفط المتدنية. كما تم تعديل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية لعام 2015 ليصبح 0.3% بدلا من 3.6% وذلك بسبب التعديل بخفض إنتاج المملكة للنفط، والناجم عن انخفاض أسعار النفط.

كما تتوقع الميزانية انكماشاً في الدخل بواقع 16.4% مقارنة بالتوقعات السابقة لمدخولات سنة 2015 كما تتوقع زيادة هامشية بواقع 0.6% مقارنة بالتوقعات المشمولة في ميزانية 2014.¹

وتتخذ الحكومة السعودية العديد من الخطوات للحد من اعتمادها على عائدات النفط، كما أنها تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة، وتعزيز نمو القطاع الخاص والعمالة ونتيجة لمبادرات التنويع التي تتخذها الحكومة، قد يستفيد القطاع غير النفطي مما يلي:

- الإنفاق الحكومي العالي.
- زيادة وتيسير القروض للشركات.
- قوة الاستهلاك/ الطلب المحلي.

علاوة على ذلك لعب الإنفاق الحكومي إلى حد كبير دوراً أساسياً في تعزيز القطاع غير النفطي، مع الاستثمار في القطاعات الرئيسية مثل النقل، والإسكان، والطاقة، والتمويل. إلى جانب ذلك أصدرت الحكومة خطة التنمية للأعوام 2015-2019 مع استراتيجيات تنويع

¹ - بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص20.

مركزة على القطاعات الخمسة التالية للحد من الواردات:

- المعادن ومعالجة المعادن.
- قطع غيار السيارات.
- الطاقة الشمسية.
- البلاستيك والتعبئة والتغليف.
- الأجهزة المنزلية.

بالإضافة إلى ما سبق، يتوقع أن تكون الاستثمارات المزمع القيام بها في البنية التحتية بقيمة 1.1 تريليون دولار أمريكي مسرعا كبيرا للاقتصاد الكلي. يبين الجدول أدناه بعض المشاريع الضخمة المزمع تنفيذها في المملكة:¹

الجدول رقم(04): المشاريع الضخمة المزمع تنفيذها في المملكة

اسم المشروع	قيمة المشروع التقديرية (مليار دولار أمريكي)
مترو الرياض	0.23
مترو مكة المكرمة	0.7
توسعة مطار الملك عبد العزيز بجدة	0.4
محطة الشقيق لتوليد الكهرباء	3.3
تطوير أبراج كدي في مكة المكرمة متعددة الأغراض	3.5

المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، -غرفة جدة-، السعودية ، 1943، ص24.

من المتوقع أن يحافظ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على مسار نمو أعلى من 5% للسنة الثالثة على التوالي في عام 2015 كما يمكن أيضا أن نلاحظ مدى توافق أداء القطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية مع المؤشر الإيجابي لمديري المشتريات لبنك ساب اتش اسبيسي السعودي الذي بقي فوق 50% كما يمكننا أيضا ملاحظة أن أداء القطاع النفطي شهد زيادة طفيفة وصلت إلى 57.9% في شهر ديسمبر عام 2014 بدلا من 57.6% في شهر نوفمبر عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، يتضح أن قطاع الخدمات الاستهلاكية في حالة جيدة من خلال تزايد العمليات المالية في نقاط البيع والسحب من أجهزة الصراف الآلي.

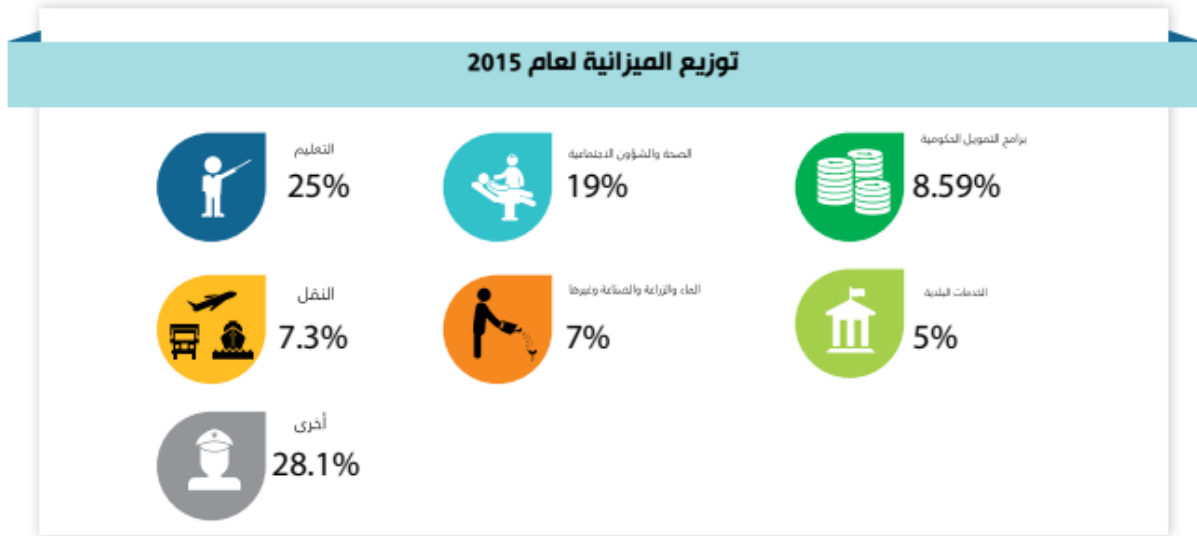
كما تم تقوية معدل التوسع في الناتج من خلال دعم نمو القطاع غير نفطي بشكل عام. فالحكومة السعودية حريصة على تنفيذ سياسة مالية توسعية لضمان النمو المستدام وكذلك

¹ - بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص.ص 22-23.

تنويع اقتصادها. وبالتالي يحتاج تركيز الحكومة على التنمية المستدامة على المدى الطويل إلى استثمارات في القطاعات التالية:

- البنية التحتية.
- التعليم.
- الرعاية الصحية.
- مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل رقم(15): توزيع الميزانية لعام 2015



المصدر: بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، غرفة جدة، السعودية، 1943، ص24.

من المتوقع أن يكون إجمالي الإنفاق الحكومي معادلاً لما نسبته 36.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 مقارنة مع 31.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل الإنفاق الحكومي في السنوات العشرة الأخيرة. حيث سيتم توزيع ميزانية العام 2015. ومع ذلك، من المتوقع أن تواجه الحكومة زيادة في العجز بسبب:

- النفقات الحالية العالية، للأجور والرواتب.
- استمرار تمويل المشاريع الضخمة.

ولكن، بسبب استخدام الحكومة الرشيد للاحتياطي الأجنبي الضخم، من المتوقع أن يكون نمو الإنفاق بنسبة 13% في عام 2015 وهي النسبة نفسها التي سجلت خلال الأعوام 2003-2013.¹

• النتائج المالية للعام المالي 2015م

¹ - بوابة جدة الاقتصادية، السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص.ص24-25.

أ. الإيرادات العامة

يتوقع أن تبلغ الإيرادات الفعلية في نهاية العام المالي 2015 608 مليار ريال بانخفاض قدره 15% عن المقدر لها بالميزانية، وتمثل الإيرادات البترولية 73%. والتي من المتوقع أن تبلغ 444.5 مليار مليون ريال بانخفاض نسبته 23% عن المقدر في العام المالي السابق.

ولذلك سعت الدولة لزيادة الإيرادات غير البترولية فحققت زيادة ملحوظة هذا العام. حيث بلغت هذه الإيرادات 163.5 مليار مقارنة بما سجلته في العام المالي السابق 126.8 مليون ريال، بزيادة قدرها 36.7 مليون ريال. وبنسبة نمو تعادل 29%.

ب. النفقات العامة

- يتوقع أن تبلغ النفقات الفعلية للعام المالي 2015 حوالي 975 مليار ريال مقارنة بتقديرات الميزانية البالغة 860 مليار ريال، وبنسبة 13% بعجز متوقع قدره 367 مليار ريال. وقد جاءت الزيادة في المصروفات بشكل رئيسي نتيجة صرف رواتب إضافية لموظفي الدولة السعوديين المدنيين والعسكريين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمتقاعدين التي بلغت 88 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 77% من الزيادة في المصروفات بناءً على الأوامر الملكية خلال العام المالي الحالي. بالإضافة لما تم صرفه على المشاريع الأمنية والعسكرية والبالغ حوالي 20 مليار ريال. وهو ما نسبته 17% من مبلغ الزيادة. وما تبقى وهو 7 مليارات تم صرفه على مشاريع ونفقات أخرى متنوعة.

- تشمل المصروفات مبلغ 44 مليار ريال تقريبا للأعمال التنفيذية وتعويضات نزع ملكية العقارات لمشروع توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف.

- لا تشمل المصروفات أعلاه ما يخص مشاريع البرامج الإضافية (تشمل الإسكان، والنقل العام، والبنية التحتية) الممولة من فائض إيرادات الموازنات السابقة والتي يقدر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحالي 22 مليار ريال. والتي يتم الصرف عليها من الحسابات المخصصة لهذا الغرض في مؤسسة النقد العربي السعودي.

- بلغ عدد عقود المشاريع التي تم إجازتها خلال العام المالي الحالي (2015) من قبل الوزارة، بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة نحو 650.2 عقداً تبلغ تكلفتها الإجمالية 118 مليار ريال.

وقد سجل الإنفاق في العام المالي 2015 حوالي انخفاضا بنسبة 14.5% مقارنة بحجم الإنفاق المسجل في نهاية ميزانية العام المالي 2014 البالغ 1.140 مليار ريال نتيجة للإجراءات المتخذة للتحكم في الإنفاق الحكومي خلال العام المالي.

ج: الدين العام

تم إصدار سندات تنمية حكومية خلال العام المالي 2015 بمبلغ قدرة 98مليار ريال استثمرت فيها المؤسسات المالية المحلية ، وبذلك سيبلغ صافي الدين العام في نهاية العام المالي 2015 حوالي 142مليار ريال ويمثل ما نسبته 5.8% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لهذا العام، مقارنة بحجم الدين العام بنهاية العام المالي الماضي 2014 البالغ 44مليار ريال الذي مثل ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2014.¹

ثانياً: ميزانية المملكة العربية السعودية لسنة 2016

شهد منتصف العام 2016 إعلان المملكة عن رؤيتها الوطنية "رؤية 2030" لتحديد ملامح رحلة التغيير الجذري والطموح للوضع الاقتصادي والاجتماعي وتضع خارطة طريق مدروسة تسمح بتحقيق الأهداف الاقتصادية ذات الأولوية وعلى رأسها الحد من الاعتماد على النفط كمصدر دخل رئيسي. كما أطلقت منتصف عام 2016 برنامج التحول الوطني وبعد ذلك برنامج التوازن المالي بهدف سد العجز في ميزانية الدولة بحلول العام 2020 والتي تم تحديثها لتحقيق الموازنة بحلول العام 2020.²

ويعد اقتصاد المملكة من أكبر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ يمثل ما نسبته 25% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة. وقد تضاعف حجم اقتصاد المملكة حتى أصبح من أكبر عشرين اقتصادا في العالم مرتفعا من المرتبة السابعة والعشرين عام 2003. وبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة على مدى العقد الماضي 4% سنويا، واستثمرت الحكومة 1.7 ترليون ريال في المشاريع الرأسمالية المتمثلة بقطاعات البنية التحتية والتعليم والصحة. ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا العام (2016) بالأسعار الثابتة (2010=100) (2.581) مليار ريال وفقا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء، بارتفاع بنسبة 1.40%، وأن ينمو القطاع النفطي بنسبة 3.37%، والقطاع الحكومي بنسبة 0.51% والقطاع الخاص بنسبة 0.11%، وقد حقق نشاط تكرير الزيت نموا قدره 14.78% كأعلى معدل نمو ضمن الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته 0.99% في عام 2016 مقارنة بما كان عليه في العام السابق وذلك وفقا لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء. ولارتباط اقتصاد المملكة القوي بالنفط، أدى انخفاض

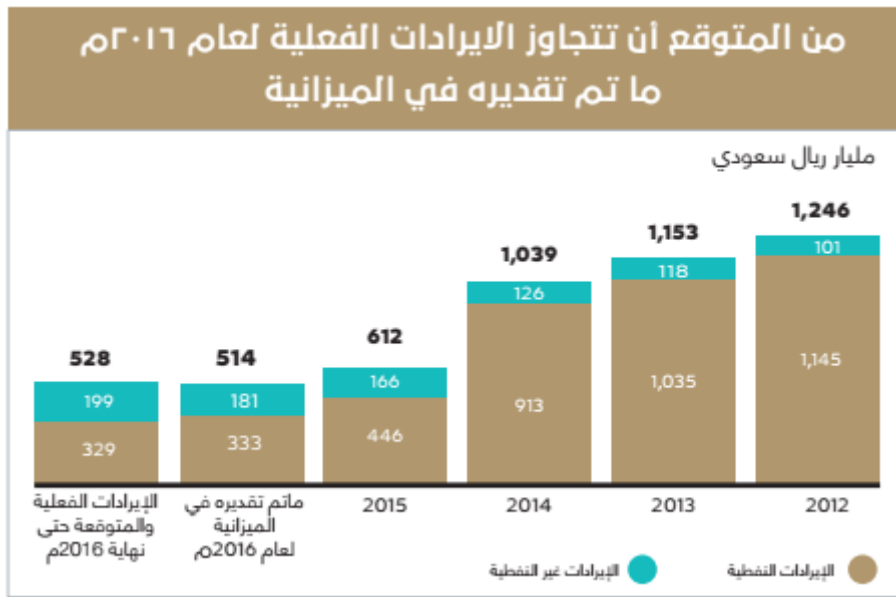
¹ - لم يذكر الكاتب، بيان وزارة المالية بمناسبة صدور الميزانية العامة للدولة، السعودية، 2016، صص 1-4.
² - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، صص 4.

أسعار النفط خلال العامين الماضيين إلى حدوث عجز كبير في الميزانية الحكومية، وأثر سلبا في تصنيف المملكة.¹

• النتائج الفعلية للسنة المالية 2016

أ: الإيرادات: يتوقع أن يصل إجمالي الإيرادات لعام 2016 إلى 528 مليار ريال بزيادة 2.7% عما كان مقدرا في الميزانية البالغ 514 مليار ريال. كذلك يتوقع أن تبلغ الإيرادات غير النفطية 199 مليار ريال مقارنة بـ 181 مليار ريال المقدرة ضمن ميزانية هذا العام

الشكل رقم (16): الإيرادات النفطية وغير النفطية للسنوات المالية السابقة والسنة الحالية



المصدر: وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، نسخة البيان العام، السعودية، 1932، ص12.

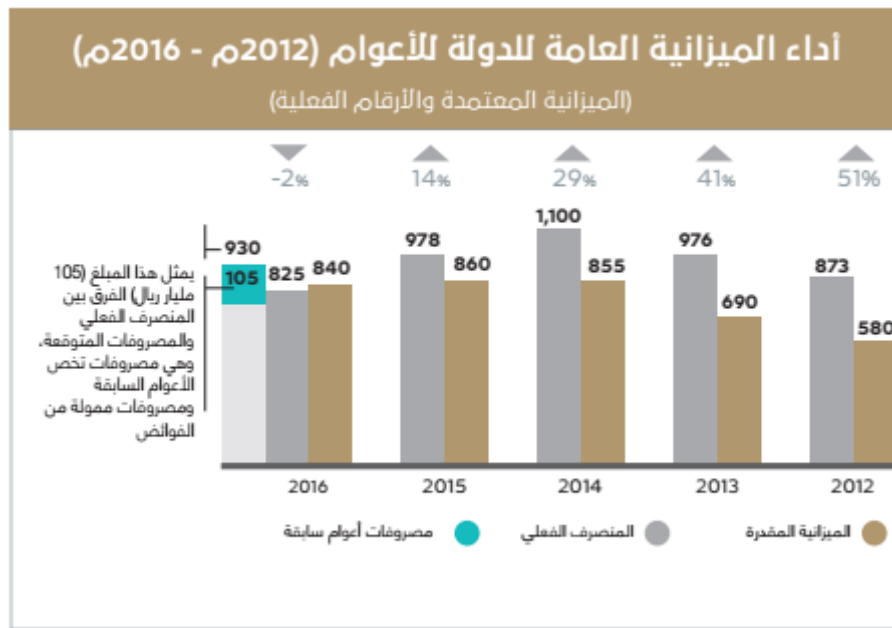
بلغت الإيرادات غير النفطية 199 مليار ريال وهو تقريبا ضعف العام 2012م، وتشكل اليوم نسبة 38% من إجمالي الإيرادات.²

ب: المصروفات: يتوقع أن تبلغ المصروفات الحكومية لعام 2016 البالغ 825 مليار ريال بعد استبعاد ما يخص الأعوام الماضية من نفقات غير معتمدة بالميزانية بانخفاض يعادل

- وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص7.¹
- وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص12.²

1.8% مقارنة بما صدرت به ميزانية 2016 البالغ 840 مليار ريال، وهي أقل ب 15.6% من مصروفات السنة الماضية التي بلغت 978 مليار ريال. وكان السبب الرئيس في هذا الانخفاض تراجع وتيرة الصرف على المشاريع بناء على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام بهدف ضبط الإنفاق ومراجعة المشاريع القائمة والجديدة مع الحرص على الاستمرار في صرف المستحقات المالية للمقاولين والموردين والأفراد؛ ويبلغ إجمالي المصروفات بما فيها مصروفات المستحقات والتي استبعدت للمقارنة بما صدرت به الميزانية 930 مليار ريال.

الشكل رقم (17): أداء الميزانية العامة للدولة للأعوام (2012-2016)



المصدر: وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، نسخة البيان

العام، السعودية، 1932، ص14.

حيث نلاحظ من الشكل تذبذب في أداء الميزانية ما بين السنوات 2012-2016 وبلغت قيمة الإنفاق لعام 2016 حوالي 825 مليار ريال سعودي وبلغ إجمالي الإنفاق بعد تسوية جميع الدفعات المستحقة 930 مليار ريال سعودي.¹

ج: تمويل عجز الميزانية والدين العام

- وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص14.¹

نظرا إلى التدابير المتخذة في مجال الإنفاق التي مكنت من خفضه بأقل من المقدر بالميزانية، يتوقع أن ينخفض العجز عام 2016م ليصل إلى 297 مليار ريال بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عام 2015م بنحو 366 مليار ريال، وقد مول العجز من خلال الاقتراض من الأسواق المحلية والدولية. حيث بلغ إجمالي الإصدارات لأدوات الدين المحلية والخارجية والقروض خلال السنة المالية الحالية 2016 ما مجموعه 200.1 مليار ريال.

الجدول رقم(05):حجم الدين العام المحلي والخارجي القائم بنهاية السنة المالية 2016

الدين العام	حجم الدين العام (مليار ريال)
الدين العام المحلي	213.4
الدين العام الخارجي	103.1
إجمالي حجم الدين العام	316.5

المصدر: وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، نسخة البيان

العام، السعودية، 1932، ص16.

حيث يتوقع أن يصل إجمالي حجم الدين العام في نهاية السنة المالية الحالية 2016 إلى ما يقارب 316.5 مليار ريال يمثل ما نسبته 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة المتوقع لعام 2016، كذلك يتوقع أن تبلغ خدمة الدين العام المسددة خلال السنة المالية الحالية 5.4 مليار ريال، في حين يتوقع أن تبلغ خدمة الدين للسنة المالية القادمة 9.3 مليار ريال. وتم تمويل باقي العجز بالسحب من الاحتياطي العام للدولة.¹

ثالثا: ميزانية المملكة العربية السعودية لسنة 2017

تأتي ميزانية هذا العام (2017) لتمثل مرحلة مهمة من مراحل التنمية الاقتصادية في المملكة إذ سبق أن أقر مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها يوم الاثنين الثامن عشر من شهر رجب لعام 1437 الموافق 25 أبريل 2016 برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود رؤية المملكة 2030م، وكلف مجلس الشؤون الاقتصادية

¹ - وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص16.

والتنمية بوضع الآليات والترتيبات اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية ومتابعة ذلك. وأن تقوم الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى -كل فيما يخصه- باتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الرؤية. وقد وجه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود كلمة بهذه المناسبة للمواطنين أكد فيها أن هذه الرؤية لتحقيق ما يأمله من أن تكون بلادنا -بعون من الله وتوفيقه- نموذجاً للعالم على جميع المستويات، مؤملاً من جميع المواطنين العمل معاً لتحقيق هذه الرؤية الطموحة.

وانسجاماً مع «رؤية المملكة 2030م» أعيدت هيكلة بعض الوزارات والأجهزة والمؤسسات والهيئات العامة بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة، ويحقق الكفاءة والفاعلية في ممارسة أجهزة الدولة لمهامها واختصاصاتها على أكمل وجه، ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمستفيدين وصولاً إلى مستقبل زاهر وتنمية مستدامة.

واحتوت الرؤية على عدد من الأهداف الإستراتيجية، والمستهدفات، ومؤشرات لقياس النتائج، والالتزامات الخاصة بعدد من المحاور، والتي يشترك في تحقيقها كل من القطاع العام والخاص وغير الربحي. وأقر مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية إطار حوكمة فاعل ومتكامل بهدف ترجمة هذه الرؤية إلى برامج تنفيذية متعددة، يحقق كل منها جزءاً من الأهداف الإستراتيجية والتوجهات العامة للرؤية. وتعتمد تلك البرامج على آليات عمل جديدة تتناسب مع متطلبات كل برنامج ومستهدفاته محددة زمنياً، وستطلق هذه البرامج تباعاً وفق المتطلبات اللازمة وصولاً لتحقيق "رؤية المملكة العربية السعودية 2030م".¹

وفي هذا الصدد قام المجلس بتأسيس عدد من الأجهزة الممكنة والداعمة لإطلاق هذه البرامج ومتابعتها وتقييمها وتحديد الفجوات فيها وإطلاق برامج إضافية مستقبلاً، ومنها مكتب الإدارة الإستراتيجية والمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة، ومركز الإنجاز والتدخل السريع، ووحدة تنمية الإيرادات غير النفطية، ومكتب ترشيد الإنفاق، ومكتب إدارة المشروعات في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وقد أطلق برنامج التحول الوطني على مستوى 24 جهة حكومية قائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في العام الأول للبرنامج. ويحتوي البرنامج على أهداف إستراتيجية مرتبطة بمستهدفات مرحلية إلى العام 2020، ومرحلة أولى من المبادرات التي بدأ إطلاقها عام 2016. لتحقيق تلك الأهداف والمستهدفات، على أن يتبعها مراحل تشمل جهات أخرى بشكل سنوي.

أعدت ميزانية عام 2017 في ضوء تطورات الوضع الاقتصادي المحلي والعالي، بما في ذلك تقديرات أسعار البترول، بالإضافة إلى تقدير متطلبات الجهات الحكومية بصورة أكثر واقعية لتفادي الزيادة في الإنفاق الفعلي ولتحقيق انضباط مالي أعلى. كذلك اعتمدت مخصصات لمبادرات برنامج التحول الوطني مع عدم اعتماد مشاريع جديدة للجهات التابعة

¹ - وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص 20.

لمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية خارج برنامج التحول الوطني، أما المشاريع الجديدة للجهات غير التابعة فقد قدرت بالحد الأدنى مع مراعاة الأوضاع الأمنية والعسكرية، وسيستمر مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي في مراجعة النفقات التشغيلية والرأسمالية مما يتوقع معه ارتفاع كفاءة الإنفاق في 2017. ويتوقع أن يرتفع إجمالي الإيرادات للسنة المالية القادمة ليبلغ 692 مليار ريال (أي بنسبة 31%) مقارنة بما يتوقع تحقيقه هذا العام. وقد قدرت الإيرادات النفطية بـ 480 مليار ريال بزيادة عن العام الحالي 2016 بنسبة 46%، في حين قدرت الإيرادات غير النفطية بـ 212 مليار ريال بارتفاع 13 مليار ريال عن العام الحالي وبنسبة 6.5%.¹

الشكل رقم (18): الإيرادات لعام 2016 و عام 2017

مقارنة الإيرادات بين عام 2016م وعام 2017م		
	الإيرادات المقدره لعام 2017	الإيرادات المتوقعة حتى نهاية عام 2016
الإيرادات غير النفطية	212	199
الإيرادات النفطية	480	329
الإجمالي	692	528

مليار ريال سعودي

المصدر: وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، نسخة البيان

العام، السعودية، 1932، ص 21.

وقد أخذت الميزانية في الاعتبار مبادرات برنامج التحول الوطني 2020، التي خصص لها في ميزانية العام 2017 مبلغ وقدرة 42 مليار ريال، إضافة إلى المشاريع التي سبق اعتمادها من فوائض ميزانيات السنوات المالية السابقة واحتياجات الاقتصاد لتحفيز النمو وخاصة في القطاع الخاص. وقد تم التركيز على الاستثمارات ذات الأولوية التي تعزز التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزز نمو القطاع الخاص. إضافة إلى الالتزام بتطوير الإطار المتوسط للميزانية والعمل مع جميع الأجهزة الحكومية واللجان ذات العلاقة للوصول إلى

¹ - وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، ص 20-21.

التكامل المطلوب وتحقيق أهداف المملكة الإستراتيجية من خلال ميزانية عامة فاعلة تعكس الواقع والتطلعات.¹

• نتائج السنة المالية 2017

يتوقع أن يبلغ عجز ميزانية السنة المالية الحالية 2017 حوالي 230 مليار ريال أي ما يعادل 8.9% من إجمالي الناتج المحلي مقابل 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 وهو ما يؤكد أن السياسة المالية في المملكة في طريقها الصحيح لتحقيق أهدافها متوسطة المدى. في الوقت نفسه فإن العجز المتوقع أعلى من العجز المقدر في الميزانية (198 مليار ريال) حيث زاد إجمالي الإيرادات بنسبة 1% عن المقدر في الميزانية وزاد إجمالي المصروفات عن المقدر في الميزانية بنسبة 4%.

أ: الإيرادات: شهد عام 2017 العديد من التطورات المالية على جانب الإيرادات، تمثلت في البدء بتنفيذ الإصلاحات المرة في برنامج تحقيق التوازن المالي الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016 حيث يتضمن قائمة بالإجراءات والإصلاحات الاقتصادية وتشمل: رسوم التأشيرات، ورسوم الخدمات البلدية، والمقابل المالي على الوافدين، وتطبيق الضرائب الانتقائية (التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة). ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات عام 2017 نحو 696 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 34% مقارنة بالعام السابق وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي أسهمت بنمو نسبته حوالي 32% في الإيرادات النفطية خلال الفترة نفسها، وتطبيق عدد من الإجراءات الإصلاحية لزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 38% ومن المتوقع أن يحقق إجمالي الإيرادات زيادة قدرها 1% عن المقدر في الميزانية.²

- الضرائب: يتوقع أن تسجل الضرائب لعام 2017 حوالي 97 مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 19% مقارنة بالعام السابق، ومن المتوقع أن تنخفض الضرائب عن المقدر في الميزانية بنسبة 19% ومن المتوقع أن يسجل بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية تراجعاً نسبته 6% مقارنة بالعام السابق، وذلك بسبب تراجع الإيرادات المحصلة من ضريبة دخل الشركات الأجنبية، وضريبة الاستقطاع لغير المقيمين، والزكاة والناتج عن تباطؤ الداء الاقتصادي. كما يتوقع أن ينخفض بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية مقارنة بالمقدر بالميزانية بنسبة 23% أما بالنسبة للضرائب على السلع والخدمات فمن المتوقع أن تسجل نحو 47 مليار ريال لعام 2017م بارتفاع 54% مقارنة بالعام السابق وهذا الارتفاع جاء نتيجة لتنفيذ عدد من الإصلاحات الاقتصادية ومن

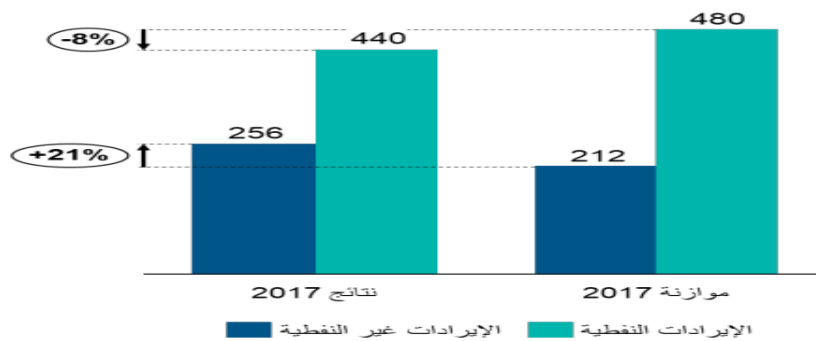
¹ - وزارة المالية، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، مرجع سابق، صص 21-22-23.

² - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، صص 28.

أهمها الضريبة الانتقائية وتعديل أسعار التأشيرات. وعلى الرغم من هذه الزيادة، إل أن المتوقع بنهاية عام 2017م أن تنخفض بنسبة 16% عن الميزانية المقدرة لها، وذلك بسبب تطبيق الضريبة على السلع الانتقائية في منتصف العام. ومن المتوقع أن تسجل الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) نحو 21مليار ريال بنهاية عام 2017م وذلك بارتفاع 3% مقارنة بالعام السابق وبانخفاض 31% عن المقدر في الميزانية، وحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء فقد تراجع إجمالي الواردات السلعية حتى شهر سبتمبر من عام 2017م بنسبة 8.7% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

- الإيرادات الأخرى: يتوقع أن تبلغ الإيرادات الأخرى لعام 2017م نحو 599مليار ريال بارتفاع نسبته 37% مقارنة بالفعلي للعام السابق وبنسبة ارتفاع قدرها 4.7% مقارنة بالمقدر في الميزانية، من ضمنها الإيرادات النفطية التي يتوقع أن تبلغ حوالي 440مليار ريال بنسبة ارتفاع بلغت 32% مقارنة بالعام السابق. حيث بلغ متوسط إنتاج النفط 9.9ملايين برميل يوميا، وبلغ متوسط أسعار نفط برنت حتى نوفمبر من عام 2017م 53.3 دولارا للبرميل مقارنة ب 43.5 دولارا للبرميل خلال الفترة نفسها من عام 2016م. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات النفطية عن المقدر في الميزانية بنسبة 8% نتيجة لرجاء تنفيذ تصحيح أسعار الطاقة المخططة لهذا العام.¹

الشكل رقم(19): مقارنة تقديرات الإيرادات في موازنة 2017 بالنتائج الفعلية (مليار ريال)



المصدر: تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص13.

قد حددت موازنة العام 2017م حجم الإيرادات النفطية المتوقعة بـ 480مليار ريال سعودي إلا أن الإيرادات النفطية الفعلية بلغت ما يقارب 440مليار ريال نهاية العام 2017. أي

- وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، صص.28-29.¹

أنها كانت أقل بـ8% من المتوقع وكان العامل الرئيسي في ذلك اتفاق خفض إنتاج النفط إلى 10 مليون برميل يوميا.

ومن جانب آخر، فقد حددت موازنة العام 2017 حجم الإيرادات غير النفطية المتوقعة بـ212 مليار ريال فيما كان مجموع الإيرادات غير النفطية في نهاية العام 2017 ما يقارب 256 مليار ريال مسجلة ارتفاعا بنسبة 21% مقارنة بما تم توقعه بداية العام 2017.

وقد يعود هذا الارتفاع إلى السياسات الأخيرة التي تم فرضها وتطبيقها ومن ذلك رسوم المرافقين للعمالة الوافدة والضريبة الانتقائية على بعض السلع كمنتجات التبغ ومشروبات الطاقة.

وبالمجمل فقد بلغت إيرادات العام 2017 أكثر من الإيرادات المتوقعة بما يقارب 4 مليارات ريال.¹

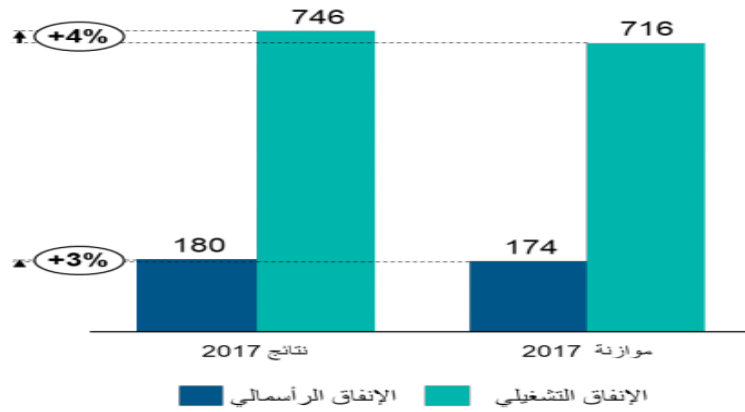
ب: النفقات: يتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات الحكومية للعام الحالي 2017م نحو 926 مليار ريال أي ما يعادل 36% من الناتج المحلي الإجمالي، متجاوزا بذلك الميزانية المقدرة بنحو 4% متأثرا بالمنصرف على بند تعويضات العاملين وإعادة البدلات وصرفها بأثر رجعي، وكذلك إضافة إعتمادات لبعض المشاريع والبرامج للالتزام بسداد مستحقات الموردين والمقاولين من القطاع الخاص خلال 60 يوم، وبارتفاع قدره 11.6% عن المنصرف الفعلي للعام السابق وكذلك لزيادة الإنفاق على باب المصروفات الأخرى لزيادة الصرف على تعويضات نزع الملكية لمشروع توسعة الحرم النبوي الشريف، ولزيادة الإنفاق على المنافع الاجتماعية بنحو 20.4% حيث زاد الإنفاق الرأسمالي بنحو 3.6% وذلك على الرغم من انخفاض النفاق على شراء السلع والخدمات بنسبة 11.7% عن المقدّر في الميزانية.

ولهذه الأسباب يتوقع تجاوز الإنفاق على قطاع التعليم، وقطاع الدارة العامة، وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية، وقطاع الخدمات البلدية، والقطاع العسكري، وقطاع الأمن والمناطق الإدارية الميزانية المقدرة له بنحو 14% و 13% و 11% و 2% و 17% و 14% على التوالي ليبلغ بذلك إجمالي المنصرف على هذه القطاعات حتى نهاية العام المالي الحالي نحو 228 و 30 و 133 و 49 و 224 و 110 مليار ريال على التوالي.

¹ - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص 13.

في المقابل يتوقع انخفاض الإنفاق على كل من قطاع التجهيزات الأساسية والنقل، وقطاع البنود العامة، وقطاع الموارد الاقتصادية ليبلغ إجمالي الإنفاق عليها نحو 29 ملياراً و85 ملياراً 39 ملياراً على التوالي.¹

الشكل رقم (20): مقارنة تقديرات الإيرادات في موازنة 2017 بالنتائج الفعلية (مليار ريال)



المصدر: لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، السعودية، 2018، ص14.

وقد حددت موازنة العام 2017 حجم الإنفاق التشغيلي المتوقع بـ 716 مليار ريال، إلا أن الإنفاق التشغيلي في نهاية العام 2017 قد بلغ 746 ملياراً، متجاوزاً الميزانية بما يقارب 4%.

ومن جانب آخر، فقد حددت موازنة العام 2017 حجم الإنفاق الرأسمالي بما يقارب 174 مليار ريال فيما كان الإنفاق الفعلي الرأسمالي في نهاية العام 2017 ما يقارب 180 مليار ريال بنسبة أعلى

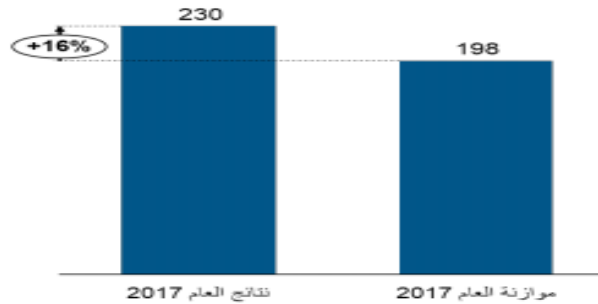
3% من ما تم توقعه في بداية العام 2017. وبالمجمل فيعتبر الإنفاق الفعلي لعام 2017 أعلى بما يقارب 36 مليار ريال من الإنفاق الذي تم توقعه في الميزانية.²

ج: الدين العام

- وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص30.¹
- لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص14.²

استمرت وزارة المالية في إتباع سياسة توازن بين إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل عجز الميزانية خلال العام المالي الحالي 2017. كما قامت الوزارة بتنويع إصداراتها المحلية والخارجية من خلال إصدار صكوك وسندات بحوالي 134 مليار ريال منها حوالي 53.6 مليار ريال صكوك محلية و 33.7 مليار ريال صكوك خارجية و 46.8 مليار ريال سندات خارجية، في الوقت نفسه تم استخدام حوالي 100 مليار ريال من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة. كما تم إطفاء سندات حكومية بقيمة 8.5 مليارات ريال وسداد مدفوعات دين بحوالي 4 مليارات ريال. ويتوقع نهاية عام 2017 أن يبلغ إجمالي الدين العام 438 مليار ريال، أي ما يعادل نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 317 مليار ريال أي ما يعادل نحو 13.1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام السابق 2016. حيث عملت وزارة المالية ممثلة بمكتب إدارة الدين العام على وضع إستراتيجية متوسطة المدى للدين العام متضمنة الخيارات المناسبة للتمويل بأفضل التكاليف مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.¹

الشكل رقم (21): مقارنة تقديرات العجز بالنتائج الفعلية لعام 2017 (مليار ريال)



المصدر: لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، السعودية، 2018، ص 17.

وقد حددت موازنة العام 2017 حجم العجز المتوقع بـ 198 مليار ريال، إلا أن نتائج العام 2017 بلغت 230 مليار ريال بفارق ما يقارب 16% من ما تم توقعه بداية العام 2017.

ويعود هذا الأمر إلى ارتفاع المصروفات إلى 926 مليار ريال بدلا من 890 مليار ريال بنسبة أعلى بما يقدر 4% من ما تم تقديره بداية العام 2017. وقد تركزت المصروفات في الربع الرابع من 2017 بنسبة مرتفعة تصل إلى 46% الموجهة نحو القطاع العسكري، والتعليم، والصحة.²

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 32.
² - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص 17.

رابعاً: ميزانية المملكة لسنة 2018

في الوقت الذي تراقب فيه أطياف المجتمع السعودي والدولي مجريات الإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة في ظل الرؤية 2030. أتى الإعلان عن ميزانية عام 2018 مؤكداً سير المملكة باتجاه مستهدفاتها بخطة ثابتة. حيث توسعت النفقات المقدره لعام 2018 لتكون الأكبر في تاريخ المملكة¹. واعتمد مجلس الوزراء السعودي في التاسع عشر من ديسمبر 2017 الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2018 وهي الميزانية الثانية بعد إطلاق "رؤية المملكة 2030" في أبريل 2016، جاءت الميزانية في وقت تمر فيه المملكة بمرحلة تحول جوهريه في تاريخها على كافة المستويات.²

حيث تستهدف الحكومة في ميزانية 2018 خفض عجز الميزانية إلى نحو 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز متوقع بنحو 8.9% في عام 2017. وتقدر الزيادة في إجمالي الإيرادات في ميزانية 2018 بنحو 12.6% مقارنة بالمتوقع تحصيله في عام 2017، ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات غير النفطية بنحو 14% حيث ستستمر الحكومة في تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي في عام 2018 ومنها: البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في شهر يناير بنسبة 5% في ضوء الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطبيق المرحلة الثانية من تصحيح أسعار الطاقة التي تستهدف على المدى المتوسط الوصول تدريجياً بهذه الأسعار إلى الأسعار المرجعية، وتطبيق المرحلة الثانية من المقابل المالي على الوافدين، بالإضافة إلى عدد من المبادرات والإصلاحات التي تستهدف تنمية مصادر الإيرادات غير النفطية ورفع كفاءة الإنفاق العام. في الوقت نفسه، تتضمن ميزانية 2018 زيادة في النفقات العامة بنحو 5.6% مقارنة بعام 2017 نتيجة لزيادة مصروفات الاستثمارات الحكومية (النفقات الرأسمالية) بنحو 13.6% لتمويل مبادرات ومشاريع برامج الرؤية بما فيها مشاريع السكان وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.³

و من المتوقع أن تتحسن معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية في عام 2018 مقارنة بالعام الذي سبقه، مدفوعة بميزانية تركز على الإنفاق الاستثماري التوسعي وبرامج الصلح الاقتصادي. وتشير تقديرات وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.7% مدفوعاً بالدرجة الأولى بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنحو 3.7% وسيكون القطاع الخاص محرك رئيس لذلك

1 - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص 20

- البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، مرجع سابق، ص 1

- وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 15

الدور المتزايد الأهمية للقطاعات غير النفطية، حيث يقدر ارتفاع قيمة استثماراته الحقيقية بمعدل نمو يصل لنحو 3.3% أيضا سيلعب القطاع الحكومي دورا هاما في نمو القطاع غير النفطي نتيجة لأثر المباشر لارتفاع الإنفاق الحكومي بنحو 5.6% لتنفيذ الإصلاحات الحالية بجانب الإصلاحات الاقتصادية المستقبلية المتضمنة تحفيز الاستثمار ورفع ثقة المستثمرين والتخصيص والإنفاق الرأسمالي الموجه بناء على المساهمة الاقتصادية وعلى المشاريع الحيوية، وتنمية قطاعات جديدة ورفع مستويات الإنتاجية وغيرها من المبادرات التي تهدف إلى تحقيق رؤية المملكة 2030م.¹

كما يتوقع أن يسهم التحفيز والإنفاق الحكومي الرأسمالي في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 2018 وتحييد آثار سياسات استدامة المالية العامة. فعلى الرغم من أن سياسات استدامة المالية العامة التي تتضمن رفع كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تطبيق ضريبة القيمة المضافة والمضي قدما في تصحيح أسعار الطاقة قد تؤثر سلبا وبصورة مؤقتة على المستوى العام للأسعار والاستهلاك، إلى أن برامج مثل برنامج حساب المواطن ومبادرات تحفيز القطاع الخاص ستسهم إلى حد كبير في تحييد أثر هذه الإجراءات. وستركز مبادرات وبرامج التحفيز على تحسين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي الرأسمالي للعام 2018 تقدر بنحو 13.6% مقارنة بالعام السابق. وتتوقع وزارة الاقتصاد والتخطيط أن يحقق الاستثمار والاستهلاك الخاص معدلات نمو إيجابية في عام 2018. فنظرا للدور المحوري المتوقع للقطاع الخاص في تحقيق رؤية 2030، من المقدر تحقيق نمو الاستثمار الخاص لمعدلات نمو إيجابية متزايدة بدءا من عام 2018 وصولا إلى عام 2020، حيث من المتوقع أن تزيد معدلات نمو الاستثمار الخاص بنحو 3.3% في العام 2018 وصولا إلى حوالي 3.5% في العام 2020، بعد انخفاض ملحوظ في عام 2017. ومن جانب آخر، يتوقع أن يسجل معدل نمو الاستهلاك الخاص نحو 0.4% في عام 2018 قبل أن يعاود الارتفاع وصولا إلى حوالي 2% في عام 2020.

تعتمد توقعات عام 2018 على عدة عوامل من أهمها أداء سوق النفط ودقة التطبيق والتزامن بين برامج الإصلاح الاقتصادي. فبينما قد تؤثر بعض الإصلاحات إيجابيا على استدامة المالية العامة وتنوع مصادر الدخل كضريبة القيمة المضافة، والمقابل المالي على الوافدين، وبرامج إصلاح الطاقة، إل أنها قد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ما لم تتزامن مع برامج التحفيز الاقتصادي كتفعيل

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 40.

حساب المواطن، وحزم التحفيز، والنفق الحكومي الرأسمالي. لذا، فإن التوقعات للعام 2018 أخذت في الحسبان دقة التطبيق والتزامن بين مختلف مبادرات برامج الإصلاح الاقتصادي.¹

الفرع الثاني: برنامج التوازن المالي

بعد الانخفاض الكبير في أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016 وإعلان المملكة عن أعلى عجز في ميزانيتها بقيمة 362 مليار ريال والتحول من فائض بقيمة 180 مليار ريال في العام، 2013 عازمت المملكة على إجراء عدد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتي كان من ضمنها برنامج التوازن المالي 2020.

تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2016 للوصول بالمملكة إلى التوازن المالي بحلول العام 2020 على الرغم من الأسعار المنخفضة للنفط. ويقصد بالتوازن المالي تساوي الإيرادات بالنفقات. من الجدير بالذكر أن وزارة المالية أعلنت مؤخراً عن مراجعة ل خطة التوازن المالي وفقاً للمستجدات والظروف الراهنة تشمل تأخير تحقيق التوازن المالي حتى العام 2023 تجنباً لأي آثار جانبية قد تقود إلى تباطؤ الاقتصاد.

أولاً: أهم المحاور التي يركز عليها برنامج التوازن المالي²

1. تحسين وترشيد الإنفاق الرأسمالي التشغيلي

خلال السنوات الماضية، عانت المملكة العربية السعودية من تجاوز النفقات الفعلية لتقديرات الموازنات. الأمر الذي دعا لإجراءات حول الإدارة المالية وترشيد الإنفاق. ولعل من أهم هذه الإجراءات تأسيس مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والإنفاقي الحكومي.

2. توجيه الدعم وتمكين المواطنين من الاستهلاك بمسؤولية

- في الوقت الحالي، تعتبر أسعار الماء والكهرباء مدعومة بنسبة 80% الجهود الحالية ستعمل على خفض السعر لتصل أسعار هذه الخدمات إلى الأسعار المرجعية مما سيوفر 209 مليار ريال بحلول العام 2023.

- تم الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق هذه السياسات الأثر على العائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط وذلك بإطلاق برنامج حساب المواطن الذي سيعمل على تعويض هذه الأسر والحد من الأثر على المستوى المعيشي للمواطنين.

3. تنمية الإيرادات غير النفطية

في ظل الوضع الحالي بدا واضحاً ضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص.ص 41-42.
- البلاد المالية، الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، مرجع سابق، ص.8.

الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل. وبالنظر إلى مجموعة العشرين نرى أن الإيرادات غير النفطية تساهم في ما يقارب 70% إلى 100% من الإنفاق الحكومي. وقد بدأت المملكة بإعلان وإطلاق عدد من البرامج والمبادرات لتعزيز الإيرادات غير النفطية مثل: ¹

* في عام 2016:

- زيادة رسوم التأشيرات.

- زيادة رسوم الخدمات البلدية.

* في عام 2017:

- زيادة المقابل المالي على الوافدين العاملين ، والمرافقين التابعين للعمالة الوافدة.

- نشرت ستراتيجيك جيرز تقريراً مفصلاً عن الآثار المتوقعة للمقابل المالي.

- إطلاق الضريبة الانتقائية على منتجات معينة مثل مشروبات الطاقة والتبغ.

* في عام 2018:

- ضريبة القيمة المضافة (5%) والتي تشمل مجموعة من السلع والخدمات.

4. استدامة النمو الاقتصادي في القطاع الخاص

في ظل تزايد البطالة بين المواطنين وتباطؤ الناتج المحلي الإجمالي و سوء حالة ميزان

المدفوعات كانت الحاجة ملحة لدعم منشآت القطاع الخاص لضمان المستهدفات التالية:

- رفع حصة الناتج المحلي الإجمالي من القطاع الخاص غير النفطي من 40% إلى

65%.

- رفع حصة المحتوى المحلي من النفقات من 36% إلى 50%.

- رفع حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 16% إلى 50%.²

ثانياً: آلية تنفيذ البرنامج

وضع برنامج تحقيق التوازن المالي أهدافاً طموحة تتطلب لتحقيقها تغييرات كبيرة

في السياسة المالية، وقد تم تحديد الركائز الإستراتيجية الأربعة التالية:

1. تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية: تخصيص ميزانية

تتسق مع الأولويات الإستراتيجية لهذه الجهات، ووضع نظام يشجع على المساءلة

والملكية الكاملة للمستهدفات المالية على كافة مستويات الجهة.

وقد بدأت وزارة المالية تنفيذ عدد من المبادرات لتعزيز المساءلة وزيادة الشفافية

¹ - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص9.

² - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، صص10-11.

المالية وزيادة الإشراف المالي للجهات الحكومية. ويتوقع أن يساهم ذلك في الحد من تجاوز النفقات عن الميزانية. تشتمل هذه الركيزة على مبادرتين رئيسيتين:¹

- **تمكين الجهات الحكومية من استدامة المالية العامة:** حيث تسعى هذه المبادرة إلى تعزيز آليات إدارة الأداء لضمان التزام الجهات بالمستهدفات المالية، أي سقوف الميزانية وتوقعات الإيرادات. كما تهدف إلى متابعة مؤشرات الأداء الرئيسية والمستهدفات المالية على مستوى الجهات. ومن بين الأهداف الأخرى لهذه المبادرة الإشراف على عمليات إدارة الأداء بما في ذلك تقديم المحفزات والمساءلة في حالة انحراف نتائج هذه الجهات عن تحقيق المستهدفات المالية من بداية العام المقبل.

- **تطوير إجراءات إعداد الميزانية:** حيث قامت وزارة المالية بإطلاق منهجية جديدة لإعداد الميزانية في 2018 انطلاقاً من مبدأين هما: (1) توزيع الميزانية من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي، (2) رفع كفاءة الإنفاق. حيث عقدت ورش عمل مع جهات الميزانية لاستعراض الميزانية وتحديد احتياجاتها. وسيتم تطبيق هذه المنهجية الجديدة بشكل سنوي كجزء من مراحل إعداد الميزانية في المستقبل، بحيث تتوافق الميزانية السنوية مع المستهدفات المالية للمملكة. ومن أبرز ملامح المنهجية الجديدة لإعداد الميزانية وضع سقوف للإنفاق من المستوى الإجمالي إلى المستوى التفصيلي ومراعاة الأولويات، كما تم عقد ورش مراجعة الميزانية، وتطبيق نظام الحوكمة. كما ستعمل وزارة المالية على متابعة تحديد الأولويات، الالتزام بسقوف الإنفاق للجهات، والعمل مع الجهات للحد من بعض الممارسات التي تؤثر سلباً على كفاءة الإنفاق.

2. التخطيط المالي والاقتصادي الكلي: توجيه السياسة المالية نحو تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية وتحفيز اتخاذ القرارات الفعالة لإدارة الميزانية مع تقديم صورة متكاملة عن الديون والاحتياجات.

وتشتمل هذه الركيزة على تحديد السياسات المالية اللازمة لتحقيق المستهدفات المالية مع دعم الأهداف الاقتصادية بتوجيه الإنفاق الحكومي إلى القطاعات التي تدعم الأهداف الإستراتيجية للمملكة، بما في ذلك تحديد الإيرادات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف، والعمل على مبادرات الدعم والتحفيز مثل: حساب المواطن.

ثالثاً: التخطيط المالي والاقتصادي الكلي

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص.ص 46-47.

- إطار المالية العامة متوسط الأجل: تهدف هذه المبادرة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط (من 3-5 سنوات) بما في ذلك تحديد سقف الإنفاق على مستوى الميزانية وعلى مستوى الجهات، ووضع معايير إعداد وتقديم الجهات لمشاريع ميزانياتها وربط سقف الجهات بالأولويات الإستراتيجية، وسياسات القطاع، وتقييمات الأداء.¹

- مبادرة إعادة الرسوم المسددة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تعتبر هذه المبادرة جزءاً من حزمة أوسع نطاقاً لتحفيز القطاع الخاص، وتتضمن هدفاً مزدوجاً لتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة على دخول السوق ودعم نموها أثناء السنوات الأولى من النشاط. ويتم تحقيق ذلك من خلال إعادة الرسوم المسددة من الشركات المنشأة حديثاً (على سبيل المثال الرسوم المتعلقة بالتراخيص الجديدة، والرسوم السنوية، والرسوم المتعلقة بأصحاب العمل) أثناء السنوات الثلاث الأولى لنشاطها.

- مبادرة الإقراض غير المباشر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: يتيح الإقراض الحكومي غير المباشر القدرة على الاستفادة من شبكة مقدمي القروض غير البنكية التجارية لتوزيع القروض على المنشآت الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، من خلال إمدادها بالتمويل منخفض التكاليف وإعادة التمويل. وهذا من شأنه أن يزيد مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما سيحسن عملياتها واستثماراتها.

- مبادرة دعم الشركات المتعثرة: البدء بتنفيذ برنامج متعدد المراحل لتحديد الشركات المتعثرة ذات البعد الاستراتيجي ودعمها تمويلاً بالتعاون مع القطاع الخاص (البنوك والصناديق) لتنفيذ ما يلزم (مثل التقييم وتقديم الدعم المالي). حيث توفر المبادرة ضمان معدل العائد الداخلي للاستثمار الخاص في هذه الشركات.

- مبادرة صندوق دعم المشاريع: هو صندوق تمويلي لإعطاء قروض ذات فوائد منخفضة لتمويل مشاريع القطاعات الصحية والسياحية والعقارية الكبرى ذات الأثر الاقتصادي المرتفع لضمان استمرار المشاريع واستكمالها.²

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 47-48.
² - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 48-49.

- مبادرة تعزيز تمويل الصادرات: تحسين قدرات تمويل الصادرات من خلال توسيع نطاق البرنامج المتوفر حالياً والبدء بعملية إنشاء بنك الاستيراد والتصدير من أجل تزويد الشركات المصدرة بالتمويل المطلوب للوصول لأسواق جديدة.

- مبادرة برنامج الاستثمارات الضخمة: تسريع جذب الاستثمارات إلى المملكة من خلال برنامج الاستثمارات الضخمة والإستراتيجية عن طريق التفاوض على عقود معينة مع كبار المستثمرين المحليين والأجانب لتنفيذ مشاريع ذات قيمة اجتماعية واقتصادية عالية للمملكة.

- مبادرة صندوق تحفيز تقنية البناء: تقنية البناء والسكان تزيد السعة الإنتاجية الضرورية للوصول إلى هدف السكان عبر زيادة إنتاجية القطاع وتؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي.

- حساب المواطن: تم إنشاء برنامج حساب المواطن لتحسين كفاءة الدعم الحكومي وتوجيه الدعم لمستحقيه من المواطنين للحد من آثار تصحيح أسعار الطاقة والإجراءات المالية الأخرى على الأسر السعودية. وحساب المواطن هو عبارة عن حوالات نقدية مباشرة سيتم تخصيصها للمستحقين وسيصبح هذا البرنامج في المستقبل أحد المنصات الحكومية لتقديم الدعم للمواطنين بشكل مباشر.

- تصحيح أسعار المياه: يشكل تصحيح أسعار المياه إجراءً موازياً لتصحيح أسعار الطاقة، والذي يهدف إلى: تحفيز الاستهلاك الرشيد، إعادة توجيه الدعم لإيصاله إلى الفئات المستحقة فعلياً وترشيده.

- تصحيح أسعار الطاقة: يعد تصحيح أسعار الطاقة أهم العناصر الرئيسية في برنامج تحقيق التوازن المالي وتهدف هذه المبادرة إلى: تحفيز الاستهلاك الرشيد، تشجيع إقامة استثمارات ذات ميزة تنافسية في القطاع الصناعي، إعادة توجيه الدعم للفئات المستحقة فعلياً وترشيده، تقوية وضع المالية العامة.¹

3. تعظيم الإيرادات للحكومة: إعداد ملف مبادرات الإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج التوازن المالي.

رابعاً/ تعظيم الإيرادات للحكومة

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص.ص 50-51.

تعتمد هذه الركيزة على ثلاث مبادرات رئيسية، حيث تم تطوير مصادر الإيرادات الجديدة بشكل يضمن تقديم فوائد عامة إضافية، مثل تشجيع المنافسة و/أو تحسين السلوك الاجتماعي (الحد من الاستهلاك الزائد، أو استهلاك المواد الضارة).

- **المقابل المالي على الوافدين:** تهدف هذه المبادرة الرئيسة إلى تشجيع السعودية من خلال سد فجوة التكلفة بين الوافدين والسعوديين. ويتم تحقيق ذلك عبر فرض مقابل مالي شهري على كل موظف وافد بالاستناد إلى عدد الوافدين الأقل والأكثر مقارنة بالموظفين السعوديين في المنشأة ذاتها، وذلك ابتداء من يناير 2018، مع زيادة سنوية تبلغ قيمتها 200 ريال شهريا (300 ريال لكل وافد في منشأة يتساوى فيها أو يقل عدد الوافدين عن السعوديين، 400 ريال في حال تجاوز عدد الوافدين السعوديين في عام 2018). وكذلك تم فرض مقابل مالي على المرافقين ابتداء من يوليو 2017، مع زيادة سنوية تبلغ في السنوات اللاحقة قيمتها 100 ريال تدفع بشكل شهري (100 في أول سنة، ثم 200، 300، 400 ريال في السنوات اللاحقة).

- **ضريبة القيمة المضافة:** يعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة تنفيذا للاتفاقية الخليجية ويتوقع أن تصبح ضريبة القيمة المضافة أحد المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية في المملكة، ما يؤكد أهمية التطبيق السليم لهذه الضريبة والذي سيبدأ في 1 يناير 2018 بواقع 5% على القيمة المضافة للمنتجات والخدمات.

- **الضريبة الانتقائية:** يحقق هذا النوع من الضرائب هدفا مزدوجا يتمثل في: تنمية الإيرادات غير النفطية والتشجيع على السلوك الاستهلاكي الرشيد، وذلك بفرض ضريبة على بعض السلع المحددة كالمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته، كما قد تضم هذه القائمة لاحقا منتجات أخرى مثل السلع الكمالية.

4. **رفع كفاءة الإنفاق الحكومي:** تحسين فعالية المصروفات في الحكومة لتحقيق مستهدفات الموازنة المالية المرغوبة من خلال الاستغلال الأمثل لموارد الدولة، من خلال المبادرات الرئيسة التالية:

- تأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي)

كجهة حكومية تشرف وتساند الجهات الأخرى في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات تنفيذها واقتراح التشريعات والأنظمة اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق.¹

- تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي

كجهة حكومية تهدف لتحويل الشراء الحكومي إلى عملية إستراتيجية تركز على تعظيم المنافع المالية والتنموية مقابل الإنفاق، وتعزيز الشفافية من خلال تطوير القدرات والنظم وعمليات الشراء لقياس ورفع كفاءة الشراء بتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية لكل فئة إنفاق.

وتهدف هاتان المبادرتان المحوريتان، لتفعيل المبادرات والبرامج الأخرى التي تقدر وفوراتها التراكمية بما يقارب 220 مليار ريال بنهاية 2023. وقد تمكنت الجهات الحكومية بمساندة مكتب ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي من تفعيل الحزمة الأولى من المبادرات خلال 2017، وحققت وفورات تصل لـ 56 مليار ريال والتي يمتد أثرها التراكمي حتى 2023 بتفادي تكاليف إضافية تشغيلية تصل لما يقارب 57 مليار ريال (على سبيل المثال، خطط لرفع مستوى التنسيق في القطاعات الصحية وتطوير بعض ممارسات سلاسل الإمداد لرفع كفاءتها في إدارة مخزون الأدوية، تطوير معايير التعاقد لنظافة المدن، رفع مستوى التنسيق في مبادرات الرؤية من خلال دمج وتفادي الازدواجية). وبتأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق ووحدة الشراء الاستراتيجي خلال 2018، يتطلع برنامج تحقيق التوازن المالي لمساندة الجهات الحكومية بتفعيل الحزمة الثانية من المبادرات ذات الأولوية لتحقيق كفاءة الإنفاق.²

الفرع الثالث: توقعات المالية العامة في المدى المتوسط

وفقا للإطار المالي والاقتصادي الذي تم على أساسه إعداد الميزانية ومبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي، فمن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في عام 2018 نحو 195 مليار ريال، بما يعادل 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي وبانخفاض بنحو 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي عن العجز المتوقع لعام 2017، وبانخفاض كبير عن العجز في الميزانية

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص. 53-54.
² - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص. 54-55.

المتحقق في عام 2016 الذي بلغ نحو 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي (311 مليار ريال). ويعود التراجع في نسب العجز المقدرة لعام 2018 إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات الإصلاحية لتنمية الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادرها، وذلك على الرغم من زيادة النفقات بنحو 5.6% ومن بينها زيادة الأصول غير المالية (الإنفاق الرأسمالي) بنحو 13.6% مقارنة بتوقعات العام 2017.¹

الجدول رقم (06): تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2017-2020)

تقديرات	ميزانية		توقعات		فعلي	
	2020	2019	2018	2017		
الإيرادات						
909	843	783	696	692	519	إجمالي الإيرادات
189	164	142	97	121	82	الضرائب
18	16	15	14	18	15	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
124	103	85	47	56	30	الضرائب على السلع والخدمات
28	26	25	21	31	20	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
20	18	17	15	16	17	ضرائب أخرى
720	679	641	599	571	437	الإيرادات الأخرى
النفقات						
1,050	1,006	978	926	890	830	إجمالي النفقات
822	789	773	746	716	696	المصروفات (النفقات التشغيلية)
452	445	438	440	412	409	تعويضات العاملين
146	145	143	135	153	150	السلع والخدمات
24	19	14	9	9	5	نفقات تمويل
7	7	14	7	7	7	الإعانات
3	3	3	3	3	5	المنح
94	74	65	44	37	41	المنافع الاجتماعية
96	95	95	108	95	79	مصروفات أخرى
228	218	205	180	174	134	الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية						
-141	-163	-195	-230	-198	-311	عجز/ فائض الميزانية
-4.9%	-5.9%	-7.3%	-8.9%	-7.7%	-12.8%	عجز/ فائض الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
الدين والأصول						
749	673	555	438	--	317	الدين
26%	24%	21%	17%	--	13%	الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
345	411	456	584	--	683	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
12.0%	14.8%	17.2%	22.7%	--	28.2%	الودائع الحكومية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، السعودية، 2018، ص59.

أولاً: الإيرادات

تم تنفيذ عدد من الإجراءات منذ عام 2016 التي سيكون لها تأثير على نمو الإيرادات على المدى المتوسط، بالإضافة إلى خطة تنفيذ عدد من الإجراءات الأخرى خلال الأعوام القادمة والتي من شأنها تنويع مصادر الإيرادات بشكل تدريجي منها: فرض ضريبة القيمة المضافة وتطبيق المقابل المالي على الوافدين، وكذلك تصحيح أسعار الطاقة حتى

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص58.

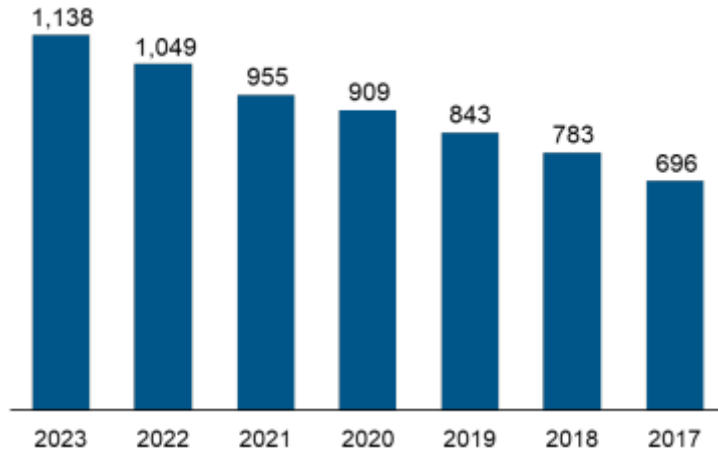
الوصول إلى مستوى الأسعار المرجعية للطاقة حيث تستهدف الحكومة تنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر كمصدر رئيس لتمويل النفقات العامة وخفض عجز الميزانية. تشير التقديرات إلى بلوغ إجمالي الإيرادات حوالي 783 مليار ريال في عام 2018 بزيادة 12.6% عن المتوقع في عام 2017، ومن المتوقع أن تصل إلى 909 مليار ريال في عام 2020 بمتوسط نمو سنوي يبلغ 9.3%. حيث يتوقع أن تسجل الحصيلة من الضرائب 142 مليار ريال في عام 2018 وذلك بمعدل نمو 46% مقارنة بعام 2017 إلى أن تصل إلى 189 مليار ريال في عام 2020، ويتوقع أن يحقق بند الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية عام 2018 نحو 15 مليار ريال وذلك بمعدل نمو قدره 10.4% مقارنة بعام 2017 إلى أن يصل إلى 18 مليار ريال في عام 2020 أخذاً في الاعتبار معدلات نمو النشاط الاقتصادي المتوقعة للفترة القادمة، في حين يقدر إيراد بند الضرائب على السلع والخدمات بـ 85 مليار ريال بارتفاع قدره 82% عام 2017 ليصل إلى 124 مليار ريال عام 2020، وذلك نتيجة تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية مثل ضريبة القيمة المضافة التي من المقدر أن تحقق عائداً مالياً لخزينة الدولة بمبلغ 23 مليار ريال في عام 2018.¹

من المتوقع أن تنمو الإيرادات النفطية بواقع 11.8% ويعود إلى ذلك توقعات صمود أسعار النفط عند مستويات 60 دولار للبرميل. كما أن تمديد اتفاقية خفض الإنتاج النفطي بين الدول المنتجة للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك إلى نهاية 2018 سيساهم إلى حد كبير في تقليص معدلات المخزون النفطي خلال العام.

كما أنه من المتوقع أن تنمو الإيرادات غير النفطية بواقع 13.7% لتصل إلى 291 مليار ريال. هذه الزيادة تأتي نتيجة لتطبيق عدد من المبادرات والإصلاحات الاقتصادية مثل (خفض وترشيد الدعم، رسوم المقابل المالي، رسوم الأراضي البيضاء، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة السلع الانتقائية، وغيرها).

الشكل رقم (22): تقديرات الإيرادات حسب العام (مليار ريال)

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 60.



المصدر: تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، السعودية،

2018، ص22.

و يجدر بالذكر أن الإيرادات غير النفطية في موازنة 2018 تشكل 37% بعد أن كانت تقارب 10% من مجمل إيرادات ميزانيات الأعوام 2002-2015.

ثانياً: النفقات

شهدت موازنة 2018 المستوى الأعلى للنفقات حيث اعتبرت أكبر ميزانية في تاريخ المملكة بقيمة 978 مليار ريال بزيادة قدرها 5.6% عن العام الماضي،¹ حيث تنطلق ميزانية هذا العام مع توجه الحكومة إلى وضع إطار واضح للإنفاق على المدى المتوسط يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية لبرامج رؤية 2030، وتحديد مستويات الإنفاق من خلال سياسة تحقق التوازن بين هدف خفض عجز الميزانية مع مستويات الدين العام لا تتجاوز 30% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي من جهة، وهدف دعم النشاط الاقتصادي بتوجيه الإنفاق الحكومي بشكل يدعم الرؤية الاقتصادية والخطط الإستراتيجية المستهدفة من جهة أخرى، حيث يمثل الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد المحركات الرئيسية للاقتصاد نحو 36% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017. ولهذا تم اعتماد ميزانية يقدر إجمالي الإنفاق منها 978 مليار ريال مرتفعة عن العام الحالي بنسبة 5.6%، يدفع هذا الارتفاع التوسع في الإنفاق على مخصصات مبادرات برامج الرؤية 2030.

- **النفقات التشغيلية:** تهدف السياسة المالية في المدى المتوسط إلى التركيز على أولويات الإنفاق ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص النفقات التشغيلية مثل حزم تحفيز القطاع الخاص وبرنامج حساب المواطن وبرنامج تحقيق رؤية 2030. حيث قدرت النفقات

¹ - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص.ص 22-23.

التشغيلية لعام 2018 بنحو 773 مليار ريال أي حوالي 79% من إجمالي النفقات. مرتفعة نتيجة تطبيق العديد من المبادرات لرفع كفاءة الإنفاق، وقد شكل باب تعويضات العاملين حوالي 44.8% من إجمالي النفقات التي قدرت بحوالي 438 مليار ريال. بينما شكلت نسبة كل من باب السلع والخدمات والمنافع الاجتماعية إلى إجمالي النفقات نحو 14.6% و6.7% على التوالي. حيث ترتفع اعتمادات الإنفاق على استخدام السلع والخدمات بنسبة 6% كما يرتفع الإنفاق على الإعانات بنسبة 102% ليصل إلى 14 مليار ريال تقريبا. وارتفعت تقديرات باب نفقات التمويل بنسبة 57.1% عن عام 2017 مدفوعة بارتفاع حجم الإصدارات من الأوراق المالية المتوقعة لتمويل الميزانية.

وكما يتضح من الجدول السابق فإن متوسط نمو النفقات التشغيلية خلال الفترة من 2018 إلى 2020 يبلغ نحو 3.3% مدفوعا بزيادة الإنفاق على باب المنافع الاجتماعية الناتجة عن الزيادة المستمرة في الإنفاق على برنامج حساب المواطن، ولنمو الإنفاق على تكاليف التمويل الناتج عن تنامي حجم الإصدارات مع معدلات نمو منخفضة لبقية النفقات التشغيلية.

- **النفقات الرأسمالية:** تهدف السياسة المالية خلال المدى المتوسط بشكل رئيسي إلى تنمية الإنفاق الرأسمالي وتطوير البنية التحتية وبرامج رؤية المملكة 2030 لدفع وتيرة الأنشطة الاقتصادية، حيث تبلغ تقديرات النفقات الرأسمالية خلال العام المالي 2018 نحو 205 مليار ريال وهو ما يشكل 21% من إجمالي النفقات بزيادة 13.6% عن عام 2017 لتمويل مشاريع برامج الرؤية وتطوير البنية التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل للمواطنين.¹

ثالثا: الدين العام

وضعت وزارة المالية من خلال مكتب إدارة الدين العام وبموافقة اللجنة المالية في الديوان الملكي إستراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية لإدارة الدين العام تراعي في عملية الاقتراض وإصدار أدوات التمويل أفضل الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والعالمية. كما تراعي هذه الإستراتيجية عند إصدار أدوات التمويل المحلية عدم التأثير سلبا على السيولة في القطاع المالي المحلي وعلى معدلات النمو الاقتصادي ومستهدفات رؤية 2030 في تعزيز نمو القطاع الخاص. بالإضافة إلى دراسة الخيارات المختلفة في الأسواق العالمية، وتحليل الأسواق المستهدفة،

¹ - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص.ص 62-63.

والعملات، ومعدلات الفائدة المستقبلية، وذلك لضمان تكوين محفظة تمويلية بأفضل التكاليف الممكنة. كما ستعتمد إستراتيجية الدين العام على القروض وتنويع الإصدارات بين الصكوك والسندات بأجال مختلفة بين قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

إن رؤية المملكة 2030 تشمل العديد من المبادرات والبرامج وخطط التنمية القطاعية التي من شأنها إحداث نقلة مهمة في الأداء الاقتصادي يتوقع خلالها أن تزداد معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي بشكل تدريجي على المدى المتوسط. ووفقا لخطة الحكومة في إضفاء مزيد من التدرج في برنامج تحقيق التوازن المالي، فإنه من المقدر أن ينخفض العجز في الميزانية تدريجيا وبشكل مستمر على المدى المتوسط حتى يتحقق التوازن المالي بحلول عام 2023. حيث تساهم هذه الإصلاحات في تنمية إجمالي الإيرادات بمتوسط نمو سنوي يقدر بـ 8.6% يقابل ذلك أيضا زيادة في النفقات في المدى المتوسط بمتوسط نمو سنوي 3.4% مع الاستمرار في خطط رفع كفاءة الإنفاق.¹

رابعاً: العجز/ الفائض في الميزانية

من المتوقع أن يستمر العجز في الانخفاض للعام الرابع على التوالي حيث أنه من المقدر أن يصل العجز في العام 2018 إلى 195 مليار ريال قبل أن يواصل انخفاضه إلى حين سد العجز بشكل كامل في عام 2023 وهو ما ينص عليه برنامج التوازن المالي. والجدير بالملاحظة هنا أنه من الممكن أن يتم تجنب العجز من خلال خفض الإنفاق، إلا أن المملكة ورغبة منها في مواصلة تنمية العجلة الاقتصادية باتجاه أهداف رؤية 2030، التي من أهمها وصول حجم اقتصاد المملكة إلى المراتب الـ 15 الأولى على مستوى العالم، وتكمن الأهمية في تعزيز النفقات وخصوصاً الرأسمالية منها لإجراء هذا التحول بعيداً عن أي آثار اقتصادية سلبية محتملة وخصوصاً على المستوى المعيشي للمواطنين. ومن المتوقع أن يرتفع الدين بواقع 27% عن ما كان عليه في 2017 ليصل إلى 555 مليار ريال (20.4%). كما توضح الميزانية أن الدين لن يتجاوز حاجز الـ 25% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2023، مما يجعل معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً مقارنة مع مستويات الدين لدى الدول الأخرى.²

1 - وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018، مرجع سابق، ص 64.
2 - لم يذكر الكاتب، تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية العام 2018، مرجع سابق، ص 25.

المبحث الثاني: واقع المناخ الاستثماري السعودي

تعد المملكة العربية السعودية قوة الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لما تتوفر فيها من ميزات ولأهميتها الكبرى في الاقتصاد الدولي كونها إحدى أكبر اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط حجماً خصوصاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيس في منطقة الشرق الأوسط لمعظم الاقتصاديات الصناعية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فضلاً عن ما تتمتع به من احتياطات ضخمة من النفط الخام والتي تقدر بربع إجمالي الاحتياطات العالمية. لذا حرصت المملكة على إتباع سياسات جاذبة للاستثمارات الأجنبية مما جعلها تتصدر الدول العربية في الاستثمارات المتدفقة إليها على الرغم من ضعف بعض السياسات التي يعتمد عليها في بعض الدول وهي سياسة الانفتاح المطلق، إلا إنها استطاعت من خلال سياسة التصحيح الهيكلي التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي أنها تحقق ما تصبو إليه في زيادة مطردة في التدفقات طيلة مدة 2010/1990. حيث أن مناخ الاستثمار يعتبر عنصر مهم في جذب الاستثمارات في أي دولة وعلى هذا الأساس أخذ مفاهيم متنوعة ساعدت في تحديد عناصر ومكونات مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: تقييم واقع المناخ الاستثماري السعودي

يتميز مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية بالآتي:

- 1. الموقع الجغرافي:** تتمتع المملكة العربية السعودية بميزة نسبية تتمثل في الموقع الجغرافي المتميز والاستراتيجي كنقطة التقاء بين الشرق والغرب، فهي تتوسط قارات العالم ودول العالم الإسلامي، وتشغل نحو أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية الواقعة في جنوب غرب قارة آسيا وتطل على البحر الأحمر من جهة الغرب الذي يسهل اتصالها بدول قارة إفريقيا المواجهة لها وبدول أوروبا عبر قناة السويس، كما تطل من جهة الشرق على الخليج العربي المتصل بخليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي.
- 2. مكانة المملكة:** تحتل المملكة مكانة خاصة بالنسبة للعالم الإسلامي لوجود المدينتين المقدستين مكة المكرمة والمدينة المنورة مما جعلها مركزاً روحياً وتجارياً يرتاده الحجاج والمعتمرون من جميع أنحاء العالم.
- 3. الاستقرار السياسي والاجتماعي**

في ظل وجود التغيير الاجتماعي المتمثل في انتقال المجتمع من مرحلة إلى مرحلة أفضل اجتماعية اقتصادية، يؤدي إلى بعض الضغوط على النظام السياسي حيث يحدث مؤسساته وأنظمتها

السياسية وهو ما يفرض وجود تنمية سياسية موازية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، مما يؤثر إيجاباً في توازن المجتمع، ويحفظ للنظام السياسي بقائه.

ويفسر بذلك بأن تحسم مستوى المعيشة والتعليم والصحة للفرد يجعله أكثر دراية، وتولد لديه ثقافة المشاركة السياسية، مما يؤدي إلى وقوع النظام تحت المزيد من الضغوط الشعبية، وعدم استجابة النظام لذلك يفقده مرونته السياسية، ويصبح عرضة لعدم الاستقرار، ويتطلب ذلك أن تكتسب المؤسسات قيمة واستقراراً، بحيث تصبح أكثر قدرة وفاعلية على أداء وظائفها، وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية من الدول التي يوجد استقرار في الحكم، وينعدم فيها الصراع القبلي، وتقل فيها الفتن الطائفية، لكن التنمية الاقتصادية والاجتماعية أوجدت ضرورة تحديث بعض جوانب العملية السياسية من خلال عدة قرارات من أهمها:

- **محاولة النظام السياسي السعودي تحديث مؤسساته الدستورية والوظيفية:** من خلال إصدار حزمة من الإصلاحات السياسية منذ مطلع التسعينيات، كان أهمها النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، الصادرة جميعها عام 1992 ونظام مجلس الوزراء لعام 1994 وهذه الإصلاحات تعتبر خطوة أولى تؤدي إلى توسيع باب المشاركة ولو بشكل جزئي وخجول.¹
- **انتخابات مجالس البلدية:** يعتبر تفعيل دور المجالس البلدية من خلال انتخاب الجزئي لأعضائها خطوة ضرورية في طريق التمثيل السياسي وبالتالي توسيع المشاركة الشعبية في العملية السياسية، لاسيما في ظل تزايد قوة التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط. أما مهام المجلس فقد حددتها المادة 23 وتتمحور حول الإشراف على مشروع ميزانية البلدية ومشروعاتها العمرانية والتنظيمية واقتراح ما يراه في هذا الشأن، إضافة إلى مراقبة سير أعمال البلدية والعمل على رفع كفاءتها وحسن أدائها للخدمات.
- **نظام هيئة البيعة:** يتعلق بانتقال السلطة بين أفراد الأسرة الحاكمة، مما وفر مرونة كافية للنظام السياسي لاستيعاب المتغيرات السياسية الداخلية ومواجهة التحديات والضغوط التي تحتمها البيئتان الإقليمية والخارجية لذلك فقد حل نظام هيئة البيعة محل النظام القديم المتمثل في المادة (5) من النظام الأساسي للحكم الصادر برقم (90/أ) بتاريخ 2001/11/14.

وبصفة عامة يمكن القول أن عقد التسعينيات هو الذي شهد تطور سياسيا على مستوى المملكة العربية السعودية والخليج العربي نتيجة لحرب الخليج الثانية، ومع تزايد الانكشاف الأمني المتصل في العلاقة مع الولايات المتحدة، وفي سياق المسألة العراقية وتواصلها وتواصلها. كانت المملكة العربية السعودية الشريك العربي الرئيسي للولايات المتحدة في مواجهة المشاكل التي تعترض

¹ - فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2012، ص 6-8.

الاستقرار الدولي. وان السياسة الخارجية للسعودية منذ عام 2003 وفي المستقبل المنظور تؤكد على الاستقرار.

و تتمتع المملكة العربية السعودية بالأمن والاستقرار، في سياساتها وتوجهاتها يجعل المستثمر ورجل الأعمال يطمئن إلى مشاريعه المقامة في أرض المملكة، وخاصة فيما يتعلق بسرعة فض الخلافات والمنازعات وعدم التأميم، مما ساعد على جذب الاستثمارات وزاد حركة النشاط الاقتصادي.¹

4. توافر المواد الأولية

أهم المواد الخام البترول المتوفر في المملكة بالإضافة إلى (الذهب، الحديد، الفضة، الفوسفات، المنجنيز، النحاس) و إلى ما توفره الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابق من المواد البتروكيماوية وكذلك توفر مواد الخام الزراعي.²

ويأتي ترتيب المملكة العربية السعودية الأولى عالمياً في إنتاج البترول وتصديره واحتياطه، والخامسة في احتياط الغاز الطبيعي، والعاشر في إنتاج الغاز الطبيعي، ويعد النفط والغاز الطبيعي أهم المصادر الطبيعية في البلاد، إذ تملك منهما ثروة ضخمة يبلغ احتياطها الثابت من النفط 264.06 مليار برميل وهي تمثل 26% من الاحتياطي العالمي ومن الغاز الطبيعي 267311 مليار قدم مكعب قياسي حتى عام 2008 وبلغ إنتاجها في عام 2008 3366.34 مليون برميل من النفط الخام ويبلغ متوسط الإنتاج اليومي 9.2 مليون برميل ويبلغ إنتاجها من الغاز الطبيعي 402.20 مليون برميل عام 2008 بمتوسط إنتاج يومي 1.1 مليون برميل إلى جانب ذلك توجد ثروة معدنية متنوعة، فقد تم الكشف عن 4.200 مكمل معدني شملت الذهب والفضة والنحاس والزنك والرصاص والحديد والألمنيوم والمعادن النادرة واليورانيوم والمعادن الصناعية والفوسفات والفحم الحجري والمواد الأولية للبناء.

5. حجم السوق واحتمالات نموه

تتميز المملكة العربية السعودية بكبر حجم سوقها حيث يبلغ حجم سكانها 24.807273 مليون نسمة عام 2008 منهم 18.115550 ملين سعودي و6.691723 مليون غير سعودي هذا بالإضافة إلى أن المملكة العربية السعودية كإحدى دول الخليج تتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد الذي يبلغ 70859 ريال سعودي وهو ما يعادل 18895.61736 دولار سنوياً بذلك يأتي ترتيبها

¹ - فيصل حبيب حافظ، مرجع سابق، صص 78-80.

² - المرجع السابق، صص 81-82.

الخامس على الدول العربية بعد كل من قطر والإمارات والبحرين في متوسط دخل الفرد، مما يعني توافر القوة الشرائية.¹

6. **التوازن الداخلي:** يلجأ إلى استخدام نسبة العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للسياسة التوازن الداخلي مقابلة مع معدل التضخم فتهدف الدول إلى تدنية هذا المؤشر فان انخفاضه يدل على

7. **وجود شبكة متكاملة من البنية الأساسية:** وفقا لأحدث المستويات التكنولوجية والعصرية وهو ما يعطي القوى الدافعة للمشروعات الاستثمارية. وبالحدوث عن الاتصالات: تتمتع المملكة العربية السعودية بجميع وسائل الاتصالات الموجودة في الدول المتقدمة منها على سبيل المثال شبكة ضخمة من الطرق، وسكك الحديد، والموانئ والمطارات بالإضافة إلى توفر الخدمات الأساسية للمشاريع مثل المياه والكهرباء والمدن الصناعية المكتملة الخدمات. استقرار اقتصادي وقد اخذ هذا المؤشر تحسن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرون.²

8. **النمو الاقتصادي:** إن النمو الحقيقي يسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. إذ يعد مؤشرا مهما لمستوى التطور الاقتصادي للبلد وطاقته الإنتاجية، وفي المملكة العربية السعودية بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 25% في عامي 1996 و 2005، وارتفع معدل النمو الحقيقي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وأخذ بالانخفاض خلال الأعوام 2007-2010 بسبب أثر الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على انخفاض الطلب على النفط.

9. **معدل التضخم:** استخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية وان ارتفاع في معدل التضخم يؤدي إلى إفساد البيئة الاستثمارية من خلال تدني الثقة بالعملة الوطنية ويزيد من التعامل بالدولار. كما يعد مؤشر للاستقرار السياسي. وقد شهدت المملكة تدني معدل التضخم في عام 2009 ويعزى ذلك إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وخاصة في قطاع العقار، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار 2008.³

10. **إتباع المنهج الاقتصادي الحر-اتباع نظام اقتصاد السوق:-** تبنت المملكة العربية السعودية فلسفة الاقتصاد الحر منذ بداية التخطيط التنموي، ومن خلال خطط التنمية الثلاثة الأولى في المملكة تحققت فوائد كبيرة نتيجة ارتفاع العائدات النفطية، فقد أنفقت الدولة كثيرا لتحريك العجلة الاقتصادية وتحويل الفوائد النقدية إلى أصول إنتاجية مما أدى إلى مشاركة القطاع الخاص. ومنذ بداية الخطة الخماسية الرابعة استكمل بناء معظم مشاريع التجهيزات الأساسية وأصبح المناخ ملائما لزيادة التفاعل بين القطاعين الحكومي والخاص، وتوجهت أولويات التنمية إلى تغيير الهيكل الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وأصبح القطاع الخاص، أقل اعتمادا على الإنفاق الحكومي،

1- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، صص 8-12.

2- رجاء عبد الله عيسى السالم، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2010، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 3، جامعة البصرة، العراق، 2011، صص 59.

3- رجاء عبد الله عيسى السالم، مرجع سابق، صص 60.

وبرهن على قدرة فائقة في التكيف ودرجة عالية من النضج وارتفعت الاستثمارات الرأسمالية وتزايد نشاطه التصنيعي.

11. رخص أسعار الطاقة

تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة الأولى في العالم من حيث انخفاض أسعار الطاقة المقدمة للمشروعات الاستثمارية مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشروعات المستهلكة للطاقة.

12. **الاتفاقيات:** تحرص حكومة المملكة العربية السعودية على تدعيم الاتفاقيات الثنائية: اتفاقية منها عشر اتفاقيات مع دول عربية، بالإضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة الموقعة مع دول مجلس التعاون الخليجي. ولدى المملكة عضوية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وفي طريقها إلى الانضمام كعضو عامل بمنظمة التجارة العالمية (wto) وقررت منذ عام 1992 الانضمام إلى اتفاقية نيويورك MOV بشأن الاعتراف بتنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية، وقد انضمت إلى تلك الاتفاقية، كما انضمت إلى الاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف والمصنفات كما ذكرنا سابقا. وذلك مما يجذب المستثمرين ويزيد من ثقتهم، مما يؤدي إلى دخول المستثمر مع الوقت إلى عدة مشاريع وعدة استثمارات، وهذا يجعل العجلة الاقتصادية تتطور وتنطلق لتحقيق التنمية الشاملة.¹

13. **سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** تميزت سياسة الإصلاح الاقتصادي بالوضوح والشفافية وتأييد الرأي العام وهو ما يتضح من المراحل التي مرت بها سياسة التخصيص في المملكة العربية السعودية من الرفض التام إلى مرحلة القبول خلال الفترة (1988-1997)، والإعلان عن الشركات التي تخضع لبرنامج التخصيص. وفي سياسة الإصلاح الاقتصادي أصبح الاقتصاد السعودي يتمتع بدرجة أكبر من الحرية الاقتصادية، والتكيف مع التغيرات العالمية، وأصبح أكثر استقراراً، نتيجة للإصلاحات الضريبية والجمركية الناتجة عن تحرير القطاع المالي، وإنشاء هيئة للاستثمار منوطة بتحسين مناخ الاستثمار وحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهيئة سوق المال، وتطوير القوانين واللوائح ذات الصلة بالاستثمار، حيث تشمل عملية التحرير القطاعات الاقتصادية الصناعية والخدمية، ومن أهمها المياه والصرف الصحي، وتحلية المياه الصالحة، والاتصالات، والنقل الجوي وخدماته، والخطوط الحديدية، والطرق، والاتصالات والكهرباء والمياه.

14. **إصلاح الجهاز المصرفي:** تم إقرار قواعد جديدة لمكافحة غسل الأموال، حيث أكدت مؤسسة النقد على البنوك والمؤسسات والأفراد بضرورة الإبلاغ عن أية عمليات لا تهدف إلى أغراض اقتصادية، وطالبت المؤسسات المالية غير المصرفية التي تتعامل بالنقد إلى اتخاذ إجراءات صارمة لمتابعة حركة السلع والمنتجات التي تتعامل بها، كما ألزمت البنوك بالإبلاغ عن العمليات المشبوهة، على أن يتحمل البنك مسؤولية عدم الالتزام بهذا البند، ومراقبة التحركات المعقدة من العمليات التي قد تكون بهدف إخفاء مصادر الأموال عبر تنقلها في عدد من البنوك التي يحتمل أن تكون منتشرة في أكثر من دولة، كما البنوك مسؤولية تصرفات موظفيها بموجب قواعد

¹ - فيصل حبيب حافظ، مرجع سابق، صص 81-82.

نظام مراقبة البنوك والتي تضع البنك تحت طائلة المسؤولية والجزاءات في حال ثبوت إخفاقه -أو احد موظفيه- في التقيد باللوائح الصادرة بهذا الخصوص ومنع إتمام عمليات تحويل أو سحب من الحسابات لأشخاص مشتبه فيهم إلا بموافقة الجهات المختصة في مؤسسة النقد.

15. **الحوافز الضريبية:** قرر مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 2008/11/24 وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى، الموافقة على منح حوافز ضريبية

مشروطة للمستثمرين في بعض مناطق المملكة، بهدف دعم وتشجيع رؤوس الأموال، وتوسيع دائرة الاستثمار لتشمل جميع المناطق، خصوصا الأقل نمواً، وعدم تركيزها في المناطق الرئيسية.

16. **إنشاء مركز الأوراق المالي:** هو إدارة ضمن سوق المال تختص بالقيام بجميع عمليات

إيداع ونقل وتسوية ومقاصة وتسجيل الأوراق المالية المتداولة في السوق، ويكون المركز هو الجهة الوحيدة في المملكة المصرح لها بمزاولة هذا العمل، وتعتبر القيود المدونة في سجلات المركز دليلاً وإثباتاً قاطعاً على ملكية الأوراق المالية المبينة فيها، وكذلك الوثائق الصادرة عنه.¹

17. **الإصلاحات التشريعية:**

• **الضرائب على الدخل:** هي ضريبة على الدخل الشخصي للأفراد غير السعوديين ومن غير

رعايا دول مجلس التعاون الخليجي أو أي دخل تدره عليهم استثمارات رؤوس الأموال، وقد تم

تخفيض ضريبة الدخل من 45% إلى 30% وصولاً إلى 20% والتي أعلنت عنها في

2004/1/12، لتكون بذلك أقل من المعدل العالمي للنظام الضريبي البالغ 30%، ولتواكب

الظروف الاستثمارية العالمية والعقبات التي تقف دون جذب الاستثمارات الأجنبية العالمية.

• **ضريبة الشركات:** أتاح النظام الجديد سعراً واحداً لضريبة الشركات وهو 20%، بدلاً من

الشرائح التصاعدية 25%، 35%، 40%، 45% في النظام القديم، بالإضافة إلى إلغاء الإعفاءات

الضريبية على الأفراد في النظام الجديد، في الوقت الذي كان يصل فيه حد الإعفاء في النظام القديم

إلى ست آلاف ريال. ويخضع للضريبة الجديدة كل من الشركات المقيمة عن حصص شركات غير

السعوديين وشركات ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وكذا الأشخاص المقيمون غير

السعوديين الذين يمارسون النشاط في السعودية من خلال منشآت دائمة، كما يخضع للضريبة

الجديدة غير المقيم الذي لديه دخل آخر خاضع للضريبة من مصادر في المملكة، والذين يعملون

في مجال استثمار الغاز الطبيعي وإنتاج الزيت والمواد الهيدروكربونية.²

• **التنظيم القانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة:** حيث خضع للتغيير على أربع مراحل هي:

➤ **التشريع الأول للاستثمار الأجنبي المباشر:** صدر عام 1255، وتناول هذا النظام تعريف

الاستثمار الأجنبي والمنشآت المقصودة بتطبيقه، وقرر للمستثمر حق الإقامة، واشترط أن يكون

1- فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية-، مرجع نفسه، ص.20، 22، 24.

2- فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص.15-17.

أحد الشركاء على الأقل سعودي ولا تقل نسبته عن 51% من رأس المال، وغيرها من الشروط التي تبين حقوق وواجبات المستثمر الأجنبي.

➤ **التشريع الثاني للاستثمار الأجنبي المباشر:** صدر عام 1962، واشترط أن يكون الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية التي لا تشمل مشروعات الصناعة البترولية والتعدينية، وأن يحصل المستثمر على ترخيص من وزير التجارة والصناعة بناء على توصية من لجنة الاستثمار الأجنبي. وبموجب هذا النظام تم إنشاء "لجنة الاستثمار الأجنبي"، وحدد النظام اختصاصها، وقر هذا النظام معاملة رأس المال الأجنبي طبقاً لنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية كإحدى المزايا المهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

➤ **التشريع الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر:** صدر عام 1979، واشترط أن يستثمر المستثمر الأجنبي في مشروعات التنمية التي لا تشمل مشروعات استخراج البترول والمعادن، وشكل النظام لجنة مختصة لشؤون الاستثمار الأجنبي، ومنها صلاحية منح الترخيص وصلاحية اقتراح تحديد مشروعات التنمية.

➤ **التشريع الرابع للاستثمار الأجنبي المباشر:** صدر عام 2000 حيث تناول تعريفاً واسعاً وشاملاً لمعنى الاستثمار الأجنبي، وحدد صورتين لشكل ملكية الاستثمار الأجنبي، إما أن تكون منشآت مشتركة مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي، أو منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي. ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة. ومنح هذا النظام للمستثمر الأجنبي مزيداً من الحوافز المتمثلة في الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الإدارية، وأقر مبدأ المعاملة الوطنية للاستثمار الأجنبي ووضع الحماية اللازمة لهذه الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية، وأنشأ الهيئة العامة للاستثمار التي تختص بجميع شؤون الاستثمار الوطني والأجنبي، وأصبح للمستثمر الأجنبي الحق في تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة، وجعل كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه على المشروع، كما أكد النظام على عدم كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه على المشروع، كما أكد النظام على عدم جواز مصادرة الاستثمارات الأجنبية كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي ولا تنزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل، ويعد هذا التطور التشريعي دلالة واضحة على تطلع الحكومة لمواكبة المستجدات في مجال آليات جذب رؤوس الأموال الأجنبية وحمايتها، وتذليل جميع العقبات وفك القيود وفتح السوق السعودية لتحقيق التنمية الاقتصادية.¹

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار السعودي وفقاً للمؤشرات الدولية والإقليمية

إن المؤشرات الدولية لها أهمية كبيرة في مساعدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من جهة المستثمر الأجنبي أو من جهة البلد المضيف للاستثمار، فيجب على الدولة المضيئة للاستثمار

¹ - فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 18-19.

التحسين من ترتيبها العالمي في هذه المؤشرات لجذب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات، وهناك
عديد من المؤشرات في ما يلي سنتطرق لأهمها:

1. التقييم الائتماني السيادي التجميعي:

يعكس التقييم الائتماني السيادي مدى الاستقرار السياسي والاقتصادي وقدرة القطر على تحقيق
موارد كافية من النقد الأجنبي، ومن ثم قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية في تواريخ
استحقاقها دون تأخير، ويعتبر مؤشرا للأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية
والتوقعات المستقبلية للقطر، كما إن التقييم السيادي يعتبر من عوامل جذب وتعزيز ثقة المستثمرين
في مجمل المناخ الاستثماري وبيئة أداء الأعمال، بالإضافة إلى تأهيل القطر للحصول على
التمويل اللازم للمشروعات التنموية من مصادر دولية بتكلفة تنافسية وتمكينه من طرح سندات
الدين والإصدارات الحكومية في الأسواق المالية العالمية، فقد حصلت السعودية على تقييم سيادي
بدرجة استثمارية ودرجة قوية ودرجة مخاطر منخفضة جدا، وقدرة سداد قوية جدا مع ثلاث دول
أخرى هي قطر والإمارات والكويت.

2. مؤشرات تقييم المخاطر القطرية

يوجد العديد من المؤشرات الدولية المختارة المتعلقة بالمخاطر القطرية الصادرة عن جهات دولية
متخصصة متعارف عليها من أهمها:

أ. **المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS، من خلال
الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة
بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من 140 دولة يشملها المؤشر. ويتكون المؤشر من ثلاث
مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية.

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية.

- مؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب
درجة المخاطر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): درجة المخاطر القطرية ودرجاتها المنوية

مرتفعة جدا	مرتفعة	معتدلة	منخفضة	منخفضة جدا	درجة المخاطر
------------	--------	--------	--------	---------------	-----------------

49.5-0	59.5-50	69.5-60	79.5-70	100-80	درجة المؤشر %
--------	---------	---------	---------	--------	------------------

المصدر: فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2012، ص31.

وقد جاء تقييم المملكة العربية السعودية في درجة مخاطر منخفضة جدا في عام 2008، بالرغم من أنها شهدت تراجعاً في رصيد المؤشر ضمن مجموعاتها عن عام 2007.¹

ب. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني بمعدل مرتين في العام، الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقاس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر وأرباحه.

ج. مؤشر "دان اند برادستريت" للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر المخاطر القطرية المرتبطة بعمليات التبادل التجاري الدولي، ويضم المؤشر تقييماً لـ 132 دولة منها 17 دولة عربية وتقسّم درجة المخاطر إلى ست فئات هي (منخفضة، طفيفة، معتدلة، مرتفعة، مرتفعة جداً، أعلى درجات المخاطر) وقد جاء تقييم المملكة العربية السعودية في درجة مخاطر منخفضة في عام 2008 وبمقارنة المؤشر ما بين عامي 2007 و2008 يلاحظ تقدم السعودية حيث انتقلت من مجموعة الدول ذات المخاطر الطفيفة إلى مجموعة الدول ذات المنخفضة.

د. مؤشر "كوفاس" للمخاطر القطرية: يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد، ويعكس مخاطر عدم السداد قصيرة الأجل للشركات العاملة لهذه الدول ويبرز مدى تأثر الالتزامات الدولية للشركات بأداء الاقتصاد الكلي، وبالأوضاع السياسية المحلية وبيئة أداء الأعمال.

وقد جاء تقييم المملكة العربية السعودية في درجة مخاطر مجموعة الدرجة الاستثمارية عام 2008، وبمقارنة المؤشر لعامي 2007 و2008 يتبين ان السعودية قد حافظت على تصنيفها السابق فلم يطرأ عليه أي تغيير.

3. مؤشرا الأداء والإمكانية في جذب مناخ الاستثمار

يقوم تقرير الاونكتاد بتصنيف دول العالم باستخدام معيارين هما الإمكانات والأداء ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر.

مؤشر الأداء والإمكانات: يحاول هذا المؤشر الربط بين إمكانات البلد المضيف وما جذبه من تدفقات استثمارية حتى يمكن الحكم على طبيعة الجذب الاستثماري للبلد هل هو مرتفع جداً أو

¹ - فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، صص 29-31.

مرتفع أو منخفض أو منخفض جداً، وعلى الرغم من الإمكانيات التي تتوفر عليها المملكة العربية السعودية، إلا أن ترتيبها في مؤشر الأداء لم يكن متناسباً مع هذه الإمكانيات. والجدول الموالي يبين ترتيب المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم(08): ترتيب المملكة العربية السعودية في مؤشر الأداء والإمكانيات في الفترة (2010-2000)

ترتيب المؤشر عالمياً							السنوات	
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2000	البلد	
29	19	31	54	58	56	131	السعودية	مؤشر الأداء
-	29	27	29	29	32	33	السعودية	مؤشر الإمكانيات

المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07-ديسمبر 2017، ص146.

من خلال الجدول رقم (02) احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة 131 عالمياً في مؤشر الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في سنة 2000 لتقفز ب 112 رتبة لتصبح تحتل المرتبة 19 عالمياً سنة 2009 وهذا نظراً للاستراتيجيات والتخطيط المحكم خلال الألفية الجديدة والاعتماد على التنوع الاقتصادي من خلال الصادرات خارج قطاع المحروقات، لتتراجع سنة 2010 إلى الرتبة 29. أما فيما يخص مؤشر الإمكانيات فقد احتلت المرتبة 33 عالمياً في سنة 2000، وخلال فترة 2005-2009 يوجد تذبذب طفيف على مستوى الترتيب لتحتل المرتبة 29 في سنة 2009

4. مؤشر التنافسية العالمية

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير سنوي للتنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum) ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلية. وتكمن أهمية التقرير في تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.¹

¹ - أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07-ديسمبر 2017، ص146.

ولهذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر المتطلبات الأساسية

- مؤشر معززات الكفاءة

- مؤشر عوامل التطوير والإبداع والابتكار

والجدول الموالي يوضح ترتيب وتنقيط السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم (09): ترتيب وتنقيط السعودية في مؤشر التنافسية العالمي في الفترة 2007-2014

2014-2013		2013-2012		2012-2011		2011-2010		2010-2009		2009-2008		2008-2007		السنوات
التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	التنقيط	الرتبة	المؤشرات
5.1	20	5.2	18	5.2	17	4.95	21	4.75	28	4.7	27	4.55	35	المؤشر الإجمالي
5.7	14	5.7	13	5.7	16	5.32	28	5.17	30	5.2	34	-	39	المتطلبات أ
4.7	27	4.8	26	4.8	24	4.67	27	4.49	38	4.3	45	-	52	معززات ك
4.3	29	4.5	29	4.6	24	4.41	26	4.15	33	4.1	37	-	45	عوامل تطور الإبداع !

المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ديسمبر 2017، ص 146.

وقد كان ترتيب السعودية 20 عالميا في عام 2014 و 18 عالميا في عام 2013 ، وبذلك تراجع مركزين .

5. مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ عام 2001 عن A.T.Kearney إحدى أكبر الشركات الاستثمارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في تقييم الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، والتشغيلية، والتقنية، والتنظيمية للشركات الرائدة في العالم ويهدف المؤشر بشكل رئيس إلى مساعد الدول على ترتيب أوليات استراتيجياتها التنموية العالمية ويشمل 30 دولة ناهضة منها ست دول عربية وقد حصلت السعودية على الترتيب السابع عالميا والثالث عربيا عام 2008، والترتيب العاشر عالميا والثالث عربيا عام 2007.¹

6. مؤشر جاهزية البنية الرقمية

¹ - فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص 38.

منذ صدور التقرير الدولي لتقنية المعلومات عام 2001 عن المنتدى الاقتصادي العالمي برزت أهميته كأداة يتم من خلالها الرابط بين مستوى جاهزية الرقمية ومستوى التنافسية العالمية، فهو يسعى للكشف عن المعوقات التي تمنع من الحصول على الفائدة القصوى من تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تشمل تأثيرها النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع، ويحتوي التقرير الدولي لتقنية المعلومات على مؤشر جاهزية البنية الرقمية الذي يقيس مدى جاهزية الدولة في المساهمة والاستفادة من التطورات المستمرة لهذا القطاع ويتكون مؤشر NRI من ثلاث مؤشرات فرعية:

- بيئة تقنيات المعلومات والاتصالات التي تتيحها الدولة أو مجتمع ما.
- مدى جاهزية الشرائح الرئيسية التي تشمل الأفراد، رجال الأعمال والحكومات.
- مدى استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات من قبل هذه الشرائح.¹

والجدول الموالي يبين ترتيب السعودية عربياً وعالمياً في هذا المؤشر:

الجدول رقم(10):موضع السعودية في مؤشر جاهزية البنية الرقمية في الفترة 2006-2011

الدولة	السنوات	2008-2007	2009-2008	2010-2009	2011-2010
السعودية	الترتيب عالمياً	48	40	33	38
	الترتيب عربياً	6	4	4	4
	الرصيد	4.07	4.28	4.44	4.30

المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07ديسمبر 2017، ص148.

من خلال الجدول أعلاه أن المملكة العربية السعودية في الفترة 2007-2008 كان ترتيبها 48 عالمياً برصيد 4.07 وفي الفترات التي تاليها كانت المملكة العربية السعودية أحسن ترتيباً، حيث تحسن ترتيبها ب 08 مراتب ليصبح خلال الفترة 2010 – 2011 في الرتبة 33 ورصيداً كذلك تحسن ليبلغ 4.44 أما على الترتيب العربي فإنها احتلت في الفترة 2007-2008 الرتبة 6 وفي الفترة 2008-2011 احتفظت بالمرتبة 4 ليثبت هذا الترتيب إلى غاية أواخر سنة 2011 ليتراجع رصيدها ليصل إلى 4.30 في أواخر سنة 2011 وهذه التحسينات ترجع إلى تطور ناتج المملكة العربية السعودية في مجال التكنولوجيا والرقميات.

7. مؤشر سهولة أداء الأعمال

¹ - فايز عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص39.

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التمويل الدولية منذ عام 2004 وهو يقيس أثر الإصلاحات في الإجراءات الحكومية المنظمة في أنشطة الأعمال من خلال تأثير تلك الإصلاحات على عشرة مؤشرات فرعية -المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال- هي:

- مؤشر تأسيس المشروع.
- مؤشر توظيف العاملين.
- مؤشر الحصول على الائتمان.
- مؤشر دفع الضرائب.
- مؤشر تنفيذ العقود.
- مؤشر استخراج التراخيص.
- مؤشر تسجيل الممتلكات.
- مؤشر حماية المستثمر.
- مؤشر التجارة عبر الحدود.
- مؤشر إغلاق المشروع.

والجدول التالي يوضح ترتيب دول محل الدراسة في مؤشر بيئة أداء الأعمال:

الجدول رقم(11) وضع السعودية في مؤشر بيئة أداء الأعمال في الفترة 2006-2014

ترتيب المؤشر عالمياً									السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	البلد
26	22	12	10	13	15	23	38	35	السعودية

المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07ديسمبر 2017، ص ص149.

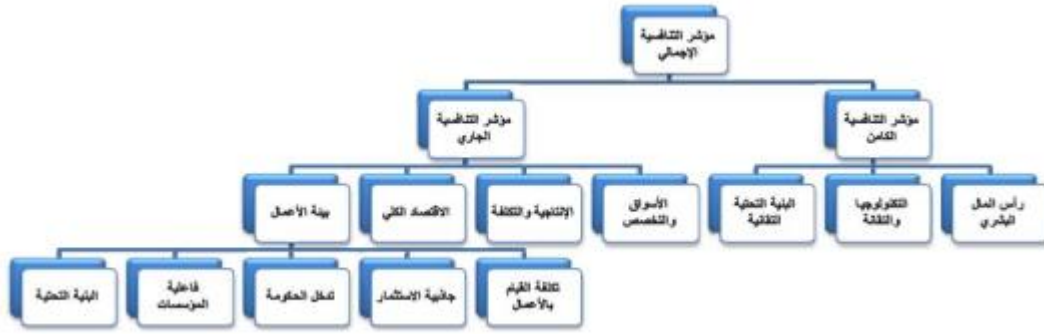
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في سنة 2006 أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة 35 عالمياً، وفي سنة 2007 تراجع ترتيبها ب 3مراتب لتحتل المرتبة 38 وبعدها تحسن الترتيب إلى غاية سنة 2011 وهو العام الذي احتلت به أفضل ترتيب وحصلت على المرتبة 10 ورجحت في هذه الفترة 28رتبة، وهذا التحسن سببه الأوضاع الأمنية والسياسية المستقرة، ثم تراجعت لتصبح خلال سنة 2014 في المرتبة 26 وهذا التراجع الأخير راجع إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وغير المستقرة في المنطقة.

من خلال ما ذكرنا أعلاه نستخلص أن السعودية تملك أفضل ترتيب خلال الفترة 2006-2014 في مؤشر سهولة أداء الأعمال، فمثلاً: تأتي بعدها دولة قطر ثم الجزائر، وهذا راجع إلى الإصلاحات التي أخذتها السعودية في هذا القطاع.

8. **مؤشر التنافسية العربية:** إن توفر بيئة ملائمة للأعمال، تشكل عاملاً بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار، ومن ثم زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية لتعزيز تنافسية البلد، وفي هذا السياق

استطاع فريق عمل التنافسية التابع للمعهد العربي للتخطيط بالكويت، بتطوير مؤشر مركب يتكون من مؤشرين فرعيين (التنافسية الجارية، التنافسية الكامنة). والشكل الموالي يوضح هيكل مؤشر التنافسية الإجمالي:

الشكل رقم(23): هيكل مؤشر التنافسية العربية



المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07ديسمبر 2017، ص151.

- أ. **مؤشر التنافسية الجارية:** ويتكون هذا المؤشر من أربعة مؤشرات فرعية وهي كالتالي:
- **مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي:** وحسب تقرير سنة 2012 فإن هذا المؤشر يتكون من تسعة متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي، معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للفرد، تذبذب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الاستثمار الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، نسبة الموازنة للنتائج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، معدل تخفيض العملة، تذبذب معدل التضخم.
 - **مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: نسبة الميزان التجاري للنتائج المحلي، التكامل التجاري، نسبة السلع المصنعة المصدرة، حصة الصادرات من التجارة العالمية، معدل نمو حصة الصادرات، معدل نمو نسبة الصادرات التحويلية، الصادرات للفرد، متوسط التعريفات الجمركية.
 - **مؤشر الإنتاجية والتكلفة:** ويتكون هذا المؤشر من ثمانية متغيرات هي: معدل نمو الصناعات التحويلية، حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الفائدة، إنتاجية العمالة في القطاع التحويلي، معدل الأجور في قطاع الصناعات التحويلية، نسبة الأجور في القيمة المضافة، سعر الصرف الحقيقي، معدل الضريبة.¹
 - **مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية:** يشمل خمسة مؤشرات تحت فرعية هي: * مؤشر الحاكمية وفاعلية المؤسسات. * مؤشر تكلفة القيام بالأعمال.

¹ - أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، مرجع سابق، ص151.

- * مؤشر البنية التحتية الأساسية.
* مؤشر تدخل الحكومة.
* مؤشر جاذبية الاستثمار.
ب. مؤشر التنافسية الكامنة: ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات وهي كالتالي:
* مؤشر الطاقة والابتكارية وتوطين التقنية.
* مؤشر رأس المال البشري.
* مؤشر نوعية البنية التحتية التقنية.

والجدول الموالي يوضح وضع المملكة العربية السعودية في هذا المؤشر:

الجدول رقم(12): وضع السعودية في مؤشر التنافسية العربية في الفترة 2003-2011

السنوات				السعودية	
2011	2009	2006	2003		
0.52	0.59	0.43	0.49		مؤشر التنافسية الجارية
0.43	0.50	0.30	0.34		مؤشر التنافسية الكامنة
0.47	0.54	0.33	0.42	المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية	

المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07-ديسمبر 2017، ص152.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المملكة العربية السعودية حققت في سنة 2003 رصيد في المؤشر الإجمالي قدر ب 0.42 و 0.34 في مؤشر التنافسية الكامنة، و 0.49 في مؤشر التنافسية الجارية، وشهدت سنة 2009 أحسن رصيد للمملكة حيث تجاوز 50% بالنسبة للمؤشر الإجمالي، و 0.59 لمؤشر التنافسية الجارية، و 0.50 في مؤشر التنافسية الكامنة، وبعدها تراجع قليلا كل من المؤشر الإجمالي ومؤشر التنافسية الكامنة والجارية حيث قدر ب 0.52، 0.47، 0.43 على التوالي.¹

¹ - أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، مرجع سابق، صص 151-152.

المبحث الثالث: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

حيث نتناول في هذا المبحث لمحة تاريخية عن الاقتصاد السعودي قبل وجود الاستثمار الأجنبي المباشر، ويبين سمات التقهقر التي عرفها الاقتصاد والمجتمع السعودي آنذاك. وكذلك تم إبراز دور القطاعين العام والخاص في تطوير الاقتصاد السعودي، ثم الأهمية الاستراتيجية للاقتصاد السعودي في الاقتصاد العالمي. وذكرنا المناخ الذي أتاحتها المملكة العربية السعودية للاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين الخاصة به والعوامل الأخرى المحفزة عليه.

المطلب الأول: قانون الاستثمار في السعودية

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن الاقتصاد السعودي

أولاً: مراحل تطور الاقتصاد السعودي

إن التطور الاقتصادي يمر بمدخلين :

المدخل الأول: إن التاريخ الاقتصادي " عبارة عن سلسلة من الأحداث الاقتصادية التي تتم عبر الزمن وترتبط بظهور أشخاص معينين وبتوافر ظروف معينة" .

المدخل الثاني: ينظر للتاريخ الاقتصادي " على أنه تحول منتظم من مرحلة اقتصادية إلى أخرى، يتم وفقاً لقواعد ثابتة تنطوي عليها نظرية التاريخ الاقتصادي" .

وببحث أي من المدخلين السابقين يعتبر أكثر ملائمة لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي؟ فإنه لا مجال للشك المدخل الثاني، والذي حدد مراحل ثابتة بعينها، فإن المراحل التي يمر بها أي مجتمع في تطوره لا تصلح لوصف مراحل تطور الاقتصاد السعودي التي حددها (روستو) في نظريته إذ كانت ملائمة للاقتصاد البريطاني وقد عممها على البقية ولا تصلح للاقتصاد السعودي، لأن الاقتصاد البريطاني قطعها فيما يقرب من ثلاثمائة عام (من النصف الثاني للقرن السابع عشر إلى النصف الأول من القرن العشرين). هذا في حين أن عمر المملكة العربية السعودية حوالي 102 عام،¹ ولم يستغرق إنشاء نهضتها الحديثة أكثر من اثنين وثلاثين عاماً وكذلك أنه أوضح في نظريته أن النمو يحدث بطريقة تلقائية من خلال تفاعل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وقوى السوق الحر عن طريق المؤسسات الخاصة، في حين أن التنمية التي حدثت في المجتمع السعودي تمت بطريقة موجهة ومن خلال خطط رسمتها الحكومة وقامت بتنفيذ النسبة الأكبر منها. وكذلك لم يمر المجتمع السعودي في تطويره بتلك المراحل التي حددها ماركس في نظريته. وعلى العكس، فإن

¹ - فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير - غير منشورة -، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، صص 60-61.

الاستقرار السياسي والاجتماعي اللذين تمتعت بهما المملكة العربية السعودية منذ نشأتها كانا من العوامل التي ساعدت على حدوث نهضة اقتصادية كبيرة فيها في وقت قصير.

ولذلك يمكن أن نقول إن ظروف ومراحل وشخصيات تطور الاقتصاد السعودي اختلفت عن مراحل تطور أي مجتمع نام آخر، فلقد ارتبطت نشأة المملكة العربية السعودية في التاريخ الحديث بشخصية مؤسسها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وتسببت جهوده في نقلها من مرحلة المجتمع القبلي Tribal Society إلى مرحلة المجتمع القومي Nation State. ومن العوامل الهامة التي أثرت على سرعة التنمية في المملكة :

- اكتشاف البترول في المملكة السعودية .

- تحتل المملكة أهمية خاصة في قلب العالم الإسلامي .

-لم تتعرض المملكة في تاريخها الحديث لأي استعمار خارجي ولذلك لم تنهب ثرواتها ولم تتعرض قيمها الثقافية والدينية والاجتماعية للتحريف.

- نظرا لأن برامج التنمية بدأت في المملكة في مرحلة متأخرة فإن هذا أعطاهاميزة إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين. ولم يكن عليها أن تبدأ الطريق من أوله مثلما فعلت دول مثل إنجلترا أو فرنسا أو أمريكا، واستطاعت أن تحصل على آخر ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في الدول المتقدمة بما يتضمنه ذلك من كفاءة في الأداء وانخفاض في التكلفة، وإن ذلك جعلها لا تستخدم تكنولوجيا متقدمة كالتي تستخدمها عديد من الدول النامية التي بدأت برامج التنمية مبكرا.

ومما سبق يتضح أن الاقتصاد السعودي لم يتبع في تطوره نمطا من أنماط نظريات التاريخ الاقتصادي، لذلك يمكننا القول أنه اتبع في تطوره ثلاثة معايير هي:

المعيار الأول: اتجاه التطور: فمن المعروف أن المجتمعات في تطورها يمكن أن تأخذ أحد اتجاهين إما أن تحلل إلى دويلات أو تتحد أقاليمها وولاياتها في دولة واحدة. ويلاحظ أن المجتمع السعودي قد تحول في تطوره من مرحلة المجتمع القبلي المنقسم إلى أقاليم مستقلة إلى مرحلة المجتمع القومي المتحد في دولة تحمل اسم المملكة العربية السعودية.¹

المعيار الثاني: أسلوب التطور: نجد أن المملكة لم تتبع أسلوبا واحدا في تنمية المجتمع السعودي عبر سنوات تاريخها الحديث. ويمكن التفرقة في هذا الصدد بين مرحلتين، مرحلة ما قبل التخطيط ومرحلة ما بعد التخطيط باعتبار أن التخطيط كان من أنجح الأساليب التي اتبعتها المملكة في تطوير اقتصادها خلال بعض المراحل.

المعيار الثالث: مستوى التطور: التطور الذي حدث في المجتمع السعودي لم يتم بمعدل واحد منذ بداية تاريخه الحديث. ويمكن التمييز في هذا الصدد بين ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الطفرة* ومرحلة الطفرة، ومرحلة ما بعد الطفرة.

¹ - فيصل حبيب حافظ، مرجع سابق، صص 60-62.

ويتضح مما سبق أن كل معيار من المعايير السابقة يتناول جانباً معيناً من جوانب الاقتصاد السعودي، وأن هذه التقسيمات والمعايير لم تكن منفصلة عن بعضها البعض، بل هي متداخلة في الواقع، وإنما كانت لأغراض تحليلية فقط. ويتضح هذا مثلاً في التداخل بين التقسيمين الثاني والأخير، حيث بدأت مرحلة التخطيط الشامل في المملكة عام 1390هـ (1970م) وبدأت مرحلة الطفرة عام 1393هـ (1973م)، أي أن لفصل بينهما كان ثلاث سنوات فقط. فقد تميزت المملكة العربية السعودية قبل مرحلة التوحيد بالقرى والمدن والأكواخ المنتشرة بعرض الجزيرة العربية وطولها وكانت بمثابة جزر معزولة عن بعضها البعض بسبب عدم الأمان الذي سببه قطاع الطرق، وبسبب قسوة الطقس، وصعوبة التضاريس، بالإضافة إلى عدم وجود طرق ممهدة أو وسائل مواصلات سريعة، مما ترتب عليه آثار اقتصادية سلبية نذكر على سبيل المثال لا الحصر.

- ضعف حركة التجارة الداخلية بين أقاليم الجزيرة العربية.
- ضعف حركة التجارة بين الأقاليم، وذلك لأن كل إقليم يمثل مجتمعاً مغلقاً يعيش في حالة شبه اكتفاء ذاتي.

- يتصف المجتمع السعودي في تلك الفترة بالمجتمع القبلي حيث تقتصر أنشطتهم على الأعمال البدائية كالزراعة والرعي والصيد والحرف اليدوية البسيطة.
- بالرغم من اتصال بعض المدن بالعالم الخارجي كالمدينة ومكة وجدة بسبب حركة وفود الحجاج إليها، فإن الرواج الذي حدث فيها نتيجة لهذا الاتصال لم يكن لينتشر إلى غيرها من أجزاء الجزيرة.
ومما سبق يتضح أن استمرار الجزيرة العربية على هذا المنوال كان يعني استمرارها في التخلف إلى أجل غير معلوم.¹

ثانياً: الاقتصاد السعودي والإصلاحات الاقتصادية

إن الاقتصاد السعودي مر بعدة تطورات خلال التاريخ الحديث، حيث أوج تطوره في خطة التنمية السابعة وتم العمل على تشجيع القطاع الخاص والهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد على النفط وتنويع مصادر الدخل مما اثر على التوازنات الكلية.

1- الاقتصادي السعودي مع بداية الألفية الثالثة:

في الفترة مع بداية الألفية الثالثة الميلادية، فإن الاقتصاد السعودي يمر بأهم مراحل تطوره، بالنظر للتحويلات التي يعرفها الاقتصاد العالمي (قوى العولمة الاقتصادية) وكذلك بعض

- فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 62-63-64.

الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها السعودية كضعف معدل النمو الاقتصادي وانخفاض معدل الاستثمار مما أدى بالسعودية إلى بذل الجهود للتغيير.

وبشكل عام يمكن إيجازاً التّطورات التي حدثت في السعودية مع بداية الألفية الثالثة كالتالي:
• إنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى في 28 أغسطس 1999م ليتولى مهام بلورة السياسة الاقتصادية للسعودية ومتابعة تنفيذها، فضلاً عن التنسيق بين الجهات الحكومية ذات الصلة.
• إنشاء المجلس الأعلى لشؤون البترول والمعادن في 04 جانفي 2000م. ويختص بالإشراف على الخطوط العريضة للسياسة البترولية للسعودية والتي تشمل تحديد وإقرار سياسات واستراتيجيات البترول والغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية الأخرى، وكذلك الإشراف على دراسة وإقرار السياسات العامة للتعددين.
• إقرار مجلس الوزارة الموقر في 10 أبريل 2000م نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، إضافة إلى موافقته على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار وربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى.

• إنشاء صندوق تنمية الموارد البشرية في 31 جوان 2000م في إطار الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها في السعودية، وكذلك إقرار مجلس الوزراء الموقر لتنظيم الهيئة العليا للسياحة في 17 أبريل 2000م للعمل على تنمية السياحة في السعودية وتطويرها وتعزيز دور قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني وتذليل معوقات النمو.
• صدور نظام السوق المالية في 16 جوان 2003م الذي يهدف إلى إعادة هيكلة رأس المال بالسعودية على أسس جديدة متطورة من شأنها تعزيز الثقة والجاذبية للسوق بما يضمن توفير مزيداً من الإفصاح والشفافية والحماية والعدالة للمتعاملين وتلي ذلك تعيين هيئة سوق رأس المال و ، تعتبر هذه الخطوة نقلة مهمة للاقتصاد السعودي.

• كما شملت مبادرات الإصلاح كذلك إصدار مجموعة من الأنظمة والاستراتيجيات المبسطة مثل نظام التأمين في يوليو 2003م ونظام التعدين ولوائحه في سنة 2004م ونظام ضريبة الشركات في يناير 2004م وإستراتيجية الخوصصة في يونيو 2002م.

وتعد سياسة التنويع الاقتصادي من أهم التّحديات التي تواجه اقتصاديات مثل الاقتصاد السعودي، والذي يعتمد على تصدير سلعة واحدة زائلة هي البترول، والتي عوائدها عرضة للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية.¹

2- تنويع الاقتصاد السعودي في خطة التنمية السابعة (2000-2004):

أدركت الحكومة منذ عقد السبعينات من القرن العشرين أهمية تنويع مصادر الدخل ووضعته

¹ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية تقييمية-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2008، صص 152-153-154.

كهدف إستراتيجي في معظم خطط التنمية، التي كانت آخرها وأهمها خطة التنمية السابعة (2000-2004) والتي تضمنت ما يلي:

تضمنت خطة التنمية السابعة (2000-2004) إستراتيجية بعيدة الأجل، حاولت استشرف وتوقع أداء واحتياجات الاقتصاد الوطني من منظور مستقبلي ينتهي بنهاية العام، 2020م ومن أهم الموضوعات الأساسية التي سيتم الاهتمام بها خلال تلك الفترة إحداث تغييرات هيكلية بالاقتصاد الوطني وزيادة قدرته الإنتاجية على المدى البعيد، والعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية.

وركزت الخطة كذلك على تنمية القوى البشرية الوطنية ضمن محاورها الرئيسية، من خلال العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للقطاع الخاص لتوظيف الأعداد المتزايدة من الخريجين، وإيجاد آلة لتعزيز دور القطاع الخاص في توفير إمكانات التدريب وتطوير برامج التدريب، فضلا عن ما سبق، يجب توفير قاعدة بيانات كافية ودقيقة وشاملة عن سوق العمل الوطني، كما يتطلب الأمر ضرورة دعم الأجهزة ذات العلاقة بوضع خطط تشغيل العمالة الوطنية وتنفيذها ومتابعتها وزيادة الروابط بين تلك الأجهزة مما يكفل في النهاية رفع كفاءة طريقة العمل في سوق العمل الوطني. كما نصت الأهداف العامة لخطة التنمية الخامسة (2000-2004) فيما يتعلق بقضية تنويع القاعدة الإنتاجية ودعم منشآت القطاع الخاص على الأهداف التالية:

- زيادة إسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- تخفيف الاعتماد على إنتاج البترول وتصديره بصفة المصدر الرئيسي للدخل الوطني والعمل على زيادة القيمة المضافة للمنتج من البترول الخام قبل تصديره.

- تنويع مصادر الدخل الوطني وتوسيع القاعدة الإنتاجية في مجال الخدمات والصناعات الزراعية.

لقد ركزت جل الخطط الخماسية للتنمية وعلى رأسها خطة التنمية السابعة على تشجيع القطاع الخاص، نم كون أن لهذا الأخير دور في رفع الكفاءة، وحسن استغلال الموارد المتاحة وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية، ويعتبر التخصيص كسياسة لتشجيع القطاع الخاص.¹

3- الخصوصية كسياسة لتشجيع القطاع الخاص:

إن الثروة النفطية للسعودية ألفت وما زالت تلقي على عاتق الحكومة السعودية مهمة المبادرة إلى إقامة البنى الأساسية والمشاريع الهيكلية، ونظرا لما يتطلبه هذا الاستثمار من عوامل

¹ - محمد ساحل، محمد طابني، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية تقييمية-، مرجع سابق، ص.ص 154-155.

ومقومات متميزة، تتوافر لدى القطاع الخاص، مما يستدعي الاتكال عليه في تحقيق التنمية. ومن السياسات الحكومية التي انتهجتها السعودية لتشجيع القطاع الخاص سياسة التخصيص.

لذا أنشأت حكومة السعودية لجنة وزارية للتخصيص بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 60 في :- 1418/04/01 هـ الموافق ل 1997/08/04 م ، مهمتها تنسيق برامج التخصيص ومتابعة تنفيذها وتحديد المشاريع التي يمكن تحويلها إلى القطاع الخاص. ومن أهداف التخصيص في السعودية نجد:

- تفعيل دور القطاع الخاص كمحور أساسي للتنمية.
 - تشجيع رأس المال الوطني والأجنبي للاستثمار محليا.
 - توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين في الوقت والمكان المناسبين.
 - رفع كفاءة الاقتصاد الوطني بما يحقق له النمو.
- إن سياسة التخصيص في السعودية لم تكن وليدة الإصلاحات المتبعة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكنها كإقتناع من طرف صانعي القرار في السعودية بأهمية القطاع الخاص كأساس جوهري للتنمية، وهذا من وجهة نظرنا ما مكنها من تحقيق -خطوات كبيرة في طريق تخصيص بعض المجالات مثل خدمات الموانئ والاتصالات والكهرباء.

الفرع الثاني: الملامح والسمات الرئيسية للاقتصاد السعودي

إن الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط في فترة السبعينيات أدت إلى تطور ونمو الاقتصاد السعودي وقد ساهم في ذلك المبالغ المنفقة على المشاريع والخدمات والتجهيزات الأساسية و أهم الملامح التي يتميز بها القطاع الخاص السعودي تتمثل في ما يلي:

- استطاع أن ينوع ويطور نفسه في فترة قصيرة وغذى الاقتصاد الوطني بالكثير من السلع والخدمات، مع أن الوحدة الإنتاجية في القطاع الخاص تكون في المتوسط أصغر حجما من الوحدة الإنتاجية في القطاع العام، مع ذلك فإن القطاع الخاص له دور كبير وهام في التنمية الصناعية في المملكة.

- إن الزيادة المفاجئة في الطلب على السلع والخدمات خلال فترة "الطفرة" أدت إلى صدور قرارات سريعة لإقامة المصانع والإنتاج دون إجراء مسح للسوق، ونتج عن ذلك ظهور عدد كبير من الشركات التي تنتج نفس السلع والبضائع مما ساعد على إشعال المنافسة بينها وظهور قدرات إنتاجية فائضة بعضها متوقف عن الإنتاج (لصغر حجم السوق).
- استثمارات القطاع الخاص تميزت بتصنيع البضائع والسلع الاستهلاكية مما زاد مبيعاتها، وهذا بدوره أدى إلى تدفق الأرباح.

- إن اعتماد القطاع الخاص (شركات المقاولات)، إلى حد كبير على المشاريع الحكومية قلل من قدرة القطاع الخاص على تنويع نشاطاته والاستقلال عن مشاريع الدولة وعونها.

- بلغ متوسط معدل استغلال الطاقة الإنتاجية في هذه الوحدات حوالي 53% خلال السنوات الأخيرة الماضية، والسبب في ذلك هو معاناة الوحدات الإنتاجية والصناعية في القطاع الخاص من عدم الاستغلال الكامل لطاقتها الإنتاجية، لصغر حجم السوق المحلي وعدم قدرة شركات القطاع الخاص على التصدير على نطاق واسع نظراً لزيادة التكلفة الاستثمارية والتشغيلية فيها وعدم شحذ القدرات التسويقية فيها.¹

الفرع الثالث: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر

صدر أول نظام للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية عام 1956 (الموافق ل: 1376هـ) - وتوالت بعد ذلك صدور أنظمة استثمار أخرى في الأعوام 1963 و 1979 وأخيراً شهد عام (2000 الموافق ل: 1421 هـ) صدور نظام الإستثمار الأجنبي المباشر وإنشاء الهيئة العامة للإستثمار.

أولاً: نظام الاستثمار الأجنبي الجديد: نظراً للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تعزيز مسار النمو الاقتصادي الوطني قامت السعودية بإصدار نظام الاستثمار الجديد بالمرسوم الملكي رقم: م/1 وبتاريخ: 1421/01/05 (10 أبريل 2000م). وتتمثل الملامح الرئيسية لنظام الاستثمار الأجنبي الجديد في:

- يسمح للمستثمر الأجنبي أن يمتلك كافة المشروع.
- المساواة بين الأجنبي والوطني في الضمانات والتسهيلات.
- يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل الأرباح.
- تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشآت.
- لا تجوز مصادرة الاستثمارات أو نزع ملكيتها إلا بتعويض عادل.
- تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين ودياً قدر الإمكان.
- يسمح للمستثمر الأجنبي أن يحصل على رخص عمل أخرى في نفس المجال أو غيره.
- تبسيط إجراءات الترخيص بحيث يتم اتخاذ القرار في الطلبات المقدمة للحصول على الترخيص في خلال 30 يوماً و، يجوز للهيئة قبول طلبات الترخيص عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو الفاكس، ويصدر قرار الترخيص بتوقيع المحافظ أو من يفوضه.

¹ - فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، صص 73-74.

- الحصول على القروض الميسرة من صناديق التنمية الصناعية السعودية دون قيود تتعلق بنسب الملكية.
- إمكانية ترحيل الخسائر من سنة إلى سنة وتحدد الخسائر الصافية التي يجوز ترحيلها.
- تتحصل الدولة على 15% من الضرائب المفروضة على أرباح الشركات التي تزيد عن مائة ألف ريال.

ثانياً: تكوين ونشأة الهيئة العامة للاستثمار

بالموازاة مع قرار صدور الاستثمار الأجنبي الجديد، تم صدور قرار بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي أنشئت بدلاً من لجنة استثمار رأس المال الأجنبي، وتم ربط الهيئة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى الذي يختص بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي، وتتمثل مسؤوليات ومهام الهيئة في الغرض الأساس من إنشائها وهو العناية بشؤون الاستثمار. وتشمل أهم اختصاصات الهيئة العامة للاستثمار فيما يلي:

- إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية وزيادة الاستثمار الوطني والأجنبي.
- متابعة وتقييم أداء الاستثمار المحلي والأجنبي.
- إعداد الدراسات عن فرص الاستثمار والترويج له.
- اقتراح الخطط الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار.¹
- التنسيق والعمل مع الجهات الحكومية ذات علاقة بالهيئة.

ثالثاً: وضع قطاع الاستثمار بعد إنشاء الهيئة العامة للاستثمار ونظام الاستثمار الأجنبي الجديد

تشكل القرارات التي صدرت بخصوص نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار خطوة هامة في مجال تحسين وتطوير المناخ الاستثماري في السعودية ويتجلى ذلك بوضوح من خلال:

- يظهر من الأنظمة التحفيزية للاستثمار أن الجزء المهم فيها هو ما يتعلق بمسألة الضرائب على الأرباح وتتحمل الدولة نسبة 15% بعدما كانت نسبة مثقلة لكاهل المستثمرين وصلت إلى 45% في النظام الاستثماري السابق.
- كفل النظام الجديد للمستثمر الأجنبي حق التمتع بالملكية الكاملة 100% للمشروع الاستثماري الذي يقيمه في السعودية، وقد كان النظام القديم يمنح بصورة ضمنية هذا الحق غير أنه يشجع إقامة المشروعات المشتركة حيث اشترط أن يكون المستثمر الأجنبي مالكا لما لا يزيد عن 75% من أسهم المشروع حتى يتسنى له التمتع بالحوافز، ولكن في ظل النظام

¹ - محمد ساحل، محمد طابلي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية - مرجع سابق، ص 157-158.

الجديد فإن هذا الشرط أصبح لا وجود له، مما يعني التفعيل العملي نحو اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

- تم اعتماد نظام اللامركزية في إصدار تراخيص الاستثمار من قبل الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وتم تحقيق عدة إنجازات لتسهيل بيئة الأعمال منها: تقليص المدة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص من 30 يوم إلى 3 أيام.

- مقارنة بالوضع في السابق ومقارنة بنسب تنفيذ التراخيص بشكل عام في السعودية، فقد ارتفعت أعداد المشاريع المنفذة بمعدل 20% في المتوسط خلال الفترة (2001-2005) وزاد حجم الاستثمارات المنفذة بمعدل 80% سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة، مع ملاحظة أن هناك فارق زمني بين إصدار ترخيص الاستثمار وتنفيذ المشروعات على الواقع، نظرا لأن لمشاريع ذات التمويل الضخم تحتاج إلى عدة سنوات لاستثمار كامل رأس مالها، وقد تزامن هذا التغير مع صدور نظام الاستثمار الأجنبي وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار.

بالإضافة إلى الاستقرار الاقتصادي والإطار التنظيمي والمؤسسي للاستثمار، فإن السعودية تتمتع بمميزات جذب أخرى لا تقل أهمية عن العاملين السابقين.¹

رابعا: السعودية والعلاقات الخارجية في إطار ترقية الاستثمار الأجنبي

أصبحت الحدود السياسية للدول موضوعة على الخرائط فقط، لأن الواقع أصبح يفرض وجود سوق عالمية تستلزم الاندماج، وهذا ما تريده السعودية من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والعضوية في مجلس التعاون الخليجي، إبرام الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومن شأنها إعطاء حماية أكبر للمستثمرين الأجانب.

1- انضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بعد مفاوضات شاقة لانضمام السعودية إلى المنظمة العالمية للتجارة أقر فريق العمل الرسمي المعني بانضمام السعودية إلى المنظمة وهذا في اجتماعه الرابع عشر الذي عقد في جنيف في 29 أكتوبر 2005 ووثائق انضمام السعودية إلى عضوية المنظمة. إن استكمال انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية يحمل معاني مهمة ومن المتوقع أن يعود بمنافع عديدة على الاقتصاد السعودي ويمكن ملاحظة واستنتاج ما يلي:

- أصدرت السعودية خلال الفترة حزمة من الأنظمة والتشريعات بلغ عددها 42 نظاما في جميع المجالات الاستثمارية والتجارية والمالية والاقتصادية، وتتعلق هذه الأنظمة بشكل مباشر باتفاقيات المنظمة وتراخيص الاستيراد والتدابير الصحية والصحة النباتية والتأمين

¹ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية تقييمية-، مرجع سابق، ص.ص 159-160.

الجمركي والعوائق الفنية أمام التجارة والاستثمار الأجنبي ومراقبة شركات التأمين التعاوني ومكافحة الإغراق والحماية الوقائية والمحافظة على الأسرار التجارية.

- تقليص القائمة السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

- أصدرت وزارة الخارجية السعودية قرار بمنح رجال الأعمال ومندوبي الشركات الأجنبية تأشيرات دخول خلال 24 ساعة مما يساهم في تعزيز بيئة الأعمال.

- إن الانضمام إلى المنظمة يعد خطوة كبيرة في مسيرة التحرير والانفتاح الاقتصادي التي بدأتها السعودية منذ سنوات عدة ربما بمثابة استكمال لهذه المسيرة وعند انتهاء الفترة الانتقالية سيكون الاقتصاد السعودي قد تغير.

- إن العضوية في منظمة التجارة العالمية ستساهم من دون شك في تشجيع تدفق الرساميل الأجنبية إلى السعودية لاستثمارها في المشاريع الكثيرة المتاحة حالياً، وفي مؤشرات مبدئية توحى بالتفاؤل، وتبعاً لتوضيح الهيئة أن انضمام السعودية إلى منظمة التجارة الدولية في الربع الأخير من سنة 2005 ساهم في ارتفاع معدل نمو قيمة التراخيص الصادرة لحوالي 203 مشروعاً أجنبياً ومشاركاً باستثمارات قيمتها 129 مليار ريال ما يعادل 34,4 مليار دولار.

لكن من أجل ضمان المصالح وتحقيق المكاسب من الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يجب تعميق التكامل الاقتصادي بين السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تقوية الموقف التفاوضي لها، حيث أن هذه الدول سيمثلها وفد واحد بدلاً من ستة وفود.

2- عضوية السعودية في مجلس التعاون الخليجي

لعل من أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي خلال العشرية الأخيرة الماضية، هي تلك النزعة المتزايدة لإنشاء تشكيلات وتجمعات اقتصادية جهوية. إن السعودية اتجهت كذلك مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي (الكويت، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، عمان، قطر) إلى إنشاء تجمع اقتصادي جهوي في سنة 1981 وكانت هذه الدول تهدف من وراء هذا المجلس لتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الأعضاء في جميع المجالات، ودفع عجلة التقدم العلمي والفني في جميع المجالات الاقتصادية، وإقامة المشروعات المشتركة لتوسيع نطاق الإنتاج في دول المجلس وتوسيع نطاق التبادل التجاري بينها وتحرير انتقال الأموال والأشخاص بينها، وتوحيد الأنشطة الاقتصادية بينها أيضاً. وتم من خلال مجلس التعاون الخليجي تحقيق الأهداف التالية:

- تم إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الست الخليجية، وأزيلت العوائق الجمركية وغير الجمركية على السلع ذات المنشأ الوطني.

- تم منح مواطني دول المجلس مجموعة من حقوق المواطنة.
- تم إقامة اتحاد جمركي فيما بين دول المجلس وذلك في 01 مارس 2003.
- ارتفاع نسبة الصادرات والواردات بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- الحجم الهائل للاستثمارات الخليجية في السعودية، من خلال دراسة أهم الدول المستثمرة في السعودية.¹

3- الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة

أدت موجة الخصخصة في كثير من الدول النامية منذ أواخر عقد الثمانينات إلى نمو كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما كانت الخصخصة بالنسبة لاقتصادات دول أوروبا الوسطى والشرقية عنصرا هاما من عناصر عملية التحول إلى نظام اقتصاد السوق وهي تتطوي في الغالب على مشاركة من جانب مستثمرين أجانب بتنفيذ استثمارات مباشرة.

فخلال الفترة التي شهدت نشاطا بصورة خاصة (1988- 1995) تلقت الدول النامية حوالي 38 مليار دولار على شكل تدفقات استثمار أجنبي مباشر ومبلغ 21 مليار دولار على شكل استثمارات غير مباشرة، ويمثل المبلغان معا نسبة 45% من إيرادات كافة عمليات الخصخصة.

ويمكن تنفيذ الخصخصة بأسلوبين أساسيين: بيع المؤسسات بيعا مباشرا لأحد المستثمرين أو لمجموعة منهم، أو بيعها عن الاكتتاب العام. ويبدو أن المشاركة المباشرة من جانب المستثمرين الأجانب غير ممكنة إلا في حالة البيع المباشر. إلا أن المالكين الجدد سواء كانوا أفراد أو صناديق استثمار، قد يبيعون في المستقبل أسهم تلك المؤسسات لشركات أجنبية. وهكذا، يمكن أن يكون للخصخصة أثر إيجابي طويل الأجل على توفير واجتذاب رأس المال الإنتاجي من الخارج، إلا أن الأمر يعتمد في الأساس على أسلوب إدارة برامج الخصخصة، فبرامج الخصخصة الجذابة تشترك في ثلاث خصائص هامة هي: الالتزام السياسي، التوجه التجاري والشفافية. ويمكن أن يسفر إتباع هذه المبادئ عن تحقيق الحد الأقصى الممكن من المشاركة من جانب المستثمرين الأجانب في عمليات بيع المؤسسات التي تمتلكها الدول بيعا مباشرا وبالتالي تحفز المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فقد تمكنت أنجح الدول في تنفيذ عمليات الخصخصة من تحقيق زيادة مستمرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها نتيجة الاستقرار السياسي وكبر حجم المشاريع المخصصة. وهكذا تؤثر برامج الخصخصة الواسعة النطاق في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعدة طرق أبرزها: إتاحة وسيلة ملموسة لتلك الاستثمارات الأجنبية للمشاركة في اقتصاد البلد المعين، إزالة كافة

¹ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية - مرجع سابق، ص.ص 162-163-164.

العقبات المعيقة للاستثمار، تحسين البنية الأساسية، وأخيراً إعطاء إشارة من الحكومة باتخاذها الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة ملائمة لاستثمارات القطاع الخاص.¹

المطلب الثاني: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتخذ نمطاً واحداً، حيث اتسم نمط التدفقات المالية نحو البلدان النامية بتزايد رؤوس الأموال الخاصة خلال عقد التسعينات (ق20) وتحولت هذه التدفقات من قروض تجارية إلى استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر، فالعوامل المؤثرة فيه متعددة ومتغيرة وبعضها يتعلق بسلوك المستثمر الأجنبي الذي تحكمه دوافع مختلفة قد تصل إلى دوافع اجتماعية وحضارية لا يمكن قياسها أو التأثير عليها، وتلعب العوامل الهيكلية المتعلقة بتنوع المحافظ الاستثمارية والابتكارات المالية والتغير التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات وازدهار التجارة الدولية دوراً مهماً في حفز الاستثمارات الأجنبية الخاصة نحو البلدان النامية، فمعظم تدفقات رأس المال الخاص كانت تذهب نحو البلدان التي تملك برامج استقرار على صعيد الاقتصاد الكلي وإصلاحات على صعيد القطاع المالي والهيكلية والتي يرتفع فيها معدل العائد على الاستثمار وتلك التي تملك برامج خصخصة فعالة، وكان التقدم إزاء إلغاء الحواجز على حركة رؤوس الأموال عاملاً مهماً في تسارع التدفقات المالية الخاصة بما فيها الاستثمار الأجنبي صوب البلدان النامية.²

الفرع الأول: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي

أظهر تقرير الاستثمار الدولي 2008 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ ذروته في العام 2007 م الماضي، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً للعام الخامس على التوالي بمعدل بلغ (30%) لتصل إلى 1833 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 1411 مليار دولار أمريكي في عام 2006 م بما يتجاوز المستوى القياسي الذي بلغته في عام 2000 م بنحو 400 مليار دولار أمريكي.

جاء ذلك رغم الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من العام 2007 م الماضي. وحسب البيانات الواردة في التقرير، فقد شهدت المجموعات الاقتصادية الرئيسية (الدول المتقدمة، النامية، والاقتصادات الانتقالية) نمواً مستمراً في التدفقات الواردة إليها، حيث بلغت حصة الدول المتقدمة حوالي 1248 مليار دولار أمريكي (ما نسبته 68%) ودول الاقتصادات المتحولة حوالي 85.9 مليار دولار أمريكي (ما نسبته 4,7%) في حين بلغت

1- عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر- تعاريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 2004، 3، صص 17-18.

2- حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة- حالة دراسية في الأردن-، جامعة أربد الأهلية، الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، صص 97-98.

حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات حوالي 72,1 مليار دولار أمريكي لتحقيق بذلك نسبة بلغت (3,9%) من الإجمالي. وتبين تقديرات الأونكتاد أن الاستثمار الأجنبي المباشر وبفعل الأزمة المالية، تقلصت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من 1,9 تريليون دولار العام 2007م إلى 1,6 تريليون دولار العام 2008م، وظلت تهبط حتى الربع الأول من العام 2009م بنسبة (44%) قياساً بالفترة المثلثة من العام 2008م. وفي الدول النامية، (حيث أن دول مجلس التعاون تعتبر جزءاً منها). بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أعلى مستوياتها على الإطلاق 500 مليار دولار أمريكي، أي زيادة بنسبة (21%) عن مستواها في عام 2006م. واجتذبت أقل الدول نمواً ما قيمته 13 مليار دولار أمريكي من الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2007م الماضي، وهو رقم قياسي أيضاً.¹

حيث أوضح كذلك تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الكويت، اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي والدول العربية وفقاً لما يلي:

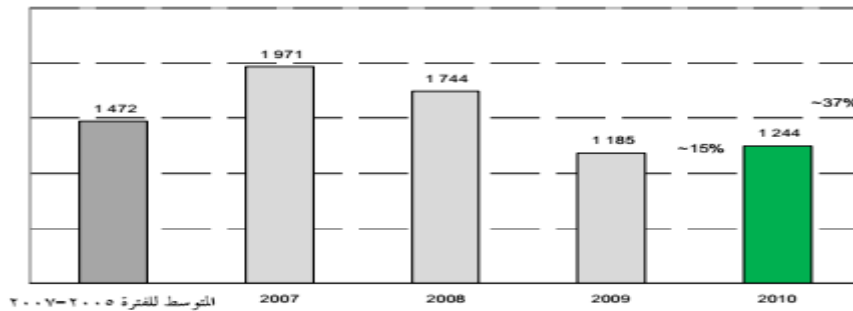
- أكد التقرير أن آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا تزال قائمة نتيجة تفاقم الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008.
- أشار التقرير إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 14.2% حيث بلغت حوالي 1700 مليار دولار أمريكي مقارنة بنحو 2000 مليار دولار أمريكي في عام 2007.
- وأكد التقرير، أن الأزمة المالية العالمية الراهنة غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعاً شديداً لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي في عام 2008م بقيمة بلغت 735 ملياً++ار دولار أمريكي، منها 620.7 للدول النامية و 114.3 مليار للدول المتحولة.
- يؤكد التقرير أن تزايد عمليات تصفية الاستثمارات من جانب الشركات عبر الوطنية حول العالم والتي عادة ما تأخذ شكل إعادة الاستثمارات إلى الوطن أو القروض العكسية فيما بين الشركات الأم، يعد من أهم العوامل التي أسهمت في تراجع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- التطلعات المستقبلية للشركات عبر الوطنية، يغلب عليها التشاؤم بشأن الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في عام 2009م. وتتحول إلى تطلعات أكثر تفاؤلاً بشأن

¹ - معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، 2014، ص 121.

العامين 2010 و2011م، وهو ما تؤكدته نتائج استبيان الأكتاد حول آفاق الاستثمار العالمي للفترة 2009-2011م عن الاستثمارات التي أنفقت في عام 2008.¹

وقد ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم ارتفاعاً متواضعاً بنسبة 5 في المائة لتصل إلى 1,24 تريليون دولار في عام 2010 وفي حين أن الناتج الصناعي العالمي والتجارة العالمية قد عادا بالفعل إلى مستوياتها القائمة قبل الأزمة، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2010 قد ظلت أدنى بنحو 15 في المائة من مستواها القائم قبل الأزمة، وأدنى بنسبة 37 في المائة تقريباً من الذروة التي كانت قد بلغت في عام 2007.

الشكل رقم (24): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، المتوسط للفترة 2005-2007 والفترة 2008-2010 (بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.

وفي عام 2013 شهد هذا العام عودة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد العالمي إلى وتيرة الارتفاع بنسبة 9% لتصل إلى 1.45 تريليون دولار ولترتفع معها ارصدة الاستثمار الاجنبي المباشر في العالم ايضا بنسبة 9% لتصل التريلليون دولار. وحسب آخر الاحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية رقماً قياسياً جديداً بقيمة 778 مليار دولار، وهو ما يمثل 54% من التدفقات العالمية، ويعزى ذلك بالأساس إلى نمو التدفقات إلى الدول النامية الآسيوية التي لا تزال تحظى بأعلى حصة، ثم بدرجة أقل إلى نمو تلك التدفقات في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. في المقابل تمكنت الدول المتقدمة من استقطاب 566 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 9.5% عن عام 2012، في حين نجحت

¹ - مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010، ص 8.

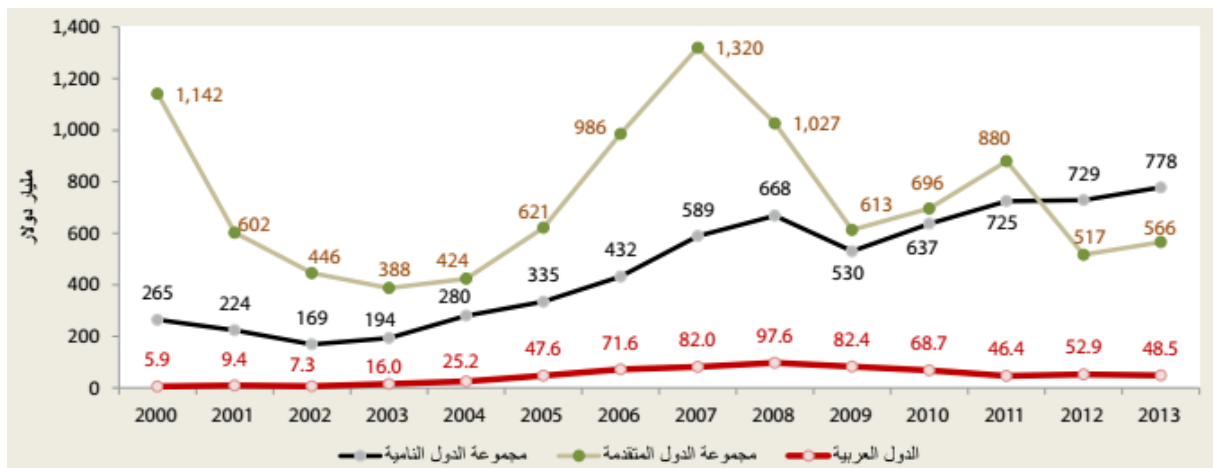
الدول المتحولة في زيادة التدفقات الواردة اليها بنسبة 28.6% لتصل الى 108 مليارات دولار خلال العام 2013. (الجدول رقم 03-02 والأشكال 03-04-05)¹

الجدول رقم (13): تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار

تدفقات صادرة			تدفقات واردة			المنطقة
2013	2012	2011	2013	2012	2011	
857	853	1216	566	517	880	الدول المتقدمة
250	238	585	246	216	490	الإتحاد الأوروبي
381	422	439	250	204	263	امريكا الشمالية
454	440	423	778	729	725	الدول النامية
12	12	7	57	55	48	افريقيا
326	302	304	426	415	431	آسيا
293	274	270	347	334	333	شرق وجنوب شرق آسيا
2	9	13	36	32	44	جنوب آسيا
31	19	22	44	48	53	غرب آسيا
115	124	111	292	256	244	امريكا اللاتينية والكاربيبي
99	541	73	108	84	95	الدول المتحولة
1410	1347	1712	1452	1330	1700	العالم

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 70.

الشكل رقم (25): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالمليار دولار



- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014، ص 70.¹

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص72.

ويمكن الوقوف على أبرز اتجاهات الاستثمار في العالم خلال عام 2013 وهي كالتالي:

- احتفظت صناديق الاسهم الخاصة بقوتها، وزاد التمويل القائم منها إلى مستوى قياسي بلغ 1.07 تريليون دولار، وبلغت قيمة صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود النمطية التي تقوم بها 171 مليار دولار بحصة 21 في المائة من الاجمالي العالمي.
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية 6.7 مليار دولار فقط وذلك رغم ضخامة الموجودات لدى تلك الصناديق والبالغ قيمتها 6.4 تريليونات دولار حول العالم.
- هناك ما لا يقل عن 550 شركة عبر وطنية مملوكة للحكومات - من كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية - مع أكثر من 15 ألف فرع في الخارج بقيمة اصول اجنبية تقدر بنحو 2 تريليون دولار واستثمارات اجنبية مباشرة منفذة من خلالها بقيمة 160 مليار دولار عام 2013 بنسبة 11 % من الاجمالي العالمي.
- السيولة النقدية المتاحة لدى أكبر 5 الاف شركة عبر وطنية في عام 2013 مثلت أكثر من 11 في المائة من مجموع أصولها في الداخل والخارج بقيمة 4.5 تريليون دولار، منها 3.5 تريليون دولار لدى الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة، ونحو تريليون دولار في الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وهذا ما يعتبر مستوى عاليا من الموجودات النقدية يمثل إمكانات هائلة كمصدر لتمويل التنمية.
- نمو الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات عبر الوطنية من الدول النامية ليبلغ 454 مليار دولار ولتستحوذ الى جانب شركات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على 39% من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في العالم، مقارنة مع 12% فقط في بداية القرن الحالي.
- ارتفعت حصة الصناعات التحويلية والخدمات الى 90% من القيمة الإجمالية للمشاريع في كل من افريقيا وأقل البلدان نموا في عام 2013 بعدما كانت حصة الصناعات الاستخراجية تبلغ 26 % في افريقيا و 36% في اقل البلدان نموا.¹

وقد شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة العام 2016 تراجعا طفيفا بنسبة % 1.6 إلى 1746 مليار دولار وذلك رغم ارتفاع صفقات التملك والاندماج عبر الحدود بنسبة 18.2 % إلى 869 مليار دولار. في حين استقرت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول العالم على ارتفاع لتبلغ 26,728 مليار دولار بنهاية العام والجدول التالي يوضح ذلك:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص72.

الجدول رقم (14): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة لمناطق العالم بالمليار دولار						
التدفقات الصادرة			التدفقات الواردة			المنطقة
2016	2015	2014	2016	2015	2014	
1 044	1 173	708	1 032	984	563	الدول المتقدمة
515	666	221	533	566	272	الاتحاد الأوروبي
365	370	353	425	390	231	أمريكا الشمالية
383	389	473	646	752	704	الدول النامية
18	18	28	59	61	71	أفريقيا
363	339	412	443	524	460	آسيا
291	237	289	260	318	257	شرق آسيا
35	56	89	101	127	130	شرق وجنوب شرق آسيا
6	8	12	54	51	41	جنوب آسيا
31	38	23	28	28	31	غرب آسيا
1	31	31	142	165	170	أمريكا اللاتينية والكاريبي
1	1	1	2	2	2	أوقيانوسيا
25	32	73	68	38	57	الدول المتحولة
1 452	1 594	1 253	1 746	1 774	1 324	العالم

المصدر: الاونكتاد- تقرير الاستثمار في العالم 2017

وحسب آخر الإحصائيات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي لعام 2017 ، تراجمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بمعدل 14.1 % إلى نحو 646 مليار دولار، وواصلت حصتها من التدفقات العالمية التراجع بنسبة 37 % ، في المقابل ارتفعت التدفقات الواردة إلى الدول المتقدمة بنسبة 4.9 % إلى 1032 مليار دولار عام 2016 لتمثل 59 % من إجمالي التدفقات العالمية، أما الدول المتحولة فقد قفزت التدفقات الواردة إليها بمعدل 79 % لتبلغ 68 مليار دولار في استمرار للاتجاه السعودي مقارنة بالعام السابق.

ورصد التقرير ارتفاعاً طفيفاً في قيمة أصول فروع الشركات الأجنبية في العالم بنسبة % 3.9 إلى نحو 113 تريليون دولار بنهاية عام 2016، في المقابل انخفضت صادراتها إلى 6.8 تريليونات دولار فيما زاد حجم العمالة التي توظفها إلى 82.1 مليون عامل، كذلك تراجع العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.4 % إلى 1376 مليار دولار¹. أما على صعيد التدفقات الصادرة فقد ارتفعت بنسبة 9.2% لتبلغ 1410 مليارات دولار خلال عام 2013، علماً أن

61% من تلك التدفقات مصدرها الدول المتقدمة فيما ساهمت الدول النامية بنسبة 32% والدول المتحولة بنسبة 7% حيث حلت 6 دول نامية ومتحولة ضمن أكبر 20 اقتصاداً مستثمراً في العالم في عام 2013.

هذا ويتوقع الأونكتاد استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال السنوات الثلاث المقبلة ليبلغ 1.6 تريليون دولار في عام 2014، و 1.75 تريليون دولار في عام 2015 و 1.85 تريليون دولار في عام 2016، مدفوعاً بشكل رئيسي من قبل النمو المرجح للاستثمارات في الاقتصادات المتقدمة. ومن المرجح حسب نفس المصدر أن يعود التوزيع الإقليمي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى النمط السائد قبل عام 2012 بحصة أكبر للبلدان المتقدمة لتصل إلى 52 في المائة في عام 2016، في مقابل هبوط متوقع لحصة الدول النامية والأسواق الناشئة بسبب مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالتطورات السياسية والصراعات الإقليمية التي من الممكن أن تعرقل التحسن المتوقع في تدفقات الاستثمار².

الفرع الثاني: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية

تشير بيانات تقرير الاستثمار في العالم لعام 2007 الذي تصدره الأونكتاد إلى أن الدول العربية استقطبت 62.2 مليار دولار عام 2006 من أصل 1300 مليار دولار أميركي أي ما يعادل 4.7% من هذا الإجمالي. وتمثل هذه النسبة، التي تعد متواضعة، تحسناً كبيراً مقارنة بالماضي. حيث وصل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة العربية خلال الفترة 1992-1997 فقط 3.9 مليارات دولار سنوياً بنسبة 1.25% من إجمالي الاستثمارات العالمية. ويعود التحسن في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى توظيف الحكومات العربية سياسات ترويج الاستثمار بالإضافة إلى تنامي الفوائض المالية للدول النفطية العربية، التي تغذي الاستثمارات البينية العربية. ووصل عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية عام 2006 إلى 11813 مشروعاً وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حوالي 1300 مليار

1 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، 2017، ص 6.

2 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سابق، ص 71.

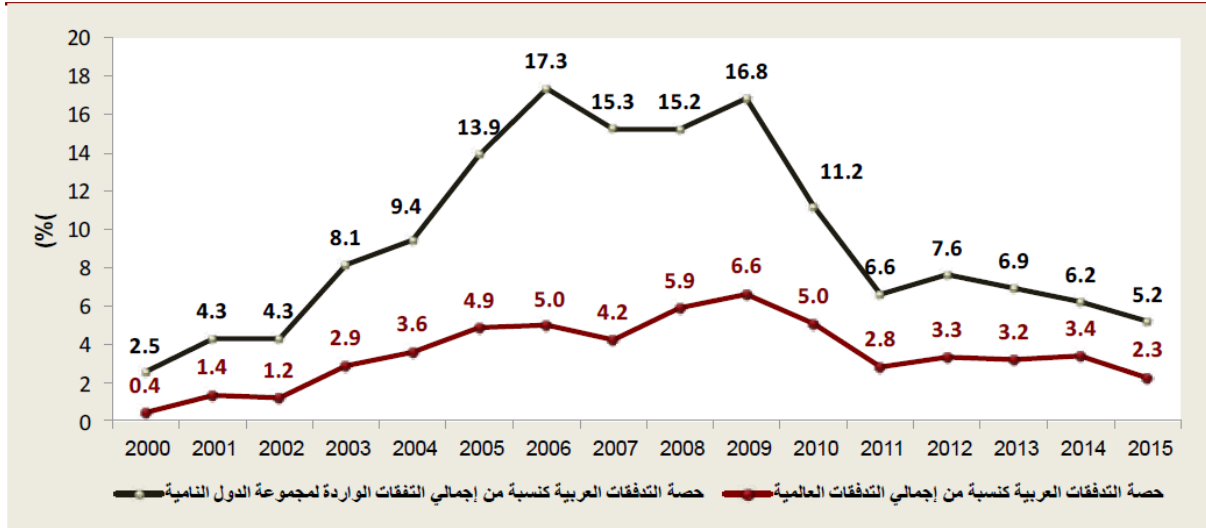
دولار أميركي خلال نفس العام. ساهمت الدول المتقدمة بأكثر من 83% من عدد المشاريع بينما استحوذت على 44% منها، أي أن عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تنشأ في أغلبها في الدول المتقدمة وتتوجه في أغلبها إلى الدول النامية. وتنتشر هذه الشركات الأم أغلبها في الدول المتقدمة بنسبة تفوق 74% بينما تنتشر أغلب فروعها في الدول النامية بنسبة 52%.¹

وقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية تغيرات جذرية منذ نهاية عام 2008 كأي نشاط اقتصادي آخر. وتعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الحالية الأسوأ منذ 60 عاماً مما ضاعف من قلق الشركات غير الوطنية إزاء الاستثمار والتوسع الخارجي وأدى إلى تداعي الأرباح وقلّة الموارد المالية وانخفاض فرص السوق وخطورة الركود الاقتصادي الواضح الذي أدى إلى هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر كما تزايدت المخاوف عند الدولة المضيفة وخاصة الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمارات العالمية لتمويل نموها المحلي وخلق فرص العمل.

أوضحت التقارير العالمية الأثر السلبي الكبير للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات غير الوطنية مما تسبب في انخفاض ملحوظ في توقعات الشركات متعددة الجنسية بغض النظر عن موطن النشاط وشاملاً كافة القطاعات. وتوقعت الشركات غير الوطنية حصول عملية تعاف تدريجي تبدأ ببطء خلال عام 2010 ثم تستعيد زخمها وقوتها الدافعة في عام 2011 ويتضح ذلك من خلال وجود الميول التفضيلية مثل نمو تدويل الشركات عبر الحدود حينما تبدأ تخف الآثار الحادة للأزمة الحالية. والشكل التالي يوضح حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة.

الجدول رقم (26): حصة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة كنسبة من العالم ومن الدول النامية-2015/2000.

¹ - مصطفى العبد الله الكفري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سابق، ص 9-10.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2016 ، الكويت ، 2016 ، ص 73.

وقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً بنسبة 25% من 24.6 مليار دولار عام 2015 إلى 30.8 مليار دولار عام 2016 إلا أنها لم ترق إلى ثلث قيمة التدفقات القياسية التي بلغت عام 2008 عند 96.3 مليار دولار. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 1.8% من إجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016، و 4.8% من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس العام. وقد تواصل خلال العام 2016 تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات ومصر والسعودية على نحو 79.7% من إجمالي، بقيم بلغت 9، و 8.1، و 7.5 مليارات دولار على التوالي. والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم(27): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية 2016



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2017 ، الكويت ، 2017 ، ص 16.

نلاحظ من الشكل تصدر دولة الامارات المركز الاول عربيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بقيمة 9 مليارات دولار تقريبا " 33.3 مليار درهم " خلال العام 2016 تلتها مصر في المركز الثاني وجاءت السعودية في المرتبة الثالثة بقيمة 7.45 مليار دولار ولبنان 2.5 مليار دولار.

وبحسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2017 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات "ضمان" الذي أطلقته المؤسسة من مقرها في دولة الكويت اليوم فان دول الخليج تصدرت أداء المجموعات العربية كما ارتفع أداؤها بشكل طفيف مقارنة بعام 2015 ..وفي المقابل حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا مع ارتفاع أدائها وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا. وأوضح التقرير أن المؤشر يساعد متخذي القرار على تحديد مكامن القوة والضعف لكل دولة أو مجموعة جغرافية معينة على صعيد جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤشرات الفرعية

أو المكونات الرئيسية للمؤشر العام وبما يسهم في صياغة السياسات واقتراح الإجراءات اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار¹.

وشهدت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 807 ملايين دولار وبحصة % 3.3 من الإجمالي العالمي البالغ 25.2 تريليون دولار عام 2016 . و شأنها شأن التدفقات، تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من السعودية والإمارات ومصر على % 54.2 من الإجمالي بقيم 231.5 ، و 118 ، و 102.3 مليار دولار على التوالي².

وبالرغم مما تقوم به الحكومات العربية من جهود لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فإن المنافسة الحادة بين الدول على هذه الأموال وتعثر معظم الحكومات العربية في إجراء إصلاحات جذرية وعميقة تسمح بتحسين مناخ الاستثمار والأعمال من خلال تدعيم الحوكمة والمساءلة ومحاربة الفساد والبيروقراطية وتوظيف سياسات جيدة وشفافة وواضحة، كلها عوامل انعكست على ضعف الأداء في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة، ناهيك عن الاستثمار الأجنبي في أسواق الأوراق المالية العربية، مقارنة بإمكانيات هذه الدول الكامنة³.

يوضح مؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي تعده وكالة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة (الأونكتاد)، مستوى الأداء والإمكانات في الدول العربية كما يلي:

- تعد البحرين وقطر والأردن والإمارات من دول الطليعة ذات الأداء الجيد والإمكانات المرتفعة.
- تتميز الجزائر والكويت وليبيا وعمان والسعودية، بانخفاض الأداء بالرغم من ارتفاع الإمكانات.
- مصر والمغرب والسودان فاق أدائها إمكاناتها وتبقى سورية تعاني من نقص الأداء واليمن تعاني من نقص الأداء والإمكانات.

لقد واصلت الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية استكمال التشريعات الخاصة بالاستثمار وتغيير الأطر التنظيمية الداخلية والخارجية الخاصة به. وشمل ذلك تطوير

¹ - المال والاقتصاد- أبو ظبي وام-، الإمارات تنصدر المركز الأول عربياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2016، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1080598> ، نشرت يوم 11 جويلية 2017- على الساعة، 14:47، وأطلع عليها يوم 2018/06/15 على الساعة 03:00.

² - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2017 ، مرجع سابق، ص ص 6-7.

³ - مصطفى العبد الله الكفري، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 8-9.

التشريعات ذات الصلة بالاستثمار كتعديل القوانين الخاصة بالتملك الأجنبي وتخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب بما يجعل اقتصادات تلك الدول وبيئتها الاستثمارية أكثر تنافسية في ظل التوجه الدولي نحو العولمة. وينسحب هذا الأمر على النظم الخارجية للاستثمار وتدفق رؤوس الأموال، حيث قامت الدول العربية بالتوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وضمان الاستثمار مع الدول الأجنبية وفيما بينها. كما قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات ثنائية تهدف إلى تفادي الازدواج الضريبي معظمها مع الدول المتقدمة.

وضمن هذا الإطار، قام العديد من الدول العربية بتوقيع اتفاقيات متعددة الأطراف، والانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) والتي تضم في عضويتها حالي 16 دولة عربية. هذا فضلا عن الانضمام إلى المنظمات الإقليمية مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

كما واصلت الدول العربية جهودها الترويجية الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار وذلك بهدف مواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتم اعتماد أساليب حديثة للترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية.

بيد أن ذلك كله لم يكن كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، على الرغم من المغريات المتمثلة في تهيئة الأرضية الصالحة والمناخ المؤاتي لتلك الاستثمارات ولعمل الشركات متعددة الجنسيات. وقد تكون العوامل الاقتصادية الكلية وأسواق الأوراق المالية في الدول العربية تشكل ابرز المعوقات. وبالتالي فإن قدرة الدول العربية على المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تبقى متوقفة على عدد من الشروط قد يكون أبرزها تعزيز وتيرة الإصلاح الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار بكافة جوانبه.¹

المطلب الثالث: واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية

يعتبر مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشرا جيدا لمعرفة مدى تقدير المستثمرين الأجانب للمؤسسات الاقتصادية في السعودية، لذلك يمكن أن ندرج الإحصائيات حول مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

¹ - عيسى محمد الغزالي، الاستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا -، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، السنة الثالثة، 2004، ص ص 18-19.

الفرع الأول: حجم التدفقات الواردة إلى السعودية:

بالاستناد إلى معطيات الجدول أدناه يتبين أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسعودية قد شهد تذبذبا واضحا، فتارة مرتفع وتارة منخفض وتارة أخرى سالب، إذ بعدما حققت تدفق سالب في سنة 2000، وما يفسر التدفقات السالبة هو أنه في الوقت الذي يتم فيه التدفق إليها، يتم تقليص عملياته، ويعود ذلك بحسب الكثير من الخبراء لعدد من الأسباب كان أبرزها عدم شفافية القانون الذي كان ساري المفعول قبل تبني القانون الجديد وتضمينه لعدد من القيود، وكذلك تأخر السعودية في إصدار قانون ملائم للاستثمار. أما في سنة 2001 فكانت التدفقات ضئيلة جدا قدرت ب 20 مليون دولار، سرعان ما ارتفعت إلى 453 مليون دولار سنة 2002 رغم صدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد وما يوفره من حوافز وامتيازات تشجع المستثمرين وكذلك إنشاء الهيئة العامة للاستثمار في سنة 2000 ولكن لا يمكن الحكم على مدى نجاعة نظام الاستثمار الأجنبي الجديد والهيئة العامة للاستثمار خلال سنتين فقط، لتشهد السنوات 2003 و 2004 و 2005 و 2006 ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث وصلت 18293، 12097، 778، 1942 مليون دولار¹، حيث تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي الوارد عام 2005 بنحو 4.6 مليار دولار وحصه 16.5 من إجمالي الاستثمارات الواردة²، ومرد هذا الارتفاع للجهود التي بذلتها الهيئة العامة للاستثمار من خلال الترويج وإصدارها التراخيص للمستثمرين والمميزات والحوافز التي يمنحها نظام الإستثمار الأجنبي الجديد³.

الجدول رقم (15): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2000-2006).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	-1884	20	453	778	1942	12097	18293

المصدر: محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 170.

¹ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 169-170.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص 36.

³ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 170.

وقد عرفت الفترة ما بين 2007 و 2013 تذبذباً في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدد المشاريع، والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات وعدد المشاريع للمملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (28): حجم الاستثمارات وعدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (السعودية) في الفترة 2007-2013



المصدر: أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ديسمبر 2017، ص 144.

ونلاحظ من خلال الشكل رقم (14) أنه في سنة 2007 كان في المملكة 58 مشروع، وحجم الاستثمارات قدر بـ 13000 مليون دولار تقريباً، بعد ذلك تحسن عدد المشاريع وحجم الاستثمارات (علاقة طردية) في سنة 2008، ليبلغ كل منهما 109 مشروع و 38000 مليون دولار على التوالي، وهذه القيمة تعتبر الأعلى خلال الفترة 2007-2013، وهذا نتيجة الاستقرار الاقتصادي وهذا قبل تأثير الأزمة العالمية على رأس مال المستثمر وكذلك الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، ومن ثم تراجع في 2009 حجم الاستثمارات بشكل كبير حيث خسر قرابة 25 مليون دولار، لكن عدد المشاريع استمر في الصعود (علاقة عكسية) ليبلغ في نفس السنة 144 مشروع، ونرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية مست حجم الاستثمارات ولم تأثر في عدد المشاريع بل ارتفعت، ومن سنة 2007 إلى غاية 2013 شهدت تقلبات في كل من حجم الاستثمارات وعدد المشاريع، لكن بالنسبة لعدد المشاريع شهد أعلى قيمة له وهي 154 مشروع في سنة 2011.¹

وقد نجحت السعودية في عام 2015 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 8.1 مليارات دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته % 20.4 من الإجمالي العربي لنفس العام. والجدول أدناه يوضح ذلك:
كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية بنهاية عام 2015 نحو 224 مليار دولار تمثل % 27.5 من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.²

¹ - أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07 ديسمبر 2017، ص 144-145.
² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، الكويت، 2016، ص 126.

الجدول رقم(16): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية خلال الفترة
2016-2014

مليار دولار

2016	2015	2014	الدولة
7.45	8.14	8.01	السعودية

المصدر : الأونكتاد - تقرير الاستثمار في العالم 2017 (تم تعديل بيانات 2015 من المصدر)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن لسعودية سجلت زيادة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للبلاد العام 2015. فقد ارتفع الاستثمار الداخلي من 8.01 مليار دولار في عام 2014 إلى 8.14 مليار دولار العام 2015، في حين نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى السعودية خلال عام 2016 بلغ نحو 7.5 مليار دولار، بانخفاض قدره 8 في المائة، أو نحو 600 مليون دولار عن مجموع الاستثمارات الداخلة للسعودية في عام 2015 (8.1 مليار دولار)، علماً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي انخفض بنسبة 13 في المائة في العام نفسه إلى 1.52 تريليون دولار، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

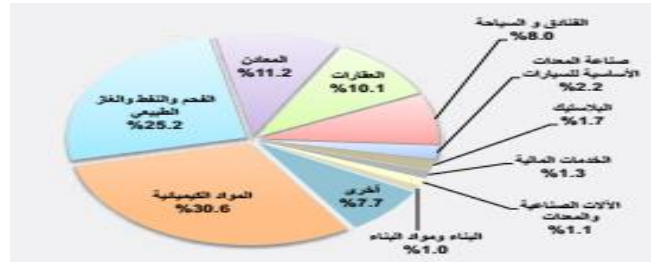
كما يبدو من توزيع الاستثمارات على مجالات النشاط الاقتصادي حسب الجدول فلقد استحوذ قطاع الصناعة والطاقة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بنسبة 64.34% يليه العقار والتأجير وأنشطة الأعمال الأخرى بنسبة 29.68% ثم قطاع الخدمات المالية والتأمين بنسبة 3.682% ثم قطاع المقاولات بنسبة 1.982% يليه قطاع الفنادق والمطاعم بنسبة 0.207% ثم قطاع التجارة بنسبة 0.08% ثم قطاع النقل والمواصلات بنسبة 0.023%. يمكن القول بأن معظم المشاريع الاستثمارية تم توجيهها إلى القطاع الصناعي والطاقي والذي يعكس هذا التوجه الارتفاع القياسي للاستثمارات في هذا القطاع في سنة 2005، وهذا بغية رفع الصادرات وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الناتج الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة.¹

في هذا السياق سيتم توضيح التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية وذلك لإبراز التدفقات الواردة إليها ومدى التباين الموجود بين القطاعات ذاتها من حيث استقطابها لها، ولقد أثبتت الكثير من البيانات أن تدفقات الاستثمار الأجنبي

¹ - محمد ساحل، محمد طالبي، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية تقييمية-، مرجع سابق، ص 170-171.

المباشر الوارد إلى المملكة العربية السعودية ووجهت في حقيقتها إلى مختلف القطاعات الحيوية فيها، ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أنه تفاوت حجم الاستثمار المباشر الأجنبي سواء من خلال المشاريع، والحصص تفاوتاً ملحوظاً فيما بين القطاعات الاقتصادية. والشكل الموالي يوضح ذلك التفاوت الحاصل بين القطاعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية:

الشكل رقم(29): الاستثمارات الواردة إلى السعودية حسب التوزيع القطاعي في الفترة 2015-2003



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015، الكويت، 2015، ص127.

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع المواد الكيميائية أكثر قطاع مساهمة بـ 30.6% من إجمالي، وقدرت عدد الشركات والمشروعات بـ 41 و 52 على التوالي، وهو أكثر قطاع تكلفة وسجلت تكلفته 46769 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي والذي بلغت نسبته بـ 25.2% وهذين القطاعين تابعان إلى قطاع المحروقات، وفي المرتبة الثالثة أتى قطاع المعادن بـ 11.2% بعد ذلك قطاع العقارات بنسبة 10.1% والذي جاء في المرتبة الأولى في عدد الوظائف الذي وفرها بـ 25581 وظيفة، وبعده تأتي القطاعات الأخرى بنسب أقل، مثل قطاع الفنادق والسياحة وقدر نسبته بـ 8.0% ثم قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات، والبلاستيك، والخدمات المالية هو أكثر القطاعات مشروعات بـ 112 مشروع، الآلات الصناعية والمعدات أكثر القطاعات شركات بـ 81 شركة، وأقل قطاع هو قطاع البناء ومواد البناء بـ 1.0% وسجل إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المملكة العربية السعودية في هذه الفترة 886 شركة، 1184 مشروع، 169200 منصب شغل، والتكلفة قدرت بـ 153059 مليون دولار¹.

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

¹ - أحمد نصير، محمد البشير بن عمر، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص145.

حزمة من الحوافز التشجيعية خصصتها السعودية في جذب استثمارات أجنبية أسهمت بدفع عجلة الاستثمار الأجنبي، ليبلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال السنوات الخمس الأخيرة 45 مليار دولار عبر 409 شركة استثمرت في 550 مشروع.

وبحسب تقرير صادر عن الغرفة التجارية في الرياض احتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى في الدول المستثمرة بنحو 22% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية موزعة على 94 مشروعاً عبر 82 شركة وذلك خلال الفترة من عام 2012 حتى 2016.

فيما استحوذت الإمارات على 20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في البلاد للفترة نفسها لتحتل المرتبة الثانية موزعة على 127 مشروعاً بواسطة 77 شركة.

وجاءت فرنسا في المرتبة الثالثة بنسبة 9% من إجمالي الاستثمار الأجنبي في المملكة، ثم سنغافورة في المركز الرابع بنسبة 8%. تلتها الكويت ثم ماليزيا واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية، باستثمارات تمثل من 3 إلى 5% من إجمالي الاستثمارات الواردة إلى المملكة.¹

الجدول رقم(17): أهم الدول المستثمرة في السعودية 2016/2012

أهم الدول المستثمرة في السعودية ما بين يناير 2012 وديسمبر 2016			
الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات	عدد الشركات
الولايات المتحدة	9.753	94	82
الإمارات	9.202	127	77
فرنسا	4.026	25	16
سنغافورة	3.562	18	8
الكويت	2.316	15	9
ماليزيا	2.000	1	1
ألمانيا	1.609	19	15
اليابان	1.579	23	19
المملكة المتحدة	1.440	45	37
كوريا الجنوبية	1.290	7	5
أخرى	8.180	176	140
الإجمالي	44.956	550	409

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2017، الكويت، 2017، ص64.

¹ CNBC- عربية، 45 مليار دولار الاستثمارات الأجنبية بالسعودية في 5 سنوات، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <https://www.cnbcArabia.com> نشرت يوم 2017/11/13 على الساعة 16:38، وأطلع عليها يوم 2018/06/15 على الساعة 05:00.

استنادا إلى بيانات الجدول يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية أهم مستثمر أجنبي في السعودية خلال الفترة 2012/2016 ب 94 مشروع وبتكلفة 9753 مليون دولار تليها وتعتبر الامارات أيضا من أهم المستثمرين الأجانب في السعودية حيث احتلت المرتبة الثانية بعد ال.و.م.أ باستثمارات بلغت 9202 مليون دولار وب 127 مشروع متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد المشاريع، أما كل من فرنسا وسنغافورة فقد حلا في المركز الثالث والرابع على التوالي ب 25 و 18 مشروع على التوالي وقد حلت كوريا الجنوبية في المرتبة العاشرة بحجم استثمار 1290 مليون دولار وعدد مشاريع 7 .

وبصفة عامة يمكن ملاحظة ما يلي :

- للدول المتقدمة النصيب الأكبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- وجود دولتين عربيتين كأكبر مستثمرين في السعودية وهم أعضاء في مجلس التعاون الخليجي(الإمارات، الكويت) مما يعني الأثر الإيجابي للعضوية في هذا المجلس على تحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء نتيجة الإمتيازات التي توفرها كل دولة للدول الأخرى.

خلاصة الفصل:

على الرغم من الإصلاحات والمبادرات التي تستهدف تنويع الاقتصاد السعودي وتنمية مصادر الإيرادات في المملكة، إلا أن التأثير المتوقع لها سوف يكون تدريجياً وبالتالي استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لإيرادات الميزانية. وبالنظر إلى التقلبات في أسعار النفط خلال السنوات الماضية، فإن هبوط أسعار النفط يمثل أحد أهم التحديات التي تؤثر سلباً على الأداء المالي. وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على الأسعار من جانب الطلب العالمي في نمو الاقتصاديات المتقدمة والناشئة الرئيسة، ومن جانب العرض بمدى الالتزام باتفاقية أوبك وتطور المصادر الأخرى للطاقة بالإضافة إلى التطورات السياسية في بعض الدول المصدرة للنفط. فكان الهدف من وراء هذه الدراسة هو تقييم تجربة استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، لذلك فإن هذا البحث سعى قدر الإمكان أن يحيط بجميع جوانب الموضوع لتوضيح السياسات التي اتبعتها الدولة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن اشتداد حدة العولمة فرض على الدول النامية الكثير من الأمور، والتي من جعلتها تهيئة بيئة أعمال مساعدة ومحفزة على الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية فعالة انطلاقاً من الاستثمار الأجنبي المباشر هو العلاج الوحيد لأزماتها الاقتصادية لكن أغلب الدول النامية أخفقت في تفعيل الإصلاحات الاقتصادية لاستقطابه. حيث أكدت التجربة السعودية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بأن السعودية قد خطت خطوات معتبرة وقطعت شوطاً كبيراً في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، فتبنت السعودية العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية والإدارية والتي انعكست في مجملها على أداء الاقتصاد السعودي.

* ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في السعودية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن المؤشرات السابقة إيجابيتها ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، فمحاولة التنويع الاقتصادي، فانتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار.
- شهد المناخ الإداري للبيئة الاستثمارية السعودية تحسناً بعد إنشاء بنيته التحفيزية (نظام الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد، الهيئة العامة للاستثمار).
- تتمتع السعودية بالاستقرار السياسي، وسوق واسعة أهم ما يميزها العدد السكاني الهائل

فضلا عن نصيب الفرد الكبير من الناتج المحلي الإجمالي، ومنشآت البنية التحتية التي تعتبر الأفضل في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية من خلال ارتفاع نسبة الإنفاق الكبيرة على التعليم.

- خطت السعودية خطوة كبيرة في مجال علاقاتها الخارجية، من خلال عضويتها في مجلس التعاون الخليجي منذ إنشائه في سنة 1981 وانضمامها للمنظمة العالمية للتجارة في الربع الأخير من سنة 2005 وإبرام عدة إتفاقيات متعددة الأطراف لتشجيع الإستثمار واتفاقيات ثنائية، حيث هذه الأخيرة تشهد نقصا كبيرا على مستوى اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي فللسعودية اتفاقية واحدة فقط مع فرنسا.

- المناخ الاستثماري المتاح في السعودية مستغل أحسن استغلال من خلال وجود عدة فرص ومجالات للاستثمار ومن بينها فرص تستغل للمرة الثانية كقطاع الصحة وهذا في ضوء العامل الترويجي الفعال لها.

- شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية تطورا إيجابيا، وتتركز هذه التدفقات في قطاع الصناعة والطاقة، ومن خلال تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي، تجلى بوضوح النجاح الكبير لمجلس التعاون الخليجي من خلال وجود ثلاثة دول كأهم مستثمرين في السعودية وهم: الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين وبحصة كبيرة.

الخاتمة

العمامة

الخاتمة العامة

الخلاصة العامة

من خلال بحثنا حاولنا أن نعرض دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر آخذين بذلك السعودية كنموذج للدراسة، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي وتقوية الوضع المالي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي للوصول إلى ميزانية متوازنة، وحتى تستطيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه ولعل السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية من الأدوات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك المناخ، فترشيد النفقات العمومية (كأداة من أدوات السياسة المالية) وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجزير الدولة لاستقطاب المستثمر الأجنبي. ارتأينا دراسة دورها في ذلك. باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية وسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبناء اقتصاد متوازن قادر على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، بتنوع مصادر الدخل وتعزيز نمو القطاع الخاص وتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي، وتنمية الصادرات وتكثيف رأس المال ونقل التكنولوجيا وتوطينها، وتنمية الكوادر الوطنية وتكوين العمالة الماهرة وإحلال الصادرات محل الواردات وزيادة ميزان المدفوعات وعملت المملكة العربية السعودية على مواكبة الوتيرة السريعة للتغيرات الاقتصادية العالمية ففتحت اقتصادها أمام المستثمرين الأجانب. وحرصت على جذب المستثمرين بالحوافز والتسهيلات المقدمة لهم، وتم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وهي هيئة مستقلة تتولى الإشراف وإصدار التصاريح وتسهيل كافة الإجراءات وتقديم التسهيلات للمستثمرين، واقترح الخطط والسياسات والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة، وجعل ذلك المناخ جذابا للمستثمرين، وخاصة مع توفر المواد الخام من بترول وغاز وطاقة بأسعار منخفضة نسبيا، أو إتباع نظام السوق والاستقرار السياسي والاقتصادي، مع وجود بنية أساسية متطورة، وتوفر كثير من المواد الأولية للصناعات البتروكيماوية. وتواجد فرص استثمارية كبيرة في صناعة البتروكيماويات.

أ- نتائج اختبار الفرضيات

1. الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل من خلال تلك المشاريع التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي وتكون في شكل ملكية كاملة للمشروع أو اشتراك في راس مال المشروع بجزء يبرر حق الإدارة للمستثمر الأجنبي ويكون هذا الأخير فردا أو شركة أجنبية أو فرع لأحد الشركات الأجنبية أو مؤسسة خاصة. وتبرز أهميته من خلال إمداد الدول النامية

بحزمة من الاصول المختلفة، وتشمل هذه الاصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الادارية، كما انها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دولياً، وتسهم أيضاً التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات. ويلعب الاستثمار الأجنبي المباشر أيضاً دوراً مهماً في خلق فرص العمل ورفع انتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. إن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية محددة، ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم وكذا تحسين المناخ الاستثماري وذلك من خلال تهيئة وتشديد البنية التحتية بالإضافة إلى منح الحوافز الضريبية. وبالتالي فالسياسة المالية برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإردادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع، والاعتماد على السياسة المالية في تحسين بيئة الأعمال هو أمر يتعلق بمدى ترشيد الحوافز الضريبية وكذا النفقات العمومية خاصة النفقات الاستثمارية. بالشكل الذي يؤدي إلى تخفيف حدة العجز الموازي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3. إن المستثمر الأجنبي في السعودية بالخصوص وفي العالم أجمع بالعموم لا يهتم كثيراً بالحوافز الضريبية الممنوحة بقدر اهتمامه بمدى توفر بيئة أعمال مساعدة على الاستثمار، كما أجمعت العديد من الدراسات، على أن توفير بنية تحتية مرتفعة الكفاءة وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني أحسن بكثير من الحوافز الضريبية التي غالباً ما تؤثر سلباً على الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

ب- النتائج العامة للدراسة

1- أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

2- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع.

- 3- اختلاف السياسة المالية في الدول المتقدمة عن السياسة المالية في الدول النامية.
- 4- قيام السياسة المالية في المملكة العربية السعودية على استدامة النمو الاقتصادي وترشيد الإنفاق الرأسمالي وذلك بتركيز الإنفاق على المشاريع الأكثر إستراتيجية.
- 5- لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية في السعودية في استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن المؤشرات السابقة إيجابيتها ارتبطت بالدرجة الأولى بارتفاع حصة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، فمحاولة التنويع الاقتصادي، فانتهاج نظام الصرف الثابت للريال مقابل الدولار.
- 6- أن المملكة العربية السعودية تمتلك كل مقومات التي تجعل منها دولة تحقق نموا اقتصاديا جديدا فهي تتوفر فيها موارد طبيعية عديدة ومتنوعة تعد الأكبر في الدول النامية وطاقات بشرية نسبييا جيدة، وان لموقعها الجغرافي والسياسي والاقتصادي يمكن أن تحقق نتائج إيجابية في ظل الإصلاحات الهيكلية المتزامنة مع السياسة الاستثمارية التي انتهجتها المملكة منذ عام 1995.
- 7- تؤثر في مناخ الاستثمار عوامل عدة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية يتأثر بعوامل اقتصادية مهمة منها السياسة المالية وسياسة التوازن الخارجي وكذلك القدرة التصديرية والاستقرار الاقتصادي.
- 8- تميز عام 2000 بظهور تعديلات في قانون الاستثمار وتوسع في علاقات المملكة العربية السعودية مع العديد من الدول الأجنبية في مجالات التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال إجراء التغييرات في الأنظمة الاستثمارية التي تؤكد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق فرص عمل ونقل تقنية الإنتاج.
- 9- أن للاستثمار الأجنبي المباشر الفضل الكبير في تحقيق التطور في بعض البلدان من خلال أثاره الايجابية إلا أنه كذلك قد يفرز أثارا سلبية لا بد للدولة المضيفة من الحذر منها.
- 10- أن تغيير النظرة السلبية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر و القبول بالانفتاح عليه ليس كافيا وحده ما لم تعمل الدولة المضيفة على تهيئة المناخ المناسب له خاصة في ظل هذه المنافسة الشديدة على استقطابه.
- 11- أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة لا بد من التوصل إلى نسجها وتكمن هذه العلاقة في ما يمكن أن تتركه أدوات السياسة المالية على هذا المناخ، فمن خلال ترشيد الإنفاق العام يمكن تهيئة البنى التحتية و تجهيزها لاستقبال

الاستثمار، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

12- أن السياسة الناجحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك السياسة التي لا تركز على الحوافز المالية التي تمنحها الدولة لهذا الاستثمار فحسب، بل أيضا على المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني، والتعريف بهذه الامتيازات عن طريق توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الدقيقة.

13- لا يمكن رد ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأي قطر فقط إلى ضعف السياسة المالية، وإنما هناك عوامل أخرى مثل التوتر السياسي و اللأمن، و التدهور الاجتماعي... الخ.

14- تعطي طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة في المملكة العربية السعودية درجة استقرار عالمي مما يعني القدرة لها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها بدرجة عالية، فضلا عن كونها ذات مناخ استثماري يعد نموذجا يمكن أن يحتذى به.

ج- التوصيات

1- لا بد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصدقية الحافز الضريبي، كما يجب أن يتزامن ذلك مع سياسة استهداف للاستثمار الأجنبي المباشر.

2- يجب أن تحترم الحوافز والتسهيلات الممنوحة الغرض المراد تحقيقه. ففي حالة استغلال الموارد الطبيعية يجب أن توجه الحوافز نحو الاستثمار الذي يحقق ذلك الهدف الاقتصادي، أي أن سياسة الدولة نحو دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تركز على أولويات الدولة الاقتصادية والتنموية وتمنح الأولوية في الحوافز والتسهيلات لذلك النوع من الاستثمار الذي يحقق هذه الأهداف بأقل تكلفة.

3- مواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، والاستمرار في تقليص الاعتماد على مداخل القطاع النفطي من خلال بذل المزيد من الجهود في تنويع مصادر دخل الاقتصاد السعودي.

4- تطوير البنية التحتية أو الأساس المتكاملة المتاحة بالمملكة وصيانتها بكل المرافق (شبكات الطرق – الاتصالات – المواصلات - الكهرباء والطاقة...) في إطار جاذب للمستثمرين العالميين.

5- يجب على السعودية ألا تعتمد فحسب على دول مجلس التعاون الخليجي، وإنما تبحث على شراكات أخرى لخلق الأسواق الكبيرة التي تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6- تأهيل اليد العاملة السعودية للإفادة من نقل التكنولوجيا التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر.

7- توجيه الاستثمار الأجنبي قدر الإمكان نحو القطاعات الاقتصادية غير الطاقوية.

8- الشفافية الكاملة في توفير البيانات والمعلومات للمشاريع الاستثمارية مما يعطي المستثمر ثقة أكبر في الاقتصاد الذي يتعامل معه.

9- توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مجالات الإنتاج الموجه لأغراض تصدير مثل بعض الصناعات التحويلية وتشجيعها بتهيئة المناخ الاستثماري الملائم مما يخلق تنوع في مصادر التكنولوجيا والخبرات في مجال التسويق والإدارة وخاصة مع اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشركات الأجنبية والمحلية.

10- إنشاء حملة معلومات تشرح الفرص المتاحة للاستثمار ومجالاته وموقف الحكومة من الاستثمار وزيادة حملات الترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع رؤوس الأموال المحلية بالدخول في المشاريع الاستثمارية.

وفي الأخير ما يسعنا قوله نرجو أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ومعالجته، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد.

قائمة

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ/ الكتب

1. أبو دوح محمد عمر، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
2. أبو شرار علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي-نظريات وسياسات-، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 .
3. الأشقر أحمد ، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .
4. الحاج طارق ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
5. الحسني عرفان تقي ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، 1999 .
6. أحمد شعبان محمد علي، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية (سياسات الاستقرار الاقتصادي-سياسات التنمية الاقتصادية-سياسات الدخل-السياسات التجارية) من منظور إسلامي، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2015 .
7. الحوراني ياسر عبد الكريم ، أدوات الاستثمار المالي حقيقتها وحكمها الشرعي ، عمادة البحث العلمي /الجامعة الأردنية ، المجلد 42، العدد 2، 2015 .
8. الحيكاني نزار كاظم ، حيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية (الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2015.
9. الجبوري عبد الرزاق حمد حسين ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية ، دار الحامد للنشر والتوزيع الأردن.
10. الزبيدي عبد الباسط علي جاسم ، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها (دراسة مقارنة)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.
11. محمود الشيخ، التسويق الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
12. الطوابي محمد حلمي ، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة -دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2007.
13. القرشي محمد صالح ، المالية الدولية، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .

14. إمام محمد سعد، البترودولار والاستثمار الأجنبي (دراسة تحليلية) ، المكتب العربي للمعارف، مصر (القاهرة) ، 2013.
15. الهندي منير إبراهيم ، إدارة البنوك التجارية ،-مدخل إتخاذ القرار- ، ط3، المكتب العربي الحديث ، مركز دالتا للطباعة ، الإسكندرية ، 1996 .
16. أوعيل نعيمة ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 2005/1998 ، مكتبة الوفاء القانونية :الإسكندرية ، 2016 .
17. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
18. جمال ناجي ، مبادئ الاستثمار في أسواق التمويل، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 2012.
19. حسب الله أميرة محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية :دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2004- 2005 .
20. حشيش عادل احمد ، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
21. خربوش حسني علي ، عبد المعطي أرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، الشركة الدولية، عمان، 1995 .
22. خربوش حسني علي وآخرون، الاستثمار والتمويل، بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999 .
23. دراز حامد عبد المجيد ، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
24. دراز عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003 .
25. رمضان زياد ، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي ،دار وائل للنشر ،الأردن.
26. سليمان عبد العزيز عبد الرحيم ، التبادل التجاري-الأسس العولمة والتجارة الالكترونية- ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004 .
27. شافعي محمد زكي ، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ.

28. شموط مروان ، كنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة، 2008 .
29. صادق مدحت ، أدوات وتقنيات مصرفية , دار غريب للنشر، القاهرة، 2001 .
30. صالح صالح ، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر، 2006.
31. صدقة عمر هاشم محمد ، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الإسكندرية، 2008. الجامعي،
32. عباس علي ، إدارة الأعمال الدولية (الإطار العام)، دار حامد، عمان، 2007.
33. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.
34. عبد السلام رضا ، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة، دار السلام للطباعة والنشر، مصر، 2002 .
35. نشأت على عبد العال، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012 .
36. عجام هيثم صاحب ، نظرية التمويل، دار زهران للنشر والتوزيع ، الأردن، 2001 .
37. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
38. غدير غدير هيفاء ، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، 2010.
39. فايز عبد الهادي أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية-، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية، مصر(القاهرة)، 2012 .
40. فليح العلي عادل ، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2002 .
41. قادري عبد العزيز، الاستثمار الدولية : التحطيم التجاري الدولي ضمن الاستثمارات، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع ، الجزائر، 2004.

42. قبلان فريد أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة (كوريا الجنوبية-ماليزيا-المكسيك-مصر-الأردن-تونس-البحرين)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008 .
43. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003 .
44. كاكي عبد الكريم ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013 .
45. كريم الداودي زينب ، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2013.
46. علي لطفي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009 .
47. لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة-، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004
48. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998 .
49. محرز محمد عباس، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار هومه، ط4، الجزائر، 2008.
50. محمد سعيد، أنور سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2005.
51. محمود عمارة رانيا ، المالية العامة -الإيرادات العامة-، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
52. نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2007 .
53. ياسين سعد غالب ، الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

ب/ الرسائل الجامعية

- أطروحات دكتوراه

1. بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع: التخطيط، جامعة الجزائر، 2003/ 2004.
 2. بن عبيد فريد، السوق النقدية ودورها في تمويل الاقتصاد-دراسة مقارنة(الجزائر- تونس)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2014.
 3. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي-حالة الجزائر: 1990/ 2004- ، أطروحة دكتوراه – غير منشورة -، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005 / 2006.
 4. عبد محمد نورية، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي-دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس جامعة سانت كليمنتس وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
 5. عبو عمر، الأسواق المالية ودورها في تعزيز أداء صناديق الاستثمار -دراسة تجارب دولية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2016.
 6. الشلة علا محمد عبد المحسن، محددات الإيرادات العامة في فلسطين، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.
 7. يونس محمد سودة زاهرة، تنظيم عقود الاختيار في الأسواق المالية (من النواحي القانونية والفنية والضريبية والشرعية)، قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006.
- مذكرات ورسائل ماجستير
1. بن حافظ حمزة، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر 1998/2008- ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع: التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2011

2. بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة-2004/1995- مع التركيز على الجزائر مصر المغرب تونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة الشلف، 2005/2004.
3. بن عبد الله الزامل عبد العزيز، وسائل تحصيل إيرادات الدولة والحوافز الواردة عليها- دراسة مقارنة-، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2014/2013.
4. بوزاهر نسرين، تمويل الاستثمارات السياحية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع: نقود وتمويل، جامعة بسكرة ، 2005/2006.
5. بوزيان عبد الباسط ، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير –غير منشورة- ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، الجزائر، 2007/2006.
6. حافظ فيصل حبيب، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، فرع: إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005/2004.
7. حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة -حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف POLYBEN- ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، فرع : إستراتيجية ، جامعة المسيلة، 2006/2005.
8. خاطر إسمهان، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013/2012.
9. دهبينة هناء، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية ونقود ، جامعة بسكرة، 2011/2010.
10. رواص مريم، التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2014/1990 ، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ، تخصص: إقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات ، جامعة الوادي ، 2015/2014.

11. زغدلو فريدة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر- 2014/1990-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي، جامعة تلمسان ، 2016/2015.
12. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع: الادارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008/2007.
13. زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة حالة لجزائر 2014/2000 - ، مذكرة ماستر -غير منشورة-، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2015.
14. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة بعض دول المغرب العربي-،مذكرة ماجستير -غير منشورة-، جامعة تلمسان، الجزائر ،2011/2010،
15. سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف ،2010/2009.
16. سلام حمزة، ولدبزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر 2014/2000 -،مذكرة ماستر-غير منشورة-، جامعة البويرة، الجزائر، 2014/2013.
17. شناق حنان، تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الادوية على الاقتصاد الجزائري- دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009/2008.
18. شيحة نور الهدى، تداعيات أزمة منطقة اليورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة اليورو ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص:مالية واقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2014/2013.
19. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012.

20. قويدري كريمة، الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010/2011.

21. لبصايرة هشام، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2016/2017.

22. ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004/2005.

- المجلات والمطبوعات

1. الخطيب حازم بدر، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة-حالة دراسية في الأردن-، جامعة أربد الأهلية، الأردن، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4.

2. السالم رجاء عبد الله عيسى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2010، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 العدد 3، قسم الاقتصاد، جامعة البصرة، 2011.

2. الغزالي عيسى محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر-تعريف وقضايا-، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 3، 2004.

3. الوافي حمزة، خلف الله زكريا، دور سياسة الجذب الضريبي في تشجيع الاستثمار مع الإشارة لتجربة الجزائر والمغرب، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.

4. بن يحي نسيم، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدية، سبتمبر 2014.

5. بن يمينة كمال، عطية حليلة، الأسواق المالية ودورها في تمويل الإستثمارات في ظل الأزمات-دراسة حالة بورصة عمان للأوراق المالية-، مجلة المالية والأسواق.

6. جمام محمود ،دباش أميرة ، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي باستخدام الحوافز الجبائية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
7. ساحل محمد ،طالب محمد ، التجربة السعودية الحديثة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة تحليلية تقييمية-، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008.
8. طالب محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، جامعة البليدة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس.
9. عطوي سميرة، السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر- إشارة على تجارب دولية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
10. عياش زويبير، عباسة سمية، دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
11. معاوية احمد حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الإقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ظفار، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، 2014.
12. نصير أحمد ،بن عمر محمد البشير ، تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية، حالة: المملكة العربية السعودية، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، عدد 07 ، ديسمبر 2017.
13. هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر و رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد ،- حالة الجزائر 1970/2012-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02 ، سبتمبر 2014.
14. يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف، العدد 05، 2005.
- الملتقيات والمؤتمرات

1. الكفري مصطفى العبد الله ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2010.

- التقارير والدراسات

1. الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2011.
2. آل درويش احمد، نايف الغيث، ألبرتو بيهار وآخرون، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2015 .
3. السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، بوابة جدة الاقتصادية- غرفة جدة.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005 .
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2014 .
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2015 .
7. الميزانية العامة للمملكة العربية السعودية 2018، إصدار خاص، البلاد المالية، 21 ديسمبر 2017.
8. بيان الوزارة حول ميزانية الدولة للعام المالي 2016 .
9. تقرير عن ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2018 .
10. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الثالث والأربعون، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء ، 2007 .
11. مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والخمسون، 2015 .
12. وزارة المالية 1932، ميزانية المملكة العربية السعودية 2017، نسخة البيان العام، 2017 .
13. وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2018 .

- الجرائد

1. نجلاء محمد رشيد، **السياسة المالية في السعودية**، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.aleqt.com/2012/08/05/article_680513.html، أطلع عليه يوم 2018/05/22، على الساعة 22:30 .

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bernard. B(1984), **L'entreprise multinationale et L'état**, édition études vivantes, France.
2. Josette Peyard, **Gestion Financière internationale**, 4eme édition, Flocl Famayenne, France1999.

- مواقع الانترنت

1. الدغيدي مديحة ، **النفقات العامة**، الدار السعودية للنشر والتوزيع، 1980، مقال منشور على الموقع الالكتروني ، يوم 2018/05/25، على الساعة 10:05 .. <http://www.kingkhalid.org.sa>
2. لم يذكر الكاتب، **السياسة المالية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <http://www.staralgeria.net/t9344-topic> ، نشر يوم الثلاثاء 7 أفريل، وأطلع عليه يوم 2018/03/02، على الساعة 17:20 .
3. لم يذكر الكاتب، **القواعد المنظمة للموازنة العامة**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: <https://accounting22.wordpress.com> ، نشر يوم 2013/03/19 ، أطلع عليه يوم 2018/03/17. على الساعة 14:40.
4. سارة علي احمد محمد وآخرون، **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الإقتصادي- دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري-**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الإقتصادية والسياسية، مقال منشور على الموقع الالكتروني : <http://democraticac.de/?p=40237>، نشر يوم 22 نوفمبر 2016 ، أطلع عليه يوم 2018/03/06، على الساعة 13:04 .
5. هل سيؤثر ارتفاع أسعار النفط إيجاباً على الإقتصاد السعودي، مقال منشور على الموقع الالكتروني: ، يوم: 2018/05/27، على الساعة: 23:15. <https://www.netotrade.ae>

